المعهد الدولي
لبحوث سياسات الأغذية
حلول مستدامة للقضاء على الجوع والفقر
عضو في المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية
IFPRI

تقرير السياسات
الغذائية

ما بعد الصحوة العربية

سياسات واستثمارات الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي

Clemens Breisinger, Olivier Ecker, Perrihan Al-Riffai and Bingxin Yu

ما بعد الصحوة العربية

سياسات واستثمارات الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي

Clemens Breisinger, Olivier Ecker, Perrihan Al-Riffai and Bingxin Yu

المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية

شباط/فبراير ٢٠١٢

نبذة عن المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية

إن المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية قد تأسس في عام ١٩٧٥ كواحد من ١٥ مركزا من مراكز البحوث الزراعية التي تتلقى تمويلها الأساسي من الحكومات، والمؤسسات الخاصة، والمنظمات الدولية والإقليمية وأغلبها أعضاء بالمجموعة الاستشارية المعنية بالبحوث الزراعية الدولية.

©2011 Jeroen Oerlemans/Panos صورة الغلاف، JKS Design :ديزاين Joan Stephens

Copyright © 2012 International Food Policy Research Institute. كافة الحقوق محفوظة. قد يكون جزء من هذا التقرير ٢٠١١© يتمتع بحقوق التأليف والنشر لأغراض غير تجارية وغير هادفة للربح دون الحاجة إلى إذن كتابي صريح من المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية غير أن المعهد يجب أن يقر بهذا. وفيما يتعلق بالسماح بإعادة النشر، يرجى الاتصال بالموقع التالي: ifpri-copyright@cgiar.org

ISBN 10-digit: 0-89629-546-X
ISBN 13-digit: 978-0-89629-546-9

DOI: http://dx.doi.org/10.2499/9780896295469

المحتويات

الجداول	iv
الأشكال والاطار	v
قائمة الاختصارات	vi
شكر وتقدير	vii
ملخص تنفيذي	viii
من الصحوة العربية إلى الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي	١
إعادة النظر في مسار تقدم التنمية	٤
الأداء وفق مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية	٤
اعادة النظر في تدابير الرفاه المشترك	٧
تصنيف جديد للدول العربية- ت.ا.	١٠
تحليل أثر النمو الاقتصادي والإنفاق العام	١٥
النمو الاقتصادي والتغيير الهيكلي وآثارهما على تغذية الطفل	١٥
تأثير التخصيصات والنمو في الإنفاق العام	٢٢
ملخص والتوصيات المتعلقة بالسياسات	٢٨
ملحق ١: تصنيف مخاطر انعدام الأمن الغذائي	٣٤
ملحق ٢: منهجية تقديرات الاقتصاد القياسي	٣٧
ملحق ٣: تحديات النمو	٤٤
الحواشي	٤٨
مراجع	٥٠

الجداول

جدول ١: نظرة عامة على مؤشرات مختارة من الأهداف الإنمائية للألفية والتصنيف العالمي للدول (التقديرات الأخيرة) ٥ــ٦

جدول ٢: الحد من نقص التغذية لدى الأطفال، والنمو الاقتصادي، ومرونة القوس بين نقطتي التغذية و النمو في التسعينيات والألفية الجديدة ١٦

جدول ٣: معاملات التكافؤ المقدرة (المرونة) لنماذج التغذية – النمو: منطقة "الدول العربية وتركيا وإيران" في مقابل بقية دول العالم ١٩

جدول ٤: الإنفاق العام حسب القطاع، ٢٠٠٧ (٪) ٢٣

جدول ٥: معدل النمو السنوي للإنفاق العام بالنسبة للفرد (النسبة المئوية)، ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧ ٢٤

جدول ٦: معاملات التكافؤ المقدرة (مرونة المدى القصير) لنماذج النمو – الإنفاق العام: منطقة " الدول العربية وتركيا وإيران " في مقابل بقية دول العالم ٢٧

جدول ألف ١-١: تكوين مؤشر مخاطر انعدام الأمن الغذائي وترتيب الدول ٣٤

جدول ألف ٢-١: تعريف بنود الإنفاق العام (وفقا لتصنيف إحصاءات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي) ٤٣

جدول ألف ٣-١: الصراعات في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران ٤٥

الأشكال والإطار

الشكلان ١ألف و ١باء – العلاقات بين نموإجمالي الناتج المحلي للفرد ومعدل الفقر وانتشار نقص تغذية الأطفال في العالم، ومنطقة "الدول العربية وتركيا وإيران "، وبعض البلدان المختارة ٨

شكل ٢ – الإطار المفاهيمي الذي يربط الأمن الغذائي والفقر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٠

شكل ٣ – إنفاق المالية العامة ورصيد الحساب الجاري في بلدان منطقة "الدول العربية وتركيا وإيران "، متوسط الأعوام من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ ١١

شكل ٤ – مخاطرانعدام الأمن الغذائي في بلدان منطقة "الدول العربية وتركيا وإيران" ١٣

شكل ٥ – التحول الهيكلي في تركيا و مصر ١٧

شكل ٦ – دور التغيير الهيكلي لتحقيق النمو الاقتصادي في تركيا ١٧

شكل ٧- حصة الدخل من مصادر مختلفة في مصر وسوريا ٢١

شكل ٨ – الرضا عن الجهود التي تبذلها الحكومة للحد من الفقر بالمقارنة بالحكومات التي تقوم بالإنفاق على الدعم ٢٦

شكل ألف ١-١: خريطة انعدام الأمن الغذائي الجزئي ٣٥

شكل ألف ١-٢: خريطة انعدام الأمن الغذائي الكلي ٣٦

شكل الف ٣-١: الإجهاد المائي وآفاق النمو الاقتصادي في دول الجامعة العربية بالإضافة إلى إيران وتركيا ٤٤

شكل الف ٣-٢: توقعات النمو السكاني والتوسع العمراني حتى عام ٢٠٢٥ ٤٦

شكل الف ٣-٣: نظرة على السكان الريفيين ٤٧

إطار ١ – منهجية تصنيف مخاطر انعدام الأمن الغذائي على المستوى القطري ١٤

قائمة الاختصارات

AHDR	تقرير التنمية البشرية العربية
Arab-TI	دول جامعة الدول العربية إضافة إلى تركيا وإيران
FS	(الدول) المؤمنة غذائيا
FSC	(الدول) التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي
GDP	إجمالي الناتج المحلي
GMM	مقدر طرق العزوم المعممة
LMIC	دول منخفضة ومتوسطة الدخل
MDG	أحد أهداف الأهداف الإنمائية للألفية
MENA	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
NENA	منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا
SPEED	إحصاءات الإنفاق العام للتنمية الاقتصادية
UAE	الإمارات العربية المتحدة
WDI	مؤشرات التنمية الدولية

شكر وتقدير

أمكن إعداد هذا التقرير بفضل الدعم المالي من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد IFAD). ونتوجه بالشكر لكل من عبد الحميد عبدولي، ميلين خيرالله، نديم خوري، وإيزابيلا ماتساريلا العاملين من إيفاد IFAD على دعمهم المتميز وتعليقاتهم الممتازة في مراحل مختلفة من العمل. كذلك، استفاد التقرير الحالي كثيرا من تعليقات أفراد كثر واقتراحاتهم في مناسبات عدة، بما في ذلك الحلقات النقاشية التالية: المجلس العام للتنمية، الرباط، المغرب، ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١١؛ والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية IFPRI، واشنطن العاصمة، ٩ آب/أغسطس ٢٠١١؛ ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا UN-ESCWA)، في بيروت، لبنان، ٢٥أيلول/سبتمبر ٢٠١١؛ وبرنامج الغذاء العالمي، في روما، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١؛ وسلسلة الحلقات النقاشية لكبير الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١؛ واجتماع المؤتمر العام الثاني عشر لمؤسسات البحوث الزراعية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (آرينينا AARINENA)، مدينة الكويت، الكويت،١٦تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛ والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، واشنطن العاصمة، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد IFAD)، روما، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ونشكر كل من شارك بالحلقات النقاشية ونعبر عن امتناننا الخاص بالتعليقات والاقتراحات من كل من زينشين دياو، وبول دوروش، وديريك هيدي، وكلاوس فون جريمبر، وجون فرانسوا مايستات، وتيونيس فن ريهنين (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية IFPRI)، ومحمد عيط- قاضي (المجلس العام للتنمية، المغرب)، ورشيد دوقلي (جامعة الرباط)، وويلفريد إنجلك، وكارولين فرويند، وشتين يورجينسن، وهانز لوفجرين، وموريس سعد، ودورت ورنر (البنك الدولي The World Bank)؛ وفيتو إنتيني (إسكوا ESCWA)، وعلياء المهدي (جامعة القاهرة)، وهبة هندوسة (القاهرة)؛ وتوماس الحوت وعمر ظفار وماريا لوساكو ومروان أبي سمرة ومحمد بورنيك (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP)، وعارف حسين، وجويس كانيانجاوا، وكلوديا آهبو (برنامج الغذاء العالمي World Food Programme)؛ وسكوت كريستيانسن (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID). وقدم لنا المساعدة البحثية الممتازة كل من فيدا ألبوويرتو، خوزيه فيونس، وجين فرانسوا ترن تان. وأخيرا نتوجه بالشكر للجنة مراجعة المطبوعات بالمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية IFPRI ولرئيسها، جيرشون فيدر؛ ولجويندولن ستانسبري، آشلي سانت توماس، آدرينن تشو، كورين جاربر، جوليا فيفالو، جون ستيفنز، باقي فريق المطبوعات؛ بالاضافة الى مراجعين إثنين خارجيين.

شركاء ومساهمون

إن المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية IFPRI يود أن يعرب عن امتنانه للتمويل السخي غير المشروط من جانب استراليا، كندا، الصين، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، الهند، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، هولندا، النرويج، الفلبين، جنوب أفريقيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، بالاضافة الى البنك الدولي.

ملخص تنفيذي

إن التقرير الحالي يهدف إلى توجيه وتنشيط الجدل المثار حول أولويات السياسات الرئيسية للحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي في ضوء الصحوة العربية. وتستند نتائجه إلى مزيج جديد من المجموعات البيانية والتحليل الاقتصادي الفعال. وترجح النتائج أن الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخول في العالم العربي، ربما يكونان أعلى مما أشارت إليه الأرقام الرسمية طويلا. ونظرا لأن مؤشرات الفقر تبدو مضللة للعديد من البلدان في المنطقة، يعرض التقرير مقياس رفاهية جديد يعكس مخاطر انعدام الأمن الغذائي على مستوى الأسرة المعيشية والمستوى الوطني، بُغية تصنيف البلدان العربية إلى خمس مجموعات مخاطر. كما توضح تحليلات الانحدار أن، على عكس بقية دول العالم، النمو المعتمد على التصنيع والقطاع الخدمي، عوضا عن النمو المعتمد على الزراعة، هو أكثر أشكال النمو دعماً للفقراء في البلدان العربية. إضافة لذلك، لا تنهض المستويات المرتفعة من الإنفاق العام في العالم العربي بالكثير من أجل تحفيز النمو مثلما تفعل في مناطق العالم الأخرى، لاسيما في حالة التعليم.

ونستخلص ثلاث توصيات أساسية متعلقة بالسياسات من هذا التقرير: (١) تحسين البيانات والقدرات بوصفهما أساسا لعملية صنع القرار القائمة على البرهان، (٢) رعاية النمو الذي يعزز الأمن الغذائي على مستوى الأسرة المعيشية والمستوى الوطني، و(٣) تعزيز الكفاءة وإعادة تنظيم مخصصات الإنفاق العام بشكل كبير. ويرى التقرير، عموما، أن المنطقة بحاجة ملحة لحوارات وطنية حول الرؤية المشتركة للمجتمعات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية. ويتطلب التصميم والتنفيذ الناجحين لتلك الاستراتيجيات قيادة استشرافية وقوانين سليمة ومؤسسات وسياسات تخضع للمساءلة وتصغي لأصوات الشعب، وإلى مجتمع مدني يتسم بالصبر ويتقبل مبادئ الديموقراطية. صحا العالم العربي - وحان الوقت ليتطلع للأمام.

من الصحوة العربية إلى الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي

اثار شاب تونسي موجة من الاحتجاجات، بعد حرق نفسه يوم ١٧كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٠. ويمثل هذا، في قطاعات عريضة، بدء التغييرات التاريخية التي لا تزال تتردد أصداؤها في العالم العربي. فبينما يعد هذا الحدث العامل المساعد الذي أدى إلى انتفاضات غير مسبوقة، و"صحوة عربية" و"الربيع العربي"، من الواضح أن أسباب الاضطرابات مترسخة منذ زمن وتراكمت مع مروره. وتحدد مصادر عديدة أسباب الانتفاضات، متمثلة في غياب الديموقراطية السياسية والحرية والعدالة بالإضافة إلى الرأسمالية "الشللية" ومذهب الصفوة الذي وجه ثمار التقدم الاقتصادي إلى قلة مختارة (شفيق ٢٠١١؛ نابلي ٢٠١١؛ جلال ٢٠١١؛ الإيكونوميست ٢٠١١ ألف). ويدعم هذا التفسير السياسي التصنيفات المنخفضة، والمتدهورة في بعض الأحيان، للعديد من الدول العربية من حيث مؤشرات الحوكمة الرئيسة، مثل السيطرة على الفساد، وفاعلية الحكومة، وجودة الخدمات العامة (البنك الدولي ٢٠١١). وينسب الاقتصاديون ذلك الحراك الإقليمي إلى سخط الشعوب علي مستويات معيشتها، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد المظالم. ففي مصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس، على سبيل المثال، يعمل أقل من نصف تعداد الشباب في سن العمل (عبديه ٢٠١١؛ كلارك ٢٠١١ باء). كما تدهور الأمن الغذائي في معظم البلدان في المنطقة بسبب أزمات أسعار الغذاء العالمية في عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ و٢٠١١/٢٠١٠ (برايسينجر وآخرون ٢٠١١؛ صندوق النقد الدولي IMF ٢٠١١باء). ويصف علماء الاجتماع الانتفاضات بأنها تعبير "وجودي"، حركة تستهدف استعادة الهوية العربية والكرامة والصوت (فريدمان ٢٠١١). في الحقيقة، حمل العديد من المحتجين رايات كتب عليها كلمة الكرامة.

لقد أثرت الصحوة العربية تأثيرا مباشرا على البحرين ومصر وتونس وليبيا وسوريا واليمن، غير أنها يمكن أن تقدم دفعة جديدة للتغيير في بلدان عربية أخرى. وتقدم الصحوة العربية فرصا عظيمة لأن العديد من الحكومات في طور التعلم (نابلي ٢٠١١)، غير أن الفرص تصاحبها تحديات هامة بالنسبة للحكومات والمجتمع المدني. كما أن البلدان في المراحل الانتقالية ربما تشهد تباطؤ حادا في النمو الاقتصادي وما يرتبط بذلك من زيادة في البطالة على المدى القصير. بالإضافة إلى ذلك، أدت التقلبات السياسية المصحوبة بارتفاع أسعار الغذاء والوقود[1] إلى زيادات واسعة النطاق في الدعم المقدم للوقود والغذاء، وأجور القطاع العام وغيرها من الإنفاق الحكومي لتحقيق الرفاهية والرخاء (وحدة الاستخبارات الاقتصادية ٢٠١١؛ صندوق النقد الدولي IMF ٢٠١١باء). ونتيجة لذلك، تواجه البلدان المستوردة للنفط، على وجه الخصوص، فجوات

تصنف المنظمات الإقليمية والدولية البلدان في الجزء الشمالي من أفريقيا والجزء الغربي من آسيا تصنيفا مختلفا، حيث تضمن منظمات الأمم المتحدة ١٣ دولة في منطقة " الشرق الأدنى وشمال أفريقيا" (NENA)، ويضمن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ٢١ دولة في منطقة "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (MENA)، بينما تتضمن جامعة الدول العربية ٢٢ دولة، تمثل "العالم العربي". ويركز هذا التقرير على مجموعة متقاطعة من تلك التجمعات الدولية المتعددة، بما في ذلك جميع الاثنتين وعشرين دولة الأعضاء بجامعة الدول العربية (الجزائر والبحرين وجزر القمر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعُمان وقطر والسعودية والصومال والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة والضفة الغربية وغزة واليمن)، بالإضافة إلى إيران وتركيا. إن إيران جزء من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،ويعد جنوب السودان جزءً من السودان حيث أنه لم يكن قد حصل على استقلاله بعد عند جمع البيانات؛ بينما تمثل تركيا جزءً من منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ويستخدم التقرير الحالي، للإشارة إلى مجموعة الدول العربية بالإضافة إلى تركيا وإيران، العبارة المختصرة "Arab-TI "، أما حين يركز التقرير على البلدان العربية فما عدا تركيا وإيران، فالإشارة تكون إلى المنطقة "العربية".

في الميزانية العامة، حيث يتوقع أن يصل عجز ماليتها العامة إلى حوالي ٨٪ من إجمالي الناتج المحلي GDP في ٢٠١١ (صندوق النقد الدولي IMF ٢٠١١باء؛ الإيكونوميست ٢٠١١باء). كذلك يتوقع أن يزيد التضخم، في كل من البلدان المصدرة للنفط والمستوردة له، إلى أعلى من مستوياته في ٢٠١٠، ويتوقع أيضا أن تعاني احتياطات النقد الأجنبي. ولقد تأثرت السياحة تأثرا سلبيا في جميع أنحاء المنطقة، لاسيما في تونس ومصر، حيث قارب الانخفاض في معدل رحلات الوصول ٤٥٪ في الربع الأول من ٢٠١١ (البنك الدولي The World Bank ٢٠١١ألف)، كما أصيبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بضرر بالغ. وانخفضت أيضا التحويلات من الخارج، لاسيما من البلدان التي عادة ما تصدر العمالة إلى أماكن الصراع الحالية.

ورغم ذلك، قامت العديد من المؤسسات وكذلك المؤلفين بتحليل تحديات التنمية الكبرى التي تواجه البلدان العربية، ومعظمها لا يزال بالغ الأهمية بعد الصحوة العربية. وأقر الكثيرون أنه حتى يتسنى لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تنهض في القرن الحادي والعشرين فهي بحاجة ملحة للتنويع الاقتصادي وتحرير السوق ونمو يركز على العمل لصالح الفقراء، وإلى دور أقوى من القطاع الخاص وتعزيز التركيز على تحسين تباينات الدخل والتحول من الدعم الحكومي إلى تحويلات الدخل المستهدفة وإلى حوكمة أفضل (هاريجان والسيد ٢٠٠٨؛ البنك الدولي ٢٠٠٤؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ٢٠٠٩؛ صندوق النقد الدولي ٢٠١١باء). ويمثل الأمن الغذائي تحديا خطيرا للمنطقة نظرا للاعتماد الكبير على واردات الغذاء والقدرة المتضائلة على توليد الصرف الأجنبي لتمويل واردات الغذاء وارتفاع الطلب على الغذاء الناتج عن النمو السكاني المرتفع المستمر، والإمكانية المحدودة للنمو الزراعي بسبب القيود المائية الخانقة وقضايا إدارة موارد المياه (البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة FAO، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية FAO ٢٠٠٩؛ إيفاد ٢٠١١؛ برايسينجر وآخرون ٢٠١٠؛ إيكر وآخرون ٢٠١٠). بالإضافة إلى ذلك، أشارت تقارير عدة إلى تباينات محتملة بين المواقف المدركة والمواقف الفعلية في الدول العربية، فعلى سبيل المثال، يوضح تقرير التنمية البشرية العربية AHDR ٢٠٠٩ أن "أسطورة ثورة النفط لدى الدول العربية تعرض صورة مضللة عن أوضاعها الاقتصادية، صورة تخفي الضعف الهيكلي في الكثير من الاقتصادات العربية وهو ما ينجم عنه انعدام الأمن بالنسبة لكل من الدول والمواطنين على حد سواء" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ٢٠٠٩، ٩). وكان هاريجان والسعيد (٢٠١٠) من ضمن من تنبأ بأنه إذا لم تقلل بعض الدول مثل الأردن ومصر والمغرب وتونس من معدلات بطالة الشباب الخاصة بها – هي الأكثر إرتفاعا في العالم – فإنها ربما تواجه "اضطرابات اجتماعية".

وبالإضافة إلى تلك النتائج السابقة وفي ضوء الصحوة العربية، يهدف التقرير الحالي إلى بدء وتوجيه الجدل حول أهم التحديات وخيارات السياسات للحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي في جميع أنحاء المنطقة العربية وفي تركيا وإيران. ويستند التحليل الذي يعتمد عليه هذا التقرير إلى مزيج فريد وجديد من المجموعات البيانية، بما فيها بنك معلومات مؤشرات التنمية العالمية، وقاعدة بيانات شعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة (٢٠١١)؛ قسم الاحصاءات في منظمة الأغذية والزراعة (٢٠١١ألف)؛ وإحصاءات المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية عن الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية؛ واستطلاع جالوب العالمي (٢٠١١)؛ والعديد من تقارير مسوح السكان والصحة، ومسوح مجموعة المؤشر المتعدد، ومسوح صحة الأسرة؛ وبيانات رئيسية من مسوح اجتماعية اقتصادية للأسر المعيشية أجريت في مصر وسوريا واليمن. وتستخدم تلك البيانات معا من أجل الإحصاءات المقارنة ومعدلات الانحداربين الدول، التي هي الأدوات التحليلية الأساسية. إضافة إلى ذلك، يعتمد التقرير على أدبيات ثانوية لدعم وتوسيع النتائج الأصلية من التحليلات، لاسيما فيما يتعلق بالتوصيات المرتبطة بالسياسات. ويتعين أن نلاحظ أولا أن الطبيعة الإقليمية لهذا التقرير ولبعض الأدوات التحليلية المستخدمة تؤدي حتما إلى التعميم؛ غير أن التقرير يسعى إلى تجاوز المستوى الإقليمي لتوضيح الفروق المهمة بين الدول. ويرتب التقرير الكثير من

جداول البيانات باستخدام تصنيف جديد للدول العربية، كما يدمج نتائج محددة على المستوى القطري حينما أمكن.

وينقسم التقرير إلى ثلاثة أجزاء. يناقش الجزء المعنون "إعادة النظر في مسار تقدم التنمية" التباينات المدركة بين البيانات والظروف المعيشية الفعلية للأفراد. ويستعين في ذلك بمصادر بيانات بديلة لتحليل نتائج التنمية ثم يقدم تصنيفا جديدا لبلدان منطقة الدول العربية وتركيا وإيران، الذي يدمج الدول ضمن مجموعات حسب مخاطرانعدام الأمن الغذائي بها. ويقيم الجزء المعنون "تحليل أثر النمو الاقتصادي والإنفاق العام" كم النمو الذي تمت ترجمته إلى عمليات الحد من الفقر وكم الاستثمارات التي ترجمت إلى نمو ونتائج اجتماعية. ويبرز الجزء المعنون "ملخص والتوصيات المتعلقة بالسياسات" النتائج الرئيسية ويحدد ثلاث جوانب أولوية استراتيجية للتصرف العاجل في السياسات فيما بعد الصحوة العربية.

إعادة النظر في مسار تقدم التنمية

الأداء وفقا للأهداف الإنمائية للألفية

الهدف ١: مؤشر قائم على الدخل

تعد معدلات الفقر الرسمية في معظم بلدان الدول العربية وتركيا وإيران أقل من معظم دول آسيا وأميركا اللاتينية. وبتطبيق حد الفقر المتمثل في ١,٢٥ دولار أميركي في اليوم، والذي يستخدم في قياس مدى التقدم نحو الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الفقر الشديد يؤثر على أقل من ٥٪ من السكان في جميع بلدان المنطقة العربية وتركيا وإيران، باستثناء جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا واليمن (جدول ١). وحتى مع تطبيق حد الفقر المتمثل في دولارين في اليوم الواحد، ترجح التقديرات أن أقل من ٢٠٪ من إجمالي سكان بلدان المنطقة العربية وتركيا وإيران يعيشون في فقر (مؤشرات التنمية العالمية ٢٠١١).

وتتميز بلدان المنطقة العربية وتركيا وإيران بأنها شديدة التنوع، وهي تتضمن قطر، التي تعتبر أغنى دولة في العالم (من حيث إجمالي الناتج المحلي للفرد)، كما تضم المجموعة بعضا من أشد دول العالم فقرا، ومن ضمنها جزر القمر والسودان وموريتانيا وجيبوتي واليمن. ويعتبر متوسط إجمالي الناتج المحلي للفرد، على سبيل المثال، في أغنى خمس دول في مجموعة منطقة الدول العربية وتركيا وإيران (قطر والإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين وعُمان) أعلى خمس وعشرين مرة من متوسط إجمالي الناتج المحلي للفرد في الدول الخمسة الأشد فقرا في المنطقة ذاتها، حسب البيانات الحديثة المنقولة (جزر القمر وموريتانيا والسودان وجيبوتي واليمن) (جدول ١). وتزداد الفجوة وضوحا بين الأغنياء والفقراء عبر بلدان منطقة الدول العربية وتركيا وإيران عند تطبيق المعايير القياسية العالمية: إذ تعتبر الدول الخمس الأغنى في تلك المنطقة ضمن الشريحة الخُمسية الأغنى من الدول على مستوى العالم، بينما تقع موريتانيا وجزر القمر ضمن الشريحة الخُمسية الأشد فقرا.

وعلى الرغم من عدم المساواة الصارخة في الدخل بين بلدان منطقة الدول العربية وتركيا وإيران، تُظهر الأرقام الرسمية عدم المساواة في الدخل ضمن تلك البلدان على أنها قليلة نسبيا. ويرجح مُعامل جيني، الذي يقيس توزيع الدخول على السكان، أن الثروة موزعة بالتساوي نوعا ما في جميع دول المنطقة، حيث تتراوح حسب معاملات جيني بين ٠,٣٢ و٠,٤١ (جدول ١). بينما تمثل جزر القمر الاستثناء الوحيد، حيث يسجل معامل جيني ٠,٦٤، وهو ما ينم عن توزيع غير متساوٍ بالمرة للثروة. غير أن الأرقام المقررة رسميا تثير الشك بشأن موثوقيتها، لاسيما في حالات الدول التي شهدت حديثا أو تشهد انتفاضات. فعلى سبيل المثال، حصلت مصر على الترتيب ١٩ من بين ١٢٨ دولة عالميا من حيث المساواة في توزيع الدخول، وهو ما يجعلها متقدمة على دول مثل كندا وبلجيكا وسويسرا، وحصلت سوريا على الترتيب ٣٨، متقدمة على إيطاليا وفيتنام (بنك بيانات مؤشرات التنمية العالمية ٢٠١١). وتبدو هذه الأرقام مثيرة للشك في ضوء الشكاوي التي صرح بها سكان تلك الدول في أثناء الصحوة العربية.

الأهداف ٢ – ٨: المؤشرات الاجتماعية

تبرز الصورة الأكثر صقلا لمدى تقدم التنمية الخاص بمنطقة الدول العربية وتركيا وإيران، بالنسبة إلى بقية دول العالم، حين نقارن المؤشرات القائمة على الدخل مع المؤشرات المختارة التي تقيس مدى التقدم باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من ٢–٨. فعلى سبيل المثال، تتفوق مجموعة المنطقة العربية وتركيا وإيران في الأداء على المجموعة المرجعية من الدول ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة[٢]، عند قياس معدل الفقر عند ١,٢٥$ في اليوم. ويمثل معدل الفقر في بلدان تلك المنطقة حوالي ٤٪، مقارنة بنسبة ٢٥٪ في الدول ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة. غير أن الفرق بين متوسطات منطقة الدول العربية وتركيا وإيران ومتوسطات الدول ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة في مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية غير المتعلقة بالدخل أقل وضوحا بكثير مما هو عليه في مؤشر الفقر، باستثناء انتشار فيروس العوز المناعي البشري (AIDS). وثمة مؤشر تتخلف فيه دول المنطقة إلى حد كبير عن متوسط الدول ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة، وهو حصة المرأة في مجال العمل غير الزراعي – الذي يمثل إشارة واضحة إلى عدم المساواة بين الرجل والمرأة في فرص العمل. حيث تتمتع الدول ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة بقوة عمل في غير المجال الزراعي تصل إلى ٢٨٪ للمرأة، في مقابل ١٧٪ فقط في مجموعة بلدان المنطقة. وحين تستبعد تركيا وإيران من المتوسط الإقليمي، يسوء إلى حد كبير معدل وفيات

جدول ١: نظرة عامة على مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية المختارة والترتيب العالمي للدول (التقديرات الأخيرة)

	الدخل وتوزيع الدخول			الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية		الهدف ٢		الهدف ٣	
	إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للفرد (تعادل القدرة الشرائية)	معامل اجيني		نسبة أعداد الفقراء (عند ١,٢٥ $ لليوم، تعادل القدرة الشرائية)		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للشباب		حصة المرأة العاملة في القطاعات غير الزراعية	
	الأسعار الدولية الثابتة لعام ٢٠٠٥ بالدولار	*الترتيب*		٪ من إجمالي عدد السكان	*الترتيب*	٪ الأفراد في الفئة العمرية من ١٥ - ٢٤	*الترتيب*	٪ العاملين غير الزراعيين	*الترتيب*
الجزائر	٧,٤٢١	٨٩				٩١,٨	٩٩	١٣,١	١٢٠
البحرين	٣٢,٢٣٣	٢٢				١٠٠,٠	١	٩,٦	١٢٥
جزر القمر	١,٠٧٤	١٦٢	٠,٦٤	٤٦,١	٨١	٨٥,٣	١٠٨		
جيبوتي	٢,١٠٦	١٣٦	٠,٤٠	١٨,٨	٥٥			٢٦,٧	٩٨
مصر	٥,١٥١	١٠١	٠,٣٢	٢,٠	١٩	٩٦,٨	٧٩	١٩,٠	١٠٩
إيران	١٠,٤٩٦	٧٠	٠,٣٨	١,٥	٥٤	٩٩,٥	٣٣	١٦,١	١١٤
العراق	٣,٢٢٢	١٢٢		٤,٠	٣٤	٩٨,٧	٥٥	١٢,١	١٢٢
الأردن	٥,٠٨٢	١٠٢	٠,٣٨	٠,٤	١١			١٥,٧	١١٦
الكويت	٤٥,٥٣٩	٨							
لبنان	١١,٨٦٨	٦٢				٩٩,٧	٢٣		
ليبيا	١٤,٩٨٥	٥١				٧٥,٦	١٢٤	١٥,٨	١١٥
موريتانيا	١,٧٥١	١٤٤	٠,٣٩	٢١,٢	٥٨			٣٥,٨	٨١
المغرب	٤,٠٨١	١١٣	٠,٤١	٢,٥	٢٨			٢٠,٨	١٠٧
عمان	٢٣,٣٣٣	٣٦				٩٧,٦	٧١	٢١,٩	١٠٥
قطر	٨٢,٩٧٨	١	٠,٤١		٦٩	٩٧,٨	٦٩	١٢,٥	١٢١
السعودية	٢١,٣٢١	٤١				٩٧,٦	٧٣	١٤,٦	١١٧
الصومال									
السودان	٢,٠٠٧	١٤٠							
سوريا	٤,٢٩٥	١٠٩	٠,٣٦	١,٧	٢٤			١٦,٣	١١٣
تونس	٧,٥١٢	٨٦	٠,٤١	٢,٦	٢٩	٩٩,٤	٣٤	٢٥,٠	٩٩
تركيا	١١,٢٠٩	٦٧	٠,٤٠	٢,٧	٣٠	٩٩,٥	٣٠	٢٢,٤	١٠٢
الإمارات العربية المتحدة	٥٢,٤٣٥	٤				٨٧,٤	١٠٢	٢٠,١	١٠٨
الضفة الغربية وغزة						٩٦,٩	٧٨	١٧,٩	١١١
اليمن	٢,٢٤٣	١٣٤	٠,٣٨	١٧,٥	٥٣			٦,٢	١٢٦
دول الدخول المنخفضة والمتوسطة	**٥,٠٣٨**		**٠,٤٠**	**٢٥,١**		**٩١,٥**		**٢٨,٤**	
منطقة الدول العربية وتركيا وإيران	**٨,٥٠٨**		**٠,٣٧**	**٣,٥**		**٩٧,٣**		**١٧,٤**	
البلدان العربية	٧,٤٨١		٠,٣٦	٤,٦		٩٥,٧		١٦,٤	
عدد الدول	١٨٠		١٢٨		١٠٧		١٤٨		١٦٦
الترتيب الأدنى	١٨٠		١٢٥		١٠٥		١٤٧		١٢٦

(تابع)

جدول ١: نظرة عامة على مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية المختارة والترتيب العالمي للدول (التقديرات الأخيرة)

	الهدف ٤		الهدف٥		الهدف ٦		الهدف ٧		الهدف ٨	
	معدل الوفيات دون الخامسة		الولادات التي يحضرها عاملي صحة مدربين		انتشار فيروس عوز المناعة البشري(الإيدز)		حصة الأفراد الذين ينفذون إلى مصدر مياه مُحسن		الاشتراكات في الهواتف الخليوية المحمولة	
	لكل ١,٠٠٠	الترتيب	٪ من إجمالي الولادات	الترتيب	٪ الأفراد في الفئة العمرية من ١٥ ـ ٤٩	الترتيب	٪ الأفراد الذين يتمتعون بالنفاذ	الترتيب	لكل ١٠٠ فرد	الترتيب
الجزائر	٣٢,٣	٨٩	٩٥	٣١	٠,١	٤٤	٨٣	١٩	٩٤	٨٧
البحرين	١٢,١	٤٣	٩٩	١١					١٩٩	٣
جزر القمر	١٠٤,٠	١٣٦	٦٢	٧١	٠,١	٤٤	٩٥	٧	١٥	١٩١
جيبوتي	٩٣,٥	١٣٣	٩٣	٣٩	٢,٥	٢٣	٩٢	١٠	١٥	١٩٢
مصر	٢١,٠	٧١	٧٩	٥٥	٠,١	٤٤	٩٩	٢	٦٧	١٢٦
إيران	٣٠,٩	٨٧	٩٧	٢٣	٠,٢	٤٣	٩٣	٩	٧٢	١٢٠
العراق	٤٣,٥	١٠٣	٨٠	٥٤			٧٩	٢٣	٦٣	١٣٣
الأردن	٢٥,٣	٧٨	٩٩	١٠			٩٦	٥	١٠١	٧٢
الكويت	٩,٩	٣٤	١٠٠	١			٩٩	٢	١٠٧	٦٣
لبنان	١٢,٤	٤٤	٩٨	١٩	٠,١	٤٤	١٠٠	١	٣٦	١٦٥
ليبيا	١٨,٥	٦٤					٥٤	٤٢	٧٨	١١٠
موريتانيا	١١٧,١	١٤٣	٦١	٧٣	٠,٧	٣٨	٤٩	٤٤	٦٦	١٢٨
المغرب	٣٧,٥	٩٩	٦٣	٦٨	٠,١	٤٤	٨١	٢١	٧٩	١٠٩
عمان	١٢,٠	٤٢	٩٩	١٥	٠,١	٤٤	٨٨	١٤	١٤٠	٢٣
قطر	١٠,٨	٣٨	١٠٠	١	٠,١	٤٤	١٠٠	١	١٧٥	٦
السعودية	٢١,٠	٧١	٩٦	٢٩			٩٦	٦	١٧٧	٥
الصومال	١٨٠,٠	١٥٩	٣٣	١٠١	٠,٧	٣٨	٣٠	٥٢	٧	١٩٦
السودان	١٠٨,٢	١٣٩	٤٩	٨٥	١,١	٣٤	٥٧	٤٠	٣٦	١٦٤
سوريا	١٦,٢	٥٥	٩٣	٣٨			٨٩	١٣	٤٦	١٥٣
تونس	٢٠,٧	٧٠	٩٥	٣٥	٠,١	٤٤	٩٤	٨	٩٣	٨٨
تركيا	٢٠,٣	٦٨	٩٥	٣٢	٠,١	٤٤	٩٩	٢	٨٤	١٠٦
الإمارات العربية المتحدة	٧,٤	٢٨	١٠٠	١			١٠٠	١	٢٣٢	١
الضفة الغربية وغزة	٢٩,٥	٨٥	٩٩	١٢			٩١	١١	٣٠	١٧٣
اليمن	٦٦,٤	١١٨	٣٦	٩٩			٦٢	٣٥	١٦	١٨٨
دول الدخول المنخفضة والمتوسطة	**٥١,١**		**٧٣**		**٠,٩**		**٨٤**		**٦١**	
منطقة الدول العربية وتركيا وإيران	**٣٨,٤**		**٨٢**		**٠,٣**		**٨٦**		**٧٤**	
البلدان العربية	٤٣,٩		٧٥		٠,٣		٨٢		٧٣	
عدد الدول		١٩٢		١٨٦		١٤٦		١٩٠		٢٠٦
الترتيب الأدنى		١٦٤		١١١		٤٤		٥٢		٢٠٦

المصدر: استنادا إلى بيانات من بنك بيانات مؤشرات التنمية العالمية، مؤشرات التنمية العالمية (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠١١).

ملحوظة: تدل الخلايا الشاغرة على بيانات غير متاحة لدى بنك معلومات مؤشرات التنمية العالمية.

الأطفال ورعاية الولادة المتخصصة في المنطقة العربية. كما يدل إجمالي الناتج المحلي للفرد المرتفع في العديد من بلدان المنطقة وحالة الدخل المرتفع الذي تتمتع به تلك الدول (البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة) فارقا إيجابيا أكبر، بين متوسط منطقة الدول العربية وتركيا وإيران ومتوسط جميع الدول ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة، مما تظهره فعليا الأهداف الإنمائية للألفية ٢–٨ (البنك الدولي ٢٠١١).

وكما هو الأمر في حالة الفقر، ثمة فروق كبيرة بين بلدان المنطقة العربية وتركيا وإيران في جميع مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية غير المتعلقة بالدخل. وبينما تسجل معظم الدول معدلات شباب متعلم تتراوح بين ٩٦–١٠٠٪، تسجل الجزائر وليبيا وجزر القمر معدلات شباب متعلم تصل فقط إلى ٩٢٪ و٧٦٪ و٤٦٪ على التوالي (جدول ١). ويمثل متوسط معدل وفيات الأطفال دون الخمس سنوات في مجموعة منطقة الدول العربية وتركيا وإيران حوالي ٤٠ حالة وفاة في كل ١٠٠٠ طفل أحياء، بينما يموت كل عاشر طفل، في جزر القمر والسودان وموريتانيا والصومال، قبل أن يصل إلى عمر الخامسة، مما يضع هذه البلدان ضمن الشريحة الخُمسية التي تتميز بأعلى معدل وفيات أطفال على مستوى العالم. وفي المتوسط، يحضر ثلاثة من أربع ولادات عاملو صحة مدربون في بلدان تلك المنطقة، غير أنها تقل في الصومال واليمن لتصل إلى واحد من ثلاثة فقط. وحتى في مصر والمغرب، يولد فقط ٧٩ و٦٣٪ من الأطفال بمساعدة من متخصصين. ويتمكن أكثر من ٨٠٪ من الأفراد الذين يعيشون في بلدان المنطقة العربية وتركيا وإيران من النفاذ إلى مصادر المياه المُحسنة، مثلما يحصل الأفراد في الدول ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة٢ في المتوسط، وتتمتع مصر والأردن والكويت ولبنان وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة بمعدلات نفاذ تزيد عن ٩٥٪. غير أن أقل من ثلث السكان في الصومال وأقل من نصفهم في موريتانيا وأقل من ثلثيهم في ليبيا والسودان واليمن يحصلون على مصادر مياه مُحسنة.

مراجعة قياسات الرخاء العام

تظهر الأرقام الرسمية التي تقيس مدى التقدم، الواردة بالقسم السابق، منطقة الدول العربية وتركيا وإيران متمتعة بوضع ميسور معقول يقوم على الدخل، غير أنها لا تزال متراجعة في بعض المؤشرات الاجتماعية. وتزداد الصورة ضبابية حين نفكر أن الأرقام الرسمية قد لا تكون دقيقة. ولذا يواجه من يدرس هذه المنطقة مشكلتين، تتمثل أولهما في البيانات غير الموثوقة التي تقدمها الحكومة والثانية في قياسات الرخاء التقليدية التي تعجز عن أن تقيس كُليةً الرخاء في المنطقة. ويعني حل تلك المشكلتين الإطلاع على بيانات بديلة والتفكير في قياسات رخاء من أجل تقييم أكثر دقة للموقف في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران.

ينص آخر *تقريرللتنمية البشرية العربية* على أن "البيانات المتعلقة بالصحة غير كافية وناقصة وغالبا غير موثوقة، بما يجعل من الصعب وضع سياسات فاعلة متعلقة بالصحة أو الوصول إلى من هم في حاجة" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٩). أثار العديد من الخبراء موضوعات التغطية الضعيفة وإمكانية المقارنة والجودة والنفاذ إلى البيانات في المنطقة (على سبيل المثال، بيبي ونابلي ٢٠٠٩). كما أنه ثمة فكرة قوية أن البيانات التي ترد من مصادر رسمية غالبا ما تستند إلى حكم فردي تقدمه الوزارات المختصة بدلا من أن تجمع من خلال مسوح ممثلة، وأن البيانات الرسمية لا تخلو غالبا من مصلحة سياسية. ويبدو أن هذه هي الحالة على وجه الخصوص بالنسبة للمؤشرات التي تقيم الأوضاع المعيشية للأفراد ومدى التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية – مثل التعليم والصحة والمياه وبنية الإصحاح التحتية – التي تستخدم غالبا في تقييم الوزارات وموظفيها. فعلى سبيل المثال، يشكك الكثير من الخبراء المستقلين في معدلات التعلم التي تبلغ ٩٨ – ١٠٠٪، ومعدلات الولادة التي يحضرها أطباء الولادة المتخصصين التي تفوق ما يزيد عن ٩٥٪، ومعدلات النفاذ إلى مياه الشرب النظيفة والآمنة وشبكات الصرف الصحي الفعلية، والتي تصل إلى ما يزيد عن ٩٥٪ في العديد من بلدان المنطقة.

قد تتسم القياسات القائمة على الدخل لتقييم مدى التقدم في تحسين الظروف المعيشية للفقراء بتفاؤل من نوع خاص. ولكي ندقق في مصدر القلق هذا المعلن عنه كثيرا، ندرس أولا علاقات معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للفرد بكل من الفقر ونقص التغذية لدى الأطفال (ويقاس حسب التقزم لدى الأطفال) عبر بلدان المنطقة العربية وتركيا وإيران والدول في جميع أنحاء العالم (ومع مرور الوقت). (يعد انتشار نقص التغذية لدى الأطفال مؤشرا جيدا على الظروف المعيشية العامة والفقر [كما سنناقش في القسم الفرعي اللاحق] الذي لا يعتمد على الدخل). ثم نقارن ونقيم العلاقات الموجودة، بهدف تحديد قياس أكثر دقة لرخاء الأفراد. ولذلك، نقدر العلاقات من خلال الاستعانة بالانحدارات كثيرة الحدود الجزئية ثم نرسم بيانيا المنحنيات المقدرة (شكل ١).[٣] ويمكن تفسير المنحنيات بوصفها مسارات نمو الفقر العامة والنمو والتغذية، التي تتحرك حولها دولة متوسطة من المنطقة العربية وتركيا وإيران ودولة متوسطة من العالم، بالنظر إلى البيانات المتاحة. ويقاس الفقر بنسبة السكان الذين يعيشون على أقل من ٢$ في اليوم حسب الأسعار الدولية الثابتة لعام ٢٠٠٥.[٤] ويقاس نقص التغذية لدى الأطفال بنسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من التقزم،[٥] كما نضيف خطوط اتجاه لثلاثة بلدان مختارة من المنطقة العربية وتركيا وإيران (اليمن ومصر وتركيا) لمستويات مختلفة من إجمالي الناتج المحلي للفرد.

الشكلان ١ألف و ١باء – العلاقات بين نمو إجمالي الناتج المحلي للفرد ومعدل الفقر وانتشار نقص التغذية لدى الأطفال في العالم، مجموعة منطقة الدول العربية وتركيا وإيران وبعض الدول المختارة

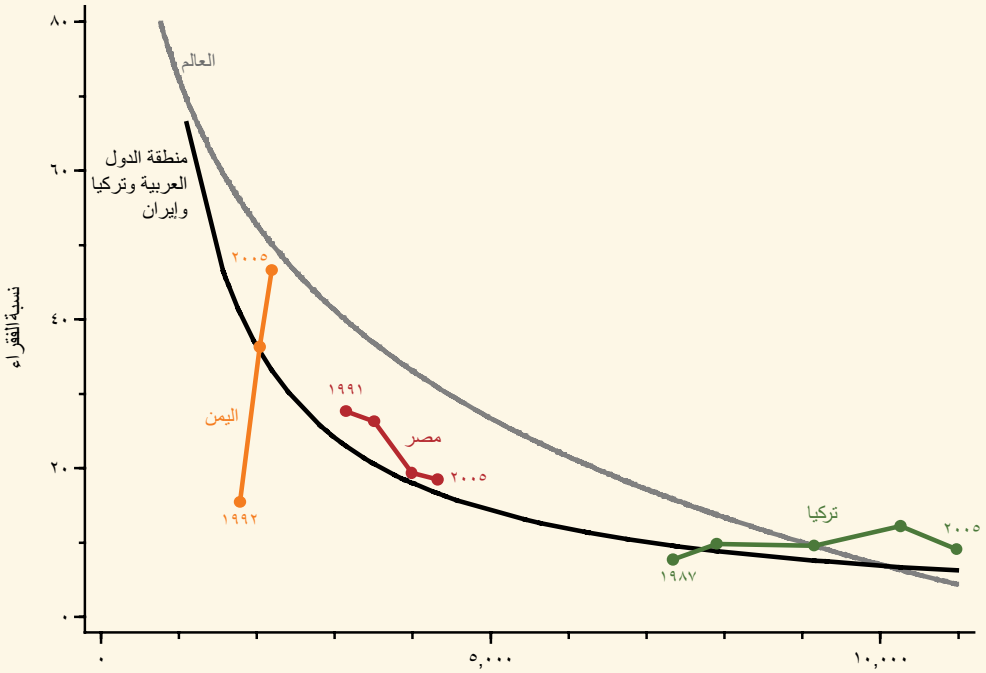

إجمالي الناتج المحلي للفرد (تعادل القدرة الشرائية، الدولار الدولي الثابت لعام ٢٠٠٥)

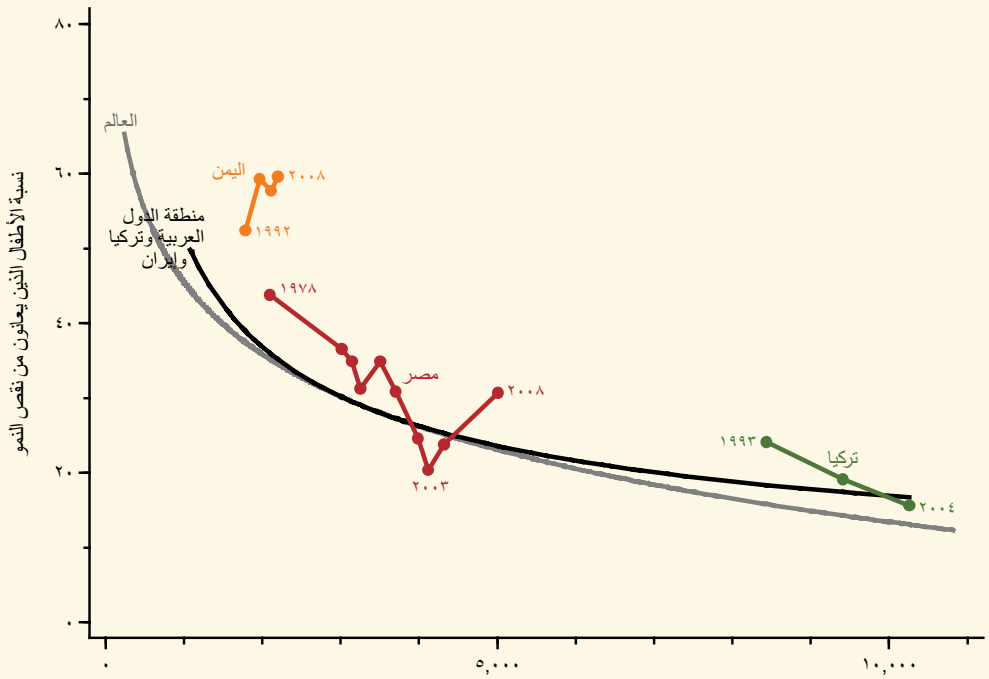

إجمالي الناتج المحلي للرد (تعادل القدرة الشرائية، الدولار الدولي الثابت لعام ٢٠٠٥)

المصادر: استنادا إلي منظمة الصحة العالمية (٢٠١١)؛ والبنك الدولي (٢٠١١)؛ وشعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة (٢٠١١)؛ وعلى Ecker et al. (٢٠١١)، تقييم الأمن الغذائي في اليمن: منهج جديد ومتكامل وقطاعي ومتعدد المستويات، ورقة مناقشة المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية رقم ٩٨٢ (واشنطن، العاصمة: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، ٢٠١٠).

وطبقا للأرقام الرسمية، ترجم النمو الاقتصادي في بلدان المنطقة العربية وتركيا وإيران عموما إلى معدلات حد من فقر الدخل أكثر إرتفاعا من المتوسط على مستوى العالم، بينما تتماثل معدلات الحد من نقص التغذية لدى الأطفال. وتدل مقارنة المنطقة ومسارات نمو الفقر العالمية أن، عند مستويات إجمالي الناتج المحلي للفرد التي تقل عن ١٠٠٠٠$، تحقق بلدان المنطقة عموما نجاحا أكثر في خفض الفقر بينما ينمو دخلها الوطني (شكل ١ألف). فعلى سبيل المثال، عند مستوى ٢٠٠٠$، يعيش ٣٧٪ من سكان منطقة الدول العربية وتركيا وإيران تحت خط الفقر المقدر بدولارين أميريكيين في اليوم، مقارنة بنسبة ٥٣٪ في المتوسط العالمي. وإذا نما إجمالي الناتج المحلي للفرد إلى ٣٠٠٠$، ينخفض الفقر بنسبة ١٣٪ إلى ٢٤٪ في الدول المتوسطة في المنطقة وبنسبة ١٢٪ ليصل إلى ٤١٪ في المتوسط العالمي. وبالطبع، يخفي المتوسط الإقليمي بعض الشذوذ عن القاعدة، مثل اليمن، حيث صاحب نموإجمالي الناتج المحلي للفرد الطفيف إرتفاعا ثابتا وخطيرا في نسبة الأفراد الذين يعيشون في الفقر من عام ١٩٩٢ – ٢٠٠٥.

وتتشابه العلاقة بين انتشار نقص التغذية لدى الأطفال وإجمالي الناتج المحلي للفرد في المنطقة بالعلاقة العالمية حتى حوالي مستوى ٥٠٠٠$، عندها يستمر إجمالي الناتج المحلي في الارتفاع بثبات بينما تتدهور مستويات نقص التغذية لدى الأطفال (شكل ١باء). وتتسم العلاقة، في الدول الفرادى، بين نقص التغذية لدى الأطفال وإجمالي الناتج المحلي للفرد بأنها أكثر سلبية: على سبيل المثال، ارتفع معدل انتشار نقص التغذية لدى الأطفال في مصر إرتفاعا بالغا من عام ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨، على الرغم من استمرار ارتفاع إجمالي الناتج المحلي للفرد. وباعتبار مستويات نقص التغذية لدى الأطفال مرجعا، يدل هذا الاختلاف أن قياسات الفقر (الدخل) قد لا تلتقط كليةً واقع الرخاء لدى السكان المحرومين. كما يثير ذلك مخاوفا بشأن مدى ملاءمة المؤشر التقليدي للفقر القائم على الدخل لقياس المستويات المعيشية.

وعلى الرغم من الحاجة إلى بيانات مُحسنة وبحوث أكثر، يمكن أن نطرح على الأقل فرضيتين هنا لتفسير التباينات بين قياسات الحد من الفقر في المنطقة العربية وتركيا وإيران وبين المتوسط العالمي. وأولهما، كما ناقشنا آنفا، قد لا تكون تقديرات الفقر الرسمية دقيقة.[٦] وثانيهما، يقاس الفقر بالدخل وحده،[٧] وفي المقابل، يتضمن نقص التغذية لدى الأطفال، وهو قياس بديل للفقر، العديد من العوامل بالإضافة إلى الدخل، ومعظمها، مثلها مثل الصحة والتعليم، تعتبر محددات مهمة لرخاء الفرد ومدى التعرض للمخاطر (كما نناقش بالتفصيل في القسم الفرعي التالي). وقد تكون العوامل غير المتعلقة بالدخل هذه أقل تطورا نسبيا في دول المنطقة، ولذا تنعكس في نقص التغذية لدى الأطفال وليس في أرقام الفقر القائمة على الدخل.

كما تتسم قياسات عدم المساواة في الدخل في المنطقة، لاسيما معاملات تكافؤ جيني، بأنها غير مؤكدة تماما. على سبيل المثال، يشير تقرير التنمية البشرية العربية الأخير إلى أنه "ثمة دليل يرجح أن عدم المساواة في الثروة ساء إلى حد كبير يفوق التدهور في الدخل. وفي الكثير من البلدان العربية، مثلا، يتضح تركز الأراضي والأصول وهو يستفز إحساسا بالإقصاء بين المجموعات الأخرى" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ٢٠٠٩). ويبدو أن الدليل المستخلص من تحليل حديث (لم ينشر بعد) أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يؤكد أن عدم المساواة يفوق بكثير ما ترجحه الأرقام الرسمية. إذ تختلف نتائج إجمالي استهلاك الأسر المعيشية المحسوبة من مسوح الأسر المعيشية اختلافا كبيرا عن تلك المحسوبة باستخدام الحسابات القومية. على سبيل المثال، تذكر مسوح الأسر المعيشية في مصر ٣٩٪ فقط من إجمالي الاستهلاك الوارد في إحصاءات الحسابات القومية، وتذكر مسوح الأسر المعيشية في المغرب ٥٩٪ فقط. علاوة على ذلك، ازداد ذلك التباين مع الوقت (شعبة الإحصاء التابعة للإمم المتحدة ٢٠١١). وتثير الفجوة الضخمة بين مسوح الأسر المعيشية والحسابات القومية تساؤلات خطيرة حول كل من اتساق تقديرات جيني وجودتها.

ويتمثل المؤشر الآخر المتعلق بعدم تطابق الأرقام في أن رضا الأفراد عن مستوياتهم المعيشية كما تقيسه استطلاعات المسح القائم على الإدراك قد تراجع، وهو ما يمكن أن يشير أيضا إلى تدهور مؤشرات رخاء كبرى. حيث انخفض الرضا عن المستويات المعيشية في معظم البلدان العربية في السنوات الأخيرة، لاسيما في مصر وليبيا والبحرين ودول أخرى تعاني من مستويات مرتفعة من العصيان المدني (برايسينجر وآخرون ٢٠١١). فلا يرضى حوالي ٣٥٪ من الأفراد في العالم العربي (تقريبا ١٢٠ مليون نسمة) عن مستوياتهم المعيشية. وتبلغ نسبة الأفراد الساخطين ذروتها في اليمن والعراق – دولتان تعانيان من صراعات طويلة. وفي اليمن، يعزى السخط العام بين السكان إلى ارتفاع معدل انتشار عدم الرضا (٥٣٪) أكثر مما يعزى إلى حجم السكان (حوالي ٢٣ مليون نسمة)، بينما في مصر، على سبيل المثال، يعزى السبب في النتائج إلى أعداد الأفراد الساخطين فقط (برايسينجر، زو وآخرون ٢٠١١).

وكما أوضحنا سابقا نسبة إلى تقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٢، أن تعريف الفقر في العالم العربي ينبغي أن يوسع ليشمل

أبعادا غير فقر الدخل. وتحتاج المؤشرات أن تسجل ظروفا مثل الخدمات الاجتماعية دون المستوى وغير كافية، لاسيما ضعف الرعاية الصحية والتعليم، والظروف المعيشية غير الإنسانية لقاطني العشوائيات، والقطاع الزراعي المقيد بالموارد والسياسات، وندرة شبكات الأمان الاجتماعي الفاعلة والمستهدفة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٢). وبما أن هذا التقرير يتطرق إلى ما يتجاوز البعد التقليدي للفقر المرتبط بالدخل، إذ ينظر عوضا إلى نقص التغذية لدى الأطفال (استنادا إلى القياسات الإنسانية للتقزم) لتحديد مستوى تقدم التنمية الإنسانية، تستعين التحليلات في الأقسام اللاحقة بنقص التغذية لدى الأطفال باعتباره متغير الناتج الأساسي. ويعرض القسم التالي الأسباب للتركيز على نقص التغذية لدى الأطفال لتسجيل شبكة الفقر والأمن الغذائي على مستوى الأسرة المعيشية. كما يقترح تصنيفا جديدا لتصنيف البلدان طبقا لمخاطر انعدام الأمن الغذائي لديها، مشتملا على محددات اقتصاد كلي مهم تتعلق بالأمن الغذائي بالإضافة إلى البعد المتعلق بمستوى الأسرة المعيشية.

تصنيف جديد لبلدان المنطقة العربية وتركيا وإيران

تعتبر شبكة الفقر – الأمن الغذائي واحدة من تحديات التنمية الأساسية التي تواجه البلدان العربية. حيث يرتبط الفقر والأمن الغذائي ارتباطا وثيقا خاصة في البلدان العربية نظرا لارتفاع القابلية

شكل ٢: الإطار المفاهيمي الذي يربط الأمن الغذائي والفقر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية

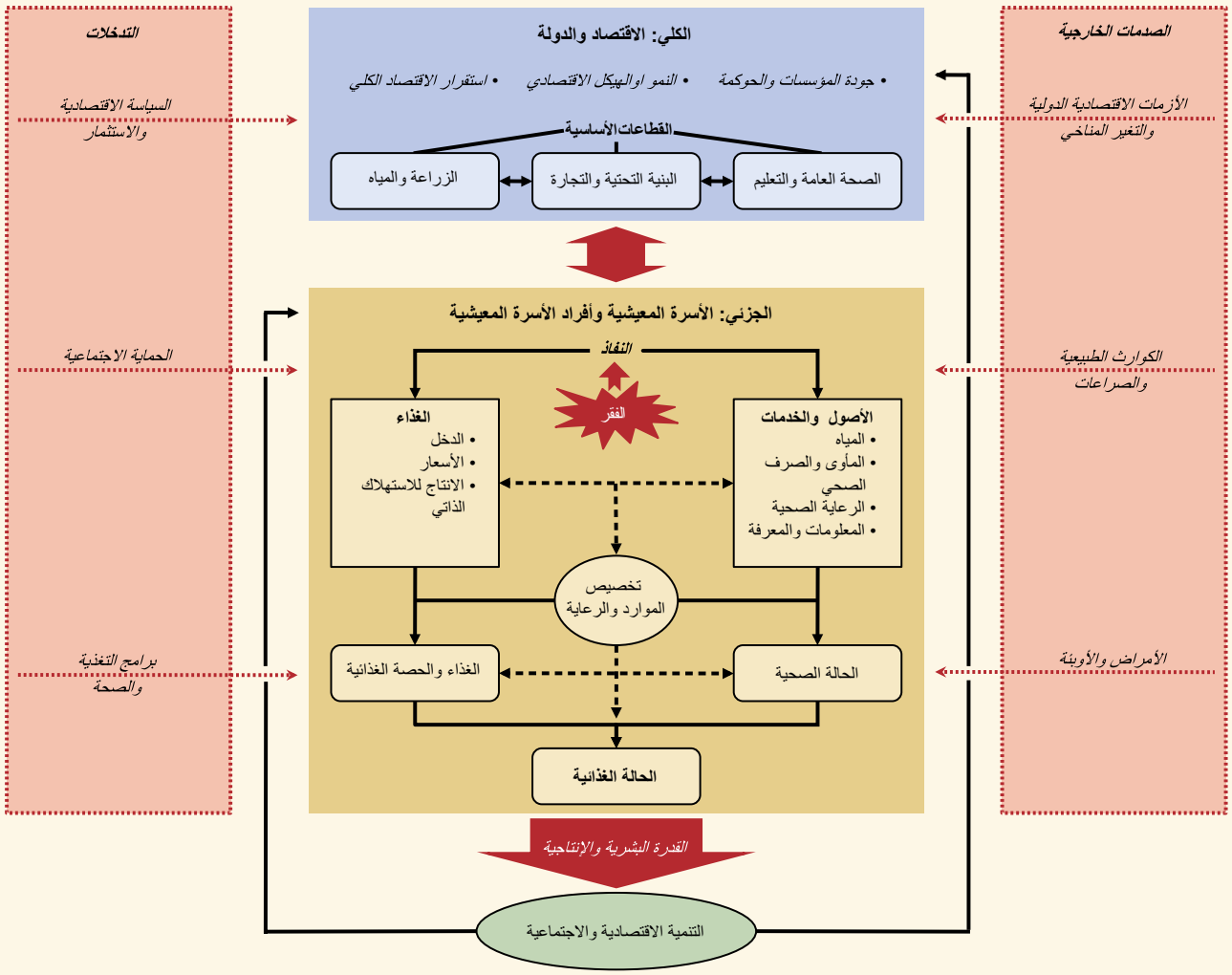

المصدر: Ecker et al. (قادم)، نظام الأمن الغذائي: إطار مفاهيمي جديد، مشروع بحث (واشنطن، العاصمة: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، ٢٠١١)

للتعرض إلى "صدمات خارجية" متعلقة بالغذاء. حيث تتعرض البلدان العربية لتقلبات أسعار الغذاء العالمية، والكوارث الطبيعية وازدياد ندرة المياه والصراعات، وجميعها لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على رخاء الأفراد ووضع التغذية (شكل ٢). ويتسم الأمن الغذائي بأن له بعدين: كلي وجزئي. يتألف البعد على المستوى الكلي من العناصر الأساسية لاستقرار الاقتصاد الكلي، والنمو الاقتصادي والحوكمة بينما يشتمل بعد المستوى الجزئي على نفاذ الأسرة المعيشية للغذاء والأصول والخدمات الضرورية للفرد حتى يتمتع بالصحة، وهى عادة ما يقيدها الفقر في الأسر المعيشية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي (شكل ٢).

على مستوى الاقتصاد الكلي، ثمة إجماع عريض ومتزايد على أن الأمن الغذائي يتجاوز الفكرة البسيطة بتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء (دياز-بونيلا وآخرون ٢٠٠٢؛ ويلسون وبرونز ٢٠٠٥؛ يو وآخرون ٢٠١٠؛ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٢٠١١). وتضطلع أرصدة التجارة والموازنة على المستوى القطري، لاسيما في العالم العربي، مع ما فيه من اعتمادية عالية على واردات الغذاء والقدرة الزراعية المحدودة، بأدوار رئيسة في الأمن الغذائي (لوفجرين وريتشاردز ٢٠٠٣؛ البنك الدولي ٢٠٠٩؛ برايسينجر وآخرون ٢٠١٠). وتكمن الفكرة العامة وراء هذه النظرة "القائمة على التجارة" في الدول التي تولد إيرادات كافية من النقد الأجنبي من خلال صادراتها (من السلع والخدمات)، وبالتالي تتمتع بنفاذ إلى واردات الغذاء من الأسواق العالمية وليس لديها مشكلة أمن غذائي. وفي البلدان العربية، تنهض التحويلات من الخارج بدور مهم أيضا في إيرادات النقد الأجنبي: حيث يميل مصدرو النفط لأن يمثلوا مصادرا لصافي التدفقات الخارجية للتحويلات؛ بينما يمثل مستوردو النفط مصادرا لصافي التدفقات إلى الداخل من التحويلات. وأخيرا، يرتبط الأمن الغذائي الكلي بوضع المالية العامة للدولة. ويوضح الشكل ٣ أن معظم الدول المصدرة للنفط (فيما عدا إيران واليمن) تتمتع بفائض في حساب المالية العامة بينما تعاني جميع الدول المستوردة للنفط من عجوزات في المالية العامة.

ولتقييم الأمن الغذائي للدول على المستوى الكلي، استخدمت بنود مختارة من هذا التقرير قبل بناء مؤشر للأمن الغذائي على

شكل ٣ – إنفاق المالية العامة ورصيد الحساب الجاري في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران، متوسط ٢٠٠٧ – ٢٠١٠.

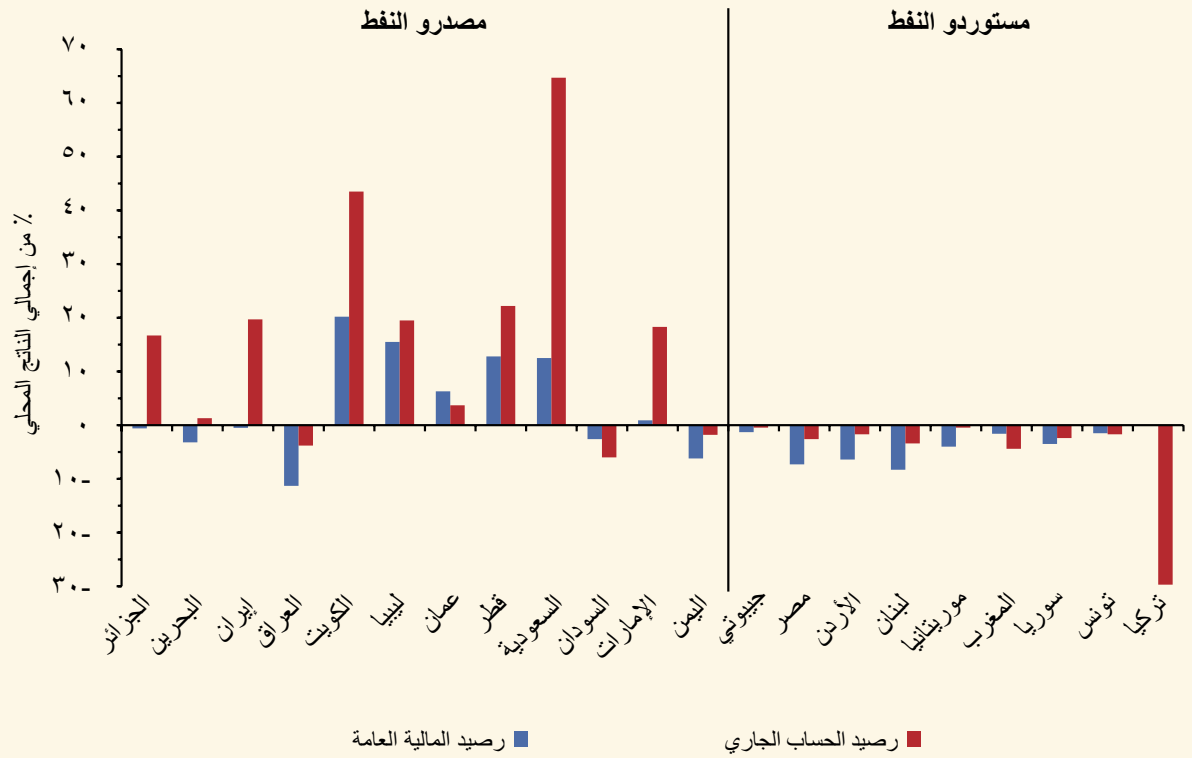

المصدر: حسابات المؤلفين استنادا إلى صندوق النقد الدولي ٢٠١١ باء.
ملحوظة: لا توجد بيانات عن جزر القمر والصومال والضفة الغربية وغزة.

المستوى الكلي، وتحديدا الواردات الغذائية وإجمالي الصادرات (السلع والخدمات). وتوضح النسبة الموضوعة من الواردات الغذائية إلى إجمالي الصادرات قدرة الدولة على شراء الغذاء في الأسواق الدولية باستخدام عوائدها من الصادرات، مع أخذها في الاعتبار، في الوقت ذاته، إتاحة الغذاء والحصول على الغذاء في الأسواق الدولية (دياز-بونيلا وآخرون ٢٠٠٢؛ يو وآخرون ٢٠٠٩). كما يأخذ القياس أيضا الأداء الزراعي في الاعتبار (ومن ثم، القدرة الزراعية، عن طريق غير مباشر)، حيث يؤثر كلا من التغيير في الصادرات الزراعية والتغيير في إنتاج الغذاء للسوق المحلية مباشرة على الأمن الغذائي. غيرأن ثمة سلبية رئيسية على الأقل في هذا القياس، وتتمثل في أن القياس التقليدي لا ينظر إلى التحويلات من الخارج، وهي غالبا مصدرمهم للنقد الأجنبي والدخول المباشرة للأسر المعيشية. ولتدارك هذه السلبية ولتعزيز الدور المهم للتحويلات من الخارج بوصفها مصدرا لدخول الأسر المعيشية في العديد من البلدان العربية، لاسيما لبنان والضفة الغربية وغزة، واليمن، يقدم هذا التقرير نسخة ممتدة من مؤشر الأمن الغذائي التقليدي على المستوى الكلي، الذي يضم التحويلات من الخارج في النسبة ليسجل، على نحو أكثر دقة، السمات المحددة للمنطقة.

يتمثل المؤشر الأساسي للأمن الغذائي على المستوى الجزئي، وعلى نحو أكثر عمومية، للفقر، في انتشار نقص التغذية لدى الأطفال (المعروف أيضا بالتقزم). بالإضافة إلى إتاحة مؤشرات التغذية وجودتها (تقاس عن طريق القياسات الإنسانية) كما ناقشنا آنفا، يسجل انتشار نقص التغذية لدى الأطفال دون الخامسة شبكة نقص الأمن الغذائي – الفقر بتعليله لعدم المساواة وتقييم مدى التقدم باتجاه تحقيق التنمية المستدامة على مستوى السكان (ميكلرايت واسماعيل ٢٠٠١؛ مورادي وباتن ٢٠٠٥؛ رينهارد وويجيراتن ٢٠٠٠). وتميل حالة التغذية لدى الأطفال الصغار إلى أن تكون الأكثر استجابة للتغييرات في الظروف المعيشية وأن تجعلهم عرضة، خصوصا، لنقص الغذاء والأمراض، نظرا لمتطلباتهم الفسيولوجية الغذائية العالية للنمو، واحتياجاتهم الغذائية الخاصة، وتعرضهم المباشر غالبا للظروف الصحية العكسية واعتمادهم على البالغين. ويتسم الفقر بعدم كفاية الدخل للحصول على كمية ونوعية الغذاء المطلوبة، والعيش في بيئة عرضة للأمراض، وضعف النفاذ إلى خدمة صحية عالية المستوى، وغياب التعليم والمعرفة المتصلة بالتغذية. ومن ضمن القياسات الإنسانية الثلاثة المعتادة في الأطفال (أي، الطول بالنسبة للسن، والوزن بالنسبة للسن، والوزن بالنسبة للطول)، تعكس نتائج الطول بالنسبة للسن (التي تحدد نقص التغذية أو التقزم)، عند مقارنتها بمجموعة مرجعية تتمتع بالصحة، الآثار التراكمية لنقص التغذية المزمن والأمراض وبالتالي تعد مؤشرات تغذية طويلة الأجل وشاملة ومفيدة.[٨] ويسجل التركيز على الأطفال الصغار، الذين يتسمون بأنهم الأضعف بين أفراد الأسرة المعيشية عادة، جوانب التوزيع غير المتعادل للموارد داخل الأسرة المعيشية، الذي يُغفل عند استخدام مؤشرات مستوى الأسرة المعيشية مثل فقر الدخل أو غذاء الأسرة المعيشية وقياسات استهلاك مواد التغذية (إيكر وآخرون ٢٠١١). بالإضافة إلى ذلك، ترتبط، على المستوى القطري، معدلات الانتشار المرتفعة للأطفال المقزمين عادة بضعف توصيل الخدمات العامة، لاسيما في قطاع الصحة والتعليم، وضعف تطويرالبنية التحتية للمياه والصرف الصحي، والزيادة السكانية المتسارعة، وانخفاض معدلات التعلم، وانخفاض معدلات التحصيل الدراسي، وعدم المساواة بين الرجل والمرأة. وتمثل كل تلك النقاط سمات قصور التنمية الذي يتواجد عادة في الدول ذات معدلات فقر مرتفعة. وفي المنطقة العربية وتركيا وإيران، يعاني كل طفل خامس دون الخامسة من العمر من التقزم، بينما يرتفع انتشارنقص التغذية لدى الأطفال في بلدان مثل السودان وجزر القمر والصومال واليمن أكثر بكثير (شكل ٤).

وتظهر الخريطة في الشكل ٤ بلدان المنطقة العربية وتركيا وإيران مصنفة في خمس فئات وفقا لمخاطرانعدام الأمن الغذائي العامة بها.[٩] وتواجه دول الخليج الفارسي، بما فيها البحرين والكويت وعمان وقطروالسعودية والإمارات العربية المتحدة، معدل منخفض من انعدام الأمن الغذائي. وتشهد إيران وليبيا وتونس وتركيا خطر انعدام أمن غذائي متوسط، بينما تظهر الدول الأخرى كلها مستويات خطيرة ومقلقة أومقلقة للغاية من مخاطرانعدام الأمن الغذائي. ومن ضمن الدول التي تواجه مخاطرا مرتفعة اليمن وجيبوتي والصومال، وتليها موريتانيا والسودان. بالإضافة إلى وضع مخاطر انعدام الأمن الغذائي على المستوى القطري، تظهر الخريطة أيضا وضعهم باعتبارهم مستوردين للنفط أو مصدرين له (المحددة من خلال براميل النفط). ولأغراض العرض في باقي أجزاء هذا التقرير كلها، تجمع فئات الأمن الغذائي الخمس في مجموعتين: الدول المؤمنة غذائيا هي التي تتمتع بمخاطر إنعدام أمن غذائي منخفضة، والدول غير المؤمنة غذائيا وتشمل جميع مستويات مخاطرالأمن الغذائي الأخرى. ونظرا لأهمية التبعات المالية العامة المهمة، نواصل التمييز بين المصدرين للنفط والمستوردين للنفط في جميع الأجزاء

الباقية من التقرير الحالي. وبما أن كل الدول المؤمنة غذائيا في المنطقة العربية وتركيا وإيران هي أيضا مصدرة للنفط، تقسم بلدان تلك المنطقة إلى ثلاث فئات، وهي بلدان غير مؤمنة غذائيا مصدرة للنفط، وبلدان غير مؤمنة غذائيا مستوردة للنفط، ودول مؤمنة غذائيا (مصدرة للنفط). وبالإقرار بأن مثل هذا التصنيف قد يكون شديد التبسيط في بعض الحالات، فإن مناقشة النتائج تبرزالاختلافات المهمة بين الدول الفردية ضمن الفـءات المجمعة. بالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن تختلف التوصيات المتعلقة بالسياسات للأمن الغذائي اعتمادا على ما إذا كانت الدولة تواجه تحدي أمن غذائي قوي على المستوى الكلي أو مستوى الأسرة المعيشية.

شكل ٤. مخاطرانعدام الأمن الغذائي في بلدان المنطقة العربية وتركيا وإيران

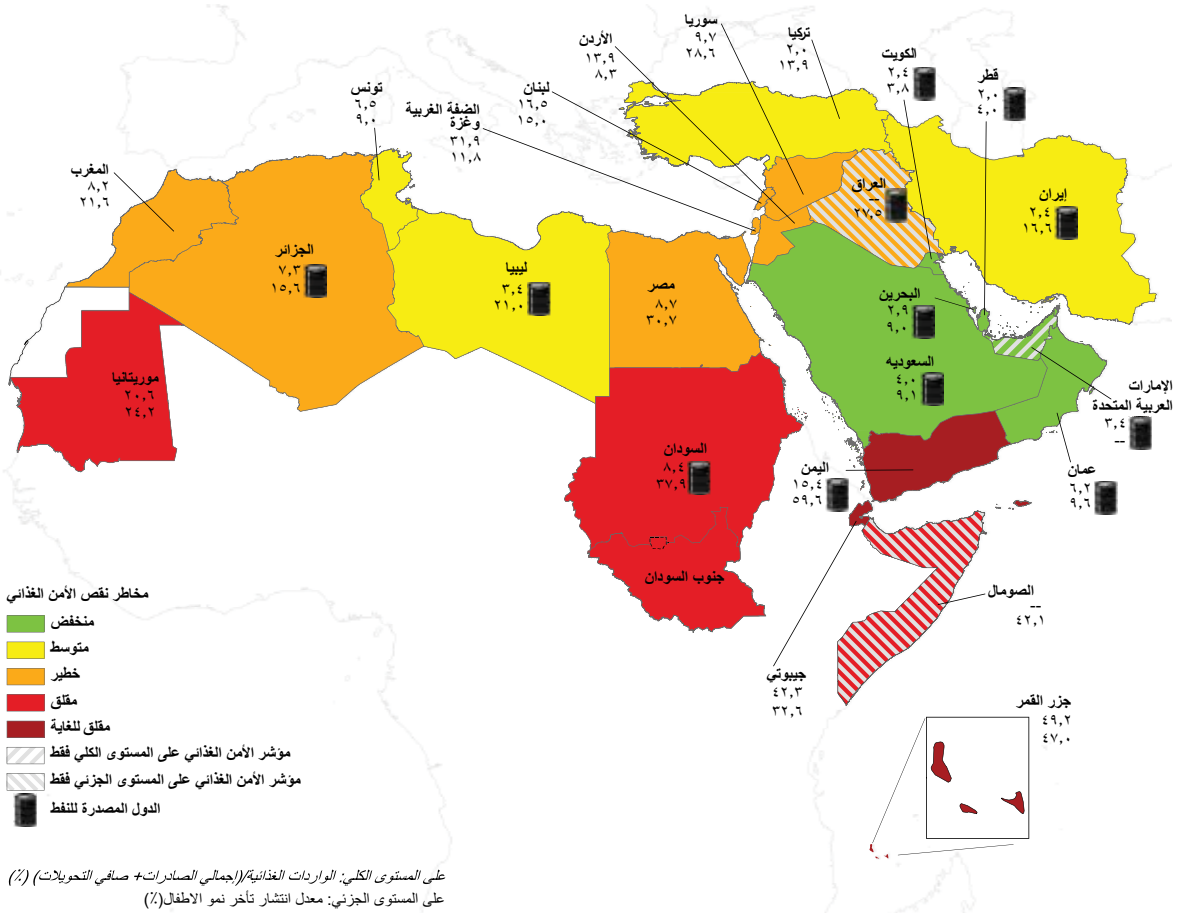

المصدر: حسابات المؤلفين استنادا إلى بيانات من منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١١ باء، والبنك الدولي، ٢٠١١أ.

إطار ١: منهجية تصنيف مخاطر انعدام الأمن الغذائي على المستوى القطري

تصنف الخريطة في الشكل ٤ الدول حسب مخاطر انعدام الأمن الغذائي العام بها. ويتكون مؤشر مخاطرانعدام الأمن الغذائي العام من مكونين: قياس انعدام الأمن الغذائي على المستويين الكلي والجزئي. (يمكن إيجاد الخرائط الممثلة لمؤشرات مخاطر انعدام الأمن الغذائي على المستويين الكلي والجزئي، منفصلة، في الشكل ألف ١-١ والشكل ألف ١-٢ في الملحق ١).

ويعرف الأمن الغذائي على المستوى الكلي باعتباره حصة الواردات الغذائية إلى إجمالي الصادرات بالإضافة إلى صافي التدفقات إلى الداخل من التحويلات (الواردات الغذائية/[إجمالي الصادرات + صافي التدفقات إلى الداخل من التحويلات]). ويسجل مؤشر المستوى الكلي قدرة دولة ما على تمويل الواردات الغذائية من خلال صادرات السلع والخدمات وصافي التحويلات المتلقاة. إن البيانات عن الواردات الغذائية، باعتبارها حصة من إجمالي الناتج المحلي، قد استخلصت من قاعدة بيانات شعبة الإحصاء بمنظمة الأغذية والزراعة (منظمة الأغذية والزراعة ٢٠١١)، والمعلومات عن إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الصادرات من بنك معلومات مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي٢٠١١). يحسب صافي التدفقات الداخلة من التحويلات باعتبارها الفرق بين التحويلات المتلقاة والتحويلات المدفوعة، وهي متاحة من بنك بيانات مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي ٢٠١١). ولضمان مستوى معين من الدقة، تحسب جميع قيم المؤشرات عادة باعتبارها متوسطات ثلاثة أعوام على مدى الفترة بين ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨ وتكمل بأحدث تقدير في الألفية الجديدة، إذا لم تكن أي ملاحظات عن ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨ متاحة.

ولتحقيق الاتساق مع باقي أجزاء التقرير، فإن معدل انتشار نقص التغذية لدى الأطفال (يعبر عنه كنسبة) يستخدم باعتباره مؤشر انعدام أمن غذائي على المستوى الجزئي. وعموما، يستخدم آخر تقدير منذ ٢٠٠٦. وإذا لم تكن هناك أي ملاحظات متاحة بعد ٢٠٠٦، يقدر نقص التغذية لدى الأطفال باستخدام مرونة بين نقطتي التغذية والنمو عامة ومقدارها ٠,١١، وتقدر من نموذج انحدار قطري عالمي ومعدلات نمو إجمالي الناتج المحلي للفرد حسب القطر. (لوصف النموذج المطبق، انظر القسم ١ من الملحق ٢).

تتمتع الدول ذات الدخول المرتفعة بمخاطرانعدام أمن غذائي منخفضة. وتصنف الدول ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة إلى خمس مجموعات حسب مستوى مخاطرانعدام الأمن الغذائي: منخفضة، متوسطة، خطيرة، مقلقة، مقلقة للغاية. ويطبق التصنيف على مكونات المستويين الكلي والجزئي منفصلين نظرا لاختلاف أحجام العينة. وتشمل كلتا العينتين جميع دول الدخول المنخفضة والمتوسطة ببياناتها الخاصة. وهكذا، يقارن موقف الأمن الغذائي في دول المنطقة العربية وتركيا وإيران بموقف الأمن الغذائي في دول الدخول المنخفضة والمتوسطة على مستوى العالم. ويتاح مؤشر الأمن الغذائي على المستوى الكلي لعدد ١٢٧ دولة من دول الدخول المنخفضة والمتوسطة بينما يتاح مؤشر المستوى الجزئي لعدد ١٣٠ دولة من دول الدخول المنخفضة والمتوسطة. وبالنسبة لكلا المؤشرين، تصنف الدول إلى خميسات. وتحدد فئات المؤشرات من المستويات الكلية والمستويات الجزئية معا مخاطرانعدام الأمن الغذائي العامة. وترجح مؤشرات المستويين الكلي والجزئي بالأوزان بالتساوي، بينما توجه الدول التي تقع بين الفئتين إلى الأكثر حدة فيهما. (على سبيل المثال، إذا وقعت الدولة بين المخاطر الخطرة والمقلقة، توجه إلى فئة المخاطرالمقلقة). ويوضح الجدول ألف ١-١ في الملحق ١ قيم مؤشرات الأمن الغذائي على المستويين الكلي والجزئي لبلدان المنطقة العربية وتركيا وإيران.

تحليل أثر النمو الاقتصادي والإنفاق العام

تشير النتائج التي توصلنا إليها في القسم السابق إلى وجود معدلات مرتفعة من التفاوت في الدخل ومخاطر عدم توفر الأمن الغذائي في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران. ولتغيير هذه الأوضاع غير المقبولة، لابد أن نفهم أسبابها. ويمكن للنمو الاقتصادي وهيكل الإنفاق العام أن يسهما بشكل كبير في إحداث تفاوت في الدخل ومخاطر انعدام الأمن الغذائي. ولذا، فإن هذا القسم يقوم باستكشاف تأثيرهما من خلال استعراض نتائج نمو الدول العربية والتغذية أولا. ويتبع ذلك بتقييم كمي لسبل مقارنة معدلات منطقة الدول العربية وتركيا وإيران بالمتوسطات العالمية عند ترجمة النمو إلى نتائج تتعلق بالتغذية وتحديد القطاعات (الزراعة، التصنيع، الصناعات غير التحويلية، الخدمات) التي أسهمت أو لم تسهم في تحقيق الرفاهية.

النمو الاقتصادي، والتغييرالهيكلي، وأثارهما على تغذية الطفل

كان النمو الاقتصادي في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران نموا متواضعا، مع وجود معدلات نمو بطيئة أو سلبية في قطاعي التصنيع والزراعة. وقد بلغ متوسط نمو الإجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد ١,٧٪ في الدول التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي و٠,٨٪ في الدول المؤمنة غذائيا في التسعينات والألفية الثانية.[١٠]

وكان قطاع الخدمات هو الدافع الرئيسي لعملية النمو في حين حقق قطاع التصنيع نسبة نمو متواضعة مقدارها ١,١٪ و٠,٩٪ في العام على التوالي. وبالرغم من ذلك، فقد عانت العديد من البلدان من نمو سلبي في مجال التصنيع للفرد، بما فيها الجزائر والعراق واليمن وجزر القمر ولبنان وموريتانيا وسوريا والضفة الغربية وغزة والكويت. أما البلدان التي حققت أفضل معدل نمو في مجال التصنيع فتتضمن إيران والسودان والأردن والبحرين وعمان. وقد كان أداء قطاع الزراعة مترديا في غالبية البلدان حيث شهدت ١٣ دولة معدلات نمو سلبية للفرد (جدول ٢).

لم يؤدِ النمو الاقتصادي إلى خلق عدد كافٍ من فرص العمل للسكان التي تتزايد أعدادها بصورة سريعة؛ وتخطت معدلات البطالة بين الشباب ضعف إجمالي معدل البطالة متراوحة بين ٢٠ و٣٠٪ في غالبية الحالات، ومن المرجح ان تظل النسبة مرتفعة أو تسوء وذلك في ظل الانتفاضات المستمرة في البلدان العربية (البنك الدولي ٢٠١١). وكانت معدلات البطالة بين النساء العربيات من أعلى المعدلات في العالم وهو ما يعكس وجود تحيز اجتماعي متأصل ضد المرأة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٩). ويفسر انخفاض معدلات النمو للفرد وخاصة في القطاعات كثيفة العمالة مثل التصنيع انخفاض معدل خلق وظائف جديدة. علاوة على ذلك، فقد ترجم جزء كبير من النمو في صورة وظائف منخفضة الإنتاجية ووظائف في القطاع غير الرسمي، وهو ما يمنع النمو الاقتصادي من الوصول إلى اسفل المنظومة (البنك الدولي ٢٠٠٤ألف). وبصفة عامة، يظهر القطاع الرسمي وخاصة الصناعات الاستخلاصية قدرة ضعيفة على خلق فرص عمل؛ فجودة ونوعية التعليم لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل وخاصة في المجالات المهنية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٩).

وعند وضع النموالاقتصادي إلى جانب التحول الهيكلي يظهر تميز الاقتصاد بالحيوية وأنه يمكنه التكيف والتغير للوفاء باحتياجات مجتمع حديث. إن التحول الهيكلي في العديد من الدول العربية مازال يسير ببطء غير أنه كان أحد محددات النمو المهمة في تركيا. ويقارن شكل ٥ بين التغيير الهيكلي في تركيا ومصر. ففي حين يتشابه متوسط معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي للفرد في كلا البلدين في الخمسة والعشرين عاما الماضية، تختلف المؤشرات الاجتماعية المهمة اختلافا كبيرا، فعلى سبيل المثال يمثل تقزم الأطفال في تركيا نصف المعدل الموجود في مصر، وتتقدم تركيا على مصر في تنفيذ غالبية الأهداف الإنمائية للألفية (جدول ١). ومن التفسيرات التي قدمت لهذا الاختلاف أن مصر شهدت تحولا ضئيلا للغاية في هيكل الاقتصاد ككل في الثلاثين عاما الماضية. في حين يظهر

جدول ٢- الحد من نقص التغذية لدى الأطفال، والنمو الاقتصادي*، ومرونة القوس بين نقطتي التغذية والنمو في التسعينيات والألفية الجديدة

	نقص التغذية لدى الأطفال*		النمو السنوي للفرد %			مرونة القوس		
	نسبة الانتشار(%)**	التغير السنوي (نسبة النقاط)	إجمالي الناتج المحلي	القيمة المضافة في مجال الزراعة	القيمة المضافة في مجال التصنيع	إجمالي الناتج المحلي	القيمة المضافة في مجال الزراعة	القيمة المضافة في مجال التصنيع
الدول التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي	٢٢,١ ١	-٠,٥	١,٧	-٠,١	١,١	-٠,٦٦	-٠,٨٠	-٠,٥٨
الدول المصدرة للنفط	٢٣,٤ ١	-٠,٦	١,١	٠,٠	١,١	-٠,٩٦	-٢,٨٢	-٠,١٨
الجزائر	١٥,٩ ٢	-٠,٥	١,٤	-١,٥	-٤,١	-١,٤٩	١,٦٧	٠,٧٣
المناطق الريفية	١٧,٢	-٠,٨				-١,٨٣	٢,٠٤	٠,٨٩
إيران	٢٠,٤ ٣	-١,٣	٢,٧	٠,٦	٦,٦	-١,٩٤	-٨,٣٩	-٠,٧٧
العراق	٢٧,٥ ١	-٠,١	-٦,٤	-٠,٤	-٨,٠	٠,٠٩	١,١٠	٠,٠٧
المناطق الريفية	٣١,٠	-٠,٣				٠,١٦	٢,٠٢	٠,١٣
السودان	٣٧,٩ ١	-٠,١	٣,٧	١,٢	٤,٨	-٠,٠٣	-٠,١١	-٠,٠٢
المناطق الريفية	٤٠,٥	-٠,٣				-٠,١٤	-٠,٤٩	-٠,١٠
اليمن	٥٧,٩ ١	٠,٤	١,٥	-١,٧	-٤,٠	٠,٤٥	-٠,٤٩	-٠,٢٤
المناطق الريفية	٦٢,١	٠,٥				٠,٥٣	-٠,٥٨	-٠,٢٨
الدول المستوردة للنفط	٢١,١ ١	-٠,٥	٢,١	-٠,١	١,١	-٠,٤٢	٠,٨٥	-٠,٩١
جزر القمر	٣٩,٥ ٤	٠,٠	-٠,٨	١,٨	-٠,٥	-٠,١١	٠,٠٤	-٠,١٧
جيبوتي	٣٢,٦ ١	١,٥	١,٩	١,٤	٠,٧	٢,٩٣	٤,١٢	٨,٦٣
المناطق الريفية	٤٠,٢	٢,٠				٣,٠٧	٤,٣١	٩,٠٣
مصر	٣٠,٧ ٥	-٠,٢	٢,٨	١,١	٢,٥	-٠,٢٠	-٠,٦١	-٠,٢٤
المناطق الريفية	٣١,٧	-٠,٤				-٠,٣٠	-٠,٨٩	-٠,٣٥
الأردن	٨,٣ ٦	-٠,٦	٢,٣	-٣,١	٣,٨	-١,٠٩	١,٣٣	-٠,٥٧
المناطق الريفية	١٢,٠	-٠,٩				-١,٠٧	١,٣٠	-٠,٥٦
لبنان	١٦,٥ ٧	-٠,١	٠,٩	-٠,٤	-٠,٥	-٠,٥٢	١,٢٥	١,٠٧
موريتانيا	٢٨,٩ ٨	-١,٥	٠,٨	-١,٨	-٤,٤	-٣,١٣	١,٧٥	٠,٨٨
المناطق الريفية	٣٢,٢	-١,٤				-٢,٧٧	١,٥٥	٠,٧٨
المغرب	٢٣,١ ٧	-٠,٦	٢,٢	٢,٣	١,٤	-٠,٧٧	-٠,٧٣	-١,٢٧
المناطق الريفية	٢٩,٣	-٠,٥				-٠,٦٠	-٠,٥٧	-٠,٩٩
الصومال	٤٢,١ ١	٢,٢	٠,٦	٠,٦	١,٠	١١,٧٦	١١,٩٠	٦,٨٦
سوريا	٢٨,٦ ١	-٠,٣	١,٢	-٣,١	-٤,٦	-٠,٧٩	٠,٣٩	٠,٢٨
المناطق الريفية	٢٩,٠	-٠,٤				-٠,٩٩	٠,٤٩	٠,٣٦
تونس	٩,٠ ١	-٢,٠	٣,٩	٣,٤	٢,٩	-١,٣٥	-١,٦٠	-١,٩١
المناطق الريفية	١٢,٧	-٢,٧				-١,٣٣	-١,٥٨	-١,٨٨
تركيا	١٥,٦ ٧	-٠,٨	١,٨	-١,٧	١,١	-١,٦٣	٢,٠٣	-٢,٨٨
المناطق الريفية	٢٢,٩	-٠,٨				-١,٢٦	١,٥٧	-٢,٢٣
الضفة الغربية وغزة	١١,٨ ٨	٠,١	-٠,٦	-٩,٠	-٤,٢	-١,٧١	-٠,١٨	-٠,٣٠
الدول المؤمنة غذائيا	٨,٣ ١	-١,٠	٠,٨	-٤,٤	٠,٩	-٨,٦٠	٢,٣٤	-٨,٩٣
الدول المصدرة للنفط	٨,٣ ١	-١,٠	٠,٨	-٤,٤	٠,٩	-٨,٦٠	٢,٣٤	-٨,٩٣
البحرين	١٣,٦ ٩	-٠,١	٣,٠	-١,٦	٤,٨	-٠,١١	٠,٢٤	-٠,٠٧
الكويت	٣,٨ ٦	-٠,٨	١,٣	-٠,٥	-٣,٠	-٣,٧٦	١٠,٥٢	٢,١٦
عمان	٩,٨ ٦	-٠,٩	٢,٥	-٠,٧	٨,٣	-١,١٤	٥,٢٤	-٠,٢٠
السعودية	٩,٣ ٢	-١,١	٠,٥	-٥,٣	٠,٤	-١٠,١٢	١,٢٦	-١١,٢٣
منطقة الدول العربية وتركيا وإيران (كل دول المنطقة)	٢١,٦ ١	-٠,٦	١,٦	-٠,٣	١,١	-١,١٤	-٠,٦١	-١,٠٩
كل الدول العربية	٢٥,٩ ١	-٠,٣	١,٣	-٠,٢	-٠,٢	-٠,٨٣	٠,٦٣	-٠,٧٣
الدول منخفضة ومتوسطة الدخل	٢٩,١ ١	-٠,٩	٤,٦	٠,٨	٤,٣	-٠,٨٦	-٠,٤٤	-٠,٣١
دول أسيا والمحيط الهادي	٢٩,٧ ١	-١,١	٥,٩	١,٤	٦,٠	-٠,٧٤	-١,١٠	-٠,٣٣
أوروبا الشرقية واسيا الوسطى	١٧,٥ ١	-٠,٧	٥,٥	-٠,١	٣,٩	٠,١٧	٦,٠٤	٠,٢٢
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٤,٦ ١	-٠,٦	١,٦	-٠,٣	١,٢	-٢,٢٠	٠,٦٩	-٢,٤٨
أفريقيا جنوب الصحراء	٤٢,٣ ١	-٠,٢	١,٧	-٠,٥	٠,٢	٠,٢٤	٠,٦٣	٢,٢٨

المصدر: البنك الدولي World Bank، ٢٠١١.

*يقاس نقص التغذية لدى الأطفال وفق معدل التقزم لدى الأطفال.

** أحدث التقديرات١=٢٠٠٦، ٢=٢٠٠٥، ٣=١٩٩٨، ٤=٢٠٠١، ٥=٢٠٠٨،٦=٢٠٠٩، ٧=٢٠٠٤، ٨=٢٠٠٧، ٩=١٩٩٥.

في تركيا علامات التحول المعروفة بما في ذلك انكماش قطاع الزراعة ونمو قطاع الخدمات (شكل ٦). وقد انتقل الطلب على العمالة في تركيا من الأنشطة منخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة مرتفعة الإنتاجية وقاد هذا التغيير الهيكلي إلى حدوث نمو كلي في إنتاجية العمالة. وخلال فترتين حديثتين، أسهم التغيير الهيكلي إسهاما كبيرا في النمو في تركيا في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ حيث حققت تركيا متوسط ١,٤ نقطة مئوية سنويا (٤٥٪ من متوسط النمو السنوي) وفي الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٨ حققت متوسط ٢,٠ نقطة مئوية سنويا أو (٣٨٪ من متوسط النمو السنوي) (رودريك ٢٠١٠).

شكل ٥- التحول الهيكلي في تركيا ومصر

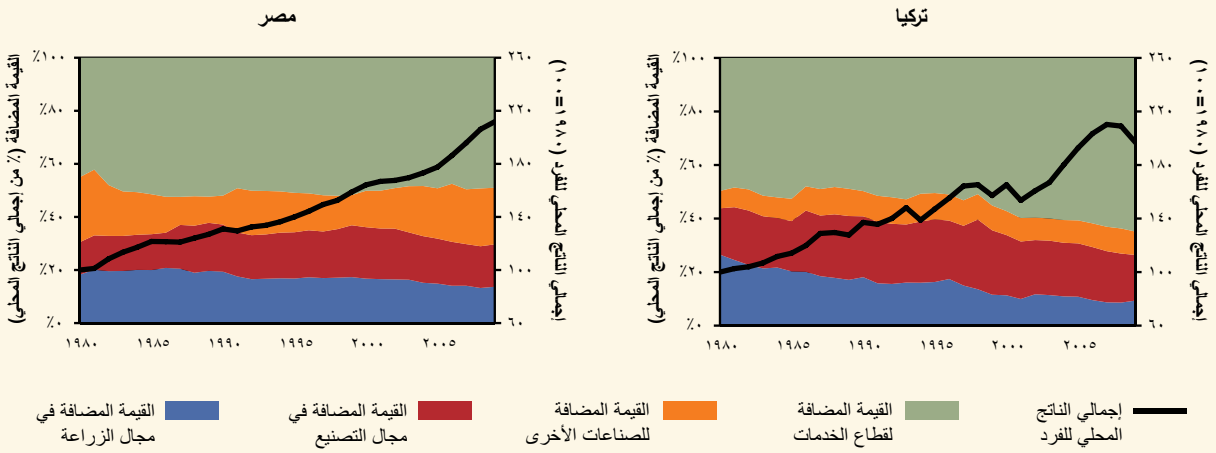

المصدر: البنك الدولي، ٢٠١١.

شكل ٦- دور التغيير الهيكلي في النمو الاقتصادي في تركيا

العلاقة بين الإنتاجية القطاعية والتغير في نسب التوظيف (١٩٨٨-٢٠٠٨)

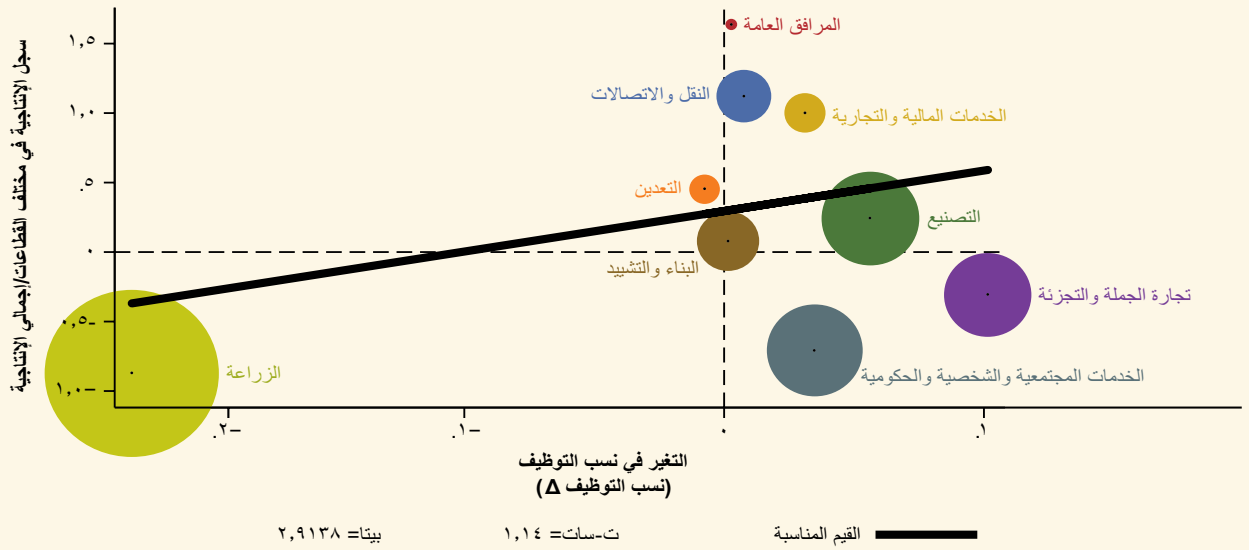

المصدر: حسابات المؤلفين وبيانات من معهد الإحصاء التركي؛ وبتصرف من الورقة البحثية لـ Rodrik (٢٠١٠).

*ملحوظة: يمثل حجم الدائرة نسبة التوظيف في ١٩٨٨. ** β تدل على معامل المتغير المستقل في معادلة الانحدار: $\ln(p/P) = \alpha + \beta \Delta$ Emp. Share.

وحتى في ظل تحقيق نسبة نمو معقولة وحدوث تحول هيكلي في العديد من مجموعة الدول بالمنطقة العربية وتركيا وإيران في السنوات الأخيرة ظلت معدلات تقزم الأطفال مرتفعة فكانت تمثل ٢٢٪ في الدول التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي، وزادت الحالات بصفة خاصة في المناطق الريفية من هذه الدول(جدول ٢). ويوجد بالدول المؤمنة غذائيا مجتمعةً معدل انتشار تقزم أطفال أقل من ١٠٪ واستطاعت أن تحقق معدل سنوي لخفض إنتشار تقزم الأطفال يعادل ضعف المعدل السنوي في الدول التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي (١,٠ نقطة مئوية بالمقارنة بنسبة ٠,٥ نقطة مئوية). وفي الدول التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي لا تختلف معدلات الانتشار بين الدول المصدرة للنفط والدول المستوردة للنفط كثيرا (٢٣٪ و٢١٪ على التوالي). وقد استطاعت الدول المصدرة للنفط خفض معدل تقزم الأطفال بصورة أسرع قليلا من الدول المستوردة للنفط (٠,٦ نقطة مئوية بالمقارنة بنسبة ٠,٥ نقطة مئوية سنويا). ويمكننا أن نلحظ فروقا أكبر بين الدول نفسها. فمن بين الدول التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي نجد أن اليمن والصومال وجزر القمر والسودان تعاني من أعلى معدلات تقزم الأطفال بنسبة تصل إلى ٤٠٪ أو أكثر في حين نجد أن الأردن وتونس والضفة الغربية وغزة بها أقل معدلات التقزم حيث تبلغ ١٢٪ أو أقل. أما الدول التي استطاعت تحقيق أكبر نسبة خفض لمعدلات تقزم الأطفال، أي أكثر من ١٪ سنويا فهي إيران وموريتانيا وتونس. وقد زاد معدل انتشار تقزم الأطفال زيادة ملحوظة في اليمن وجيبوتي والصومال. وفي كل الدول التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي تشير الملاحظات إلى أن تقزم الأطفال ينتشر بصورة أكبر في المناطق الريفية عنه في المدن وهو ما يتماشى مع الأنماط العالمية (سميث وآخرون ٢٠٠٥). وباستثناء موريتانيا والمغرب، فإن التغيرات السنوية في معدلات تقزم الأطفال صعودا وهبوطا ترتفع بصورة أكبر في المناطق الريفية بالمقارنة بمتوسط المعدلات الوطنية بما يشير إلى أن التغذية في المناطق الريفية تتأثر بصورة أكبر بالصدمات الخارجية، والتداخلات والتطورات العامة. وقد انخفض معدل تقزم الأطفال بسرعة كبيرة في تونس بمعدل سنوي ٢,٧ نقطة مئوية وزاد بسرعة أكبر في جيبوتي بمعدل سنوي مقداره ٢,٠ نقطة مئوية.

ما هي أنواع النمو التي تؤدي إلى الحد من الفقر في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران؟

إن نجاح منطقة الدول العربية وتركيا وإيران في ترجمة النمو الاقتصادي إلى خفض لمعدلات نقص تغذية الأطفال بصورة كبيرة يختلف بين مجموعات الدول وبين الدول الفرادى. وتقيس مرونة القوس (أي مرونة الطلب السعرية) (كما ورد في جدول ٢) التغيرات التي حدثت في انتشار نقص التغذية لدى الأطفال والتي ترتبط بالنمو الاقتصادي في فترة زمنية محددة. وبالرغم من ذلك، فمن المهم أن نلاحظ أنها لا تحدد سبب العلاقة بين التغذية والنمو أو نطاق تأثير النمو على التغذية(والتي تم تحليلها باستخدام تقدير الانحدار والذي يعرض في الأقسام التالية). وبالرغم من ذلك فإن طريقة مرونة القوس توفر معلومات مهمة على المستوى القطري عن علاقة التقدم بتحقيق تحسن في التغذية والتنمية الاقتصادية من خلال الربط بين الاتجاهين. ومن خلال معاملات مرونة القوس يتم قياس متوسط التغير النسبي في انتشار نقص التغذية لدى الأطفال (في شكل نسبة مئوية) والمرتبط بنسبة واحد بالمائة من النمو الاقتصادي في فترة تغطي عدة سنوات (خلال العقدين الماضيين) بما يسمح بالمقارنة بين التغيرات طويلة المدى في نتائج التغذية في مختلف البلدان باختلاف أداء النمو الاقتصادي.[١١] ووفقا لمعاملات مرونة القوس فإن الدول المؤمنة غذائيا كانت أكثر نجاحا في استخدام النمو الاقتصادي الكلي في تحسين تغذية الأطفال عن الدول التي تواجه تحديات تتعلق بالأمن الغذائي كما استطاعت الدول التي تواجه تحديات تتعلق بالأمن الغذائي المصدرة للنفط تحقيق نجاح أكبر من الدول التي تواجه تحديات تتعلق بالأمن الغذائي وتستورد النفط بغض النظر عن معدلات النمو المحققة (جدول ٢). وتصدق هذه النتيجة إذا استثنينا أسوأ دولة من حيث الأداء في المنطقة وهي الصومال من المتوسط المجمع. وبالرغم من تحقيق نسبة نمو اقتصادي كلي إيجابية مقدارها ٠,٦٪ فإن نقص تغذية الأطفال في الصومال قد زاد بمعدل سنوي مرتفع مخيف وهو ٢,٢ نقطة مئوية في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦. ومن هنا فإن كل واحد بالمائة من النمو في إجمالي الناتج المحلي للفرد يرتبط بحوالي ١٢٪ زيادة في انتشار نقص التغذية لدى الأطفال في هذه الدولة التي تعاني من الصراعات.

وقد تراجع معدل النمو الزراعي في الدول التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي والدول المؤمنة غذائيا على مستوى الفرد بالرغم من أن النسبة كانت أكثر إرتفاعا في الدول المؤمنة غذائيا. وكان التراجع المتواضع في النمو الزراعي في إجمالي الدول التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي قد خفف من حدته وجود بضعة دول يوجد بها قطاع زراعي كبير ويحقق توسعا مثل السودان (في مجموعة الدول المصدرة للنفط التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي)، ومصر والمغرب (في مجموعة الدول المستوردة للنفط التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي). ومن الجدير بالذكر أن معاملات مرونة القوس التي تحدد العلاقة بين تحسن التغذية ونمو القطاع لابد من تفسيرها وفقا لاتجاه النمو. فعلى سبيل المثال، نجد أن قطاع الزراعة في تركيا واليمن قد انكمش بمعدل سنوي مقداره ١,٧٪ سنويا بالنسبة للفرد. في حين كان انتشار نقص تغذية الأطفال قد تراجع بنسبة ٠,٨ نقطة مئوية سنويا، أما انتشار نقص التغذية في

اليمن فقد ارتفع بنسبة ٠,٤ نقطة مئوية بما أدى إلى معاملات مرونة إيجابية في تركيا وسلبية بالنسبة لليمن (جدول ٢).

وفي سياق النمو الاقتصادي الكلي، ارتبط نمو التصنيع بخفض معدلات نقص التغذية لدى الأطفال في الدول التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي وكذا الدول المؤمنة غذائيا (جدول ٢). وعلى المستوى الكلي، فقد حقق قطاع التصنيع معدل نمو أقل من معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في الدول التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي ومعدل أعلى في الدول المؤمنة غذائيا. ولا يوجد أي اختلافات ملحوظة في معدلات نمو التصنيع في الدول المصدرة للنفط التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي عند مقارنتها بالدول المستوردة للنفط التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي حيث تتشابه النسب مع نسب النمو الزراعي. وتحققت أعلى معدلات نمو لقطاع التصنيع في إيران والسودان والأردن التي حققت معدلات نمو سنوية فاقت ٣٪. أما في الجزائر والعراق واليمن وموريتانيا وسوريا والضفة الغربية وغزة فقد إنكمش قطاع التصنيع سنويا بنسبة ٤٪ على الأقل. وكان ارتفاع معاملات المرونة الخاصة بنقص التغذية لدى الأطفال وعلاقة ذلك بالتصنيع والنمو الكلي في الدول المؤمنة غذائيا ناتجا عن الخفض الكبير لانتشار نقص التغذية من مستوى أولي منخفض نسبيا وتحقيق معدلات نمو معتدلة إلى حد ما (أقل من ١٪ سنويا).

وفي المناطق الريفية، يبدو أن هناك ارتباطا بين نمو التصنيع وخفض معدلات نقص التغذية لدى الأطفال. وفي الستة عشر دولة من منطقة الدول العربية وتركيا وإيران التي استطاعت تقليل معدلات انتشار تقزم الأطفال، نجد أن قطاع التصنيع حقق نموا في ١٠ دول منها. وحقق قطاع الزراعة نموا في ٥ دول فقط استطاعت أيضا أن تحقق نموا في مجال التصنيع (جدول ٢). وفي الدول التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي حيث حقق قطاعي الزراعة والتصنيع نموا وتراجعت معدلات نقص تغذية الأطفال (مع ملاحظة وجود نقص تغذية بين

جدول ٣ – معاملات التكافؤ المقدرة (المرونة) لنماذج التغذية -النمو: منطقة الدول العربية وتركيا وإيران مقارنة ببقية دول العالم.

	منطقة الدول العربية وتركيا وإيران				بقية دول العالم			
	حصة القيمة المضافة للقطاع (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)	النمو الكلي	النمو الزراعي وغير الزراعي	نمو القطاع	*حصة قيمة للقطاع المضافة (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)*	النمو الكلي	النمو الزراعي وغير الزراعي	نمو القطاع
		١	٢	٣		٤	٥	٦
النمو (للفرد)								
إجمالي الناتج المحلي	١٠٠,٠	٠,٠٧-			١٠٠,٠	٠,١٢- ***		
القيمة المضافة في مجال الزراعة	١٥,٣		٠,٧٠ **	١,٠٦ ***	١٩,٨		٠,٤٦- ***	٠,٣٤- ***
القيمة المضافة في غير مجال الزراعة	٨٤,٧		٠,٠٧-		٨٠,٢		٠,٠٨- ***	
القيمة المضافة في مجال التصنيع	١٣,٣			٠,٣٩- *	٢٠,٥			٠,٥٤- ***
القيمة المضافة في مجال الصناعة	٢٥,٥			٠,٠٣	١٣,٣			٠,١١ †
القيمة المضافة في قطاع الخدمات	٤٥,٨			٠,٢٧- **	٤٦,٤			٠,٠٠
مستوى التقزم، تراجع (t-1)		٠,١٦- †	٠,١٢-	٠,٠٩-		٠,٢٥- ***	٠,٢٧- ***	٠,٢٨- ***
قيمة f		٢,٢	٢,٨	٣,٤		٢,٢	٢,٣	٢,٥
معامل التحديد		٠,٥٠	٠,٥٩	٠,٦٦		٠,٤٧	٠,٤٨	٠,٥١
معامل التحديد المعدلة		٠,٢٧	٠,٣٨	٠,٤٧		٠,٢٥	٠,٢٧	٠,٣٠
ملاحظات		٦٦	٦٦	٦٦		٣٤٠	٣٣٦	٣٣٦
الدول		٢٠	٢٠	٢٠		٩٧	٩٦	٩٦

المصدر: البنك الدولي ٢٠١١، شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة (٢٠١١).

ملاحظة: المتغير المستقل هو معدل انتشار نقص التغذية لدى الأطفال (نسبة مئوية). جميع النماذج تشير إلى تأثير الاتجاهات في كل دولة على حدة. كما تم إعداد نماذج أيضا باستخدام بيانات خاصة بالدول العربية فقط (باستثناء تركيا وإيران). وكانت نتائج التقديرات في كلا الحالتين متشابهة كثيرا للنتائج المعلنة لذا لم يتم ذكرها هنا.

* $p \le ٠,١٠$

** $p \le ٠,٠٥$

*** $p \le ٠,٠١$

† إن المعاملات مهمة من الناحية الإحصائية (أي، $p \le ٠,١٥$).

أطفال المناطق الريفية) كان نمو التصنيع مرتبطا بخفض أكبر في معدل انتشار نقص تغذية الأطفال في المناطق الريفية بالمغرب وتونس كما كان نمو قطاع الزراعة مرتبطا بخفض أكبر في انتشار تقزم الأطفال في المناطق الريفية في مصر والسودان وفقا لمعاملات مرونة القوس.

النمو الكلي لا يؤدي إلى الحد من الفقر

تشير معاملات مرونة القوس فقط إلى إمكانية وجود ارتباط بين النمو ونتائج التغذية. وتشير الفقرات التالية إلى نتائج تحليل الانحدار الدقيق المتعلق بمختلف الدول. وبصفة عامة، يوجد أربعة مكونات رئيسة تربط الفقر والتغذية بنمو القطاعات المختلفة: مكون النمو المباشر في داخل القطاع؛ ومكون النمو غير المباشر والذي ينشأ نتيجة لآثار انعكاسات نمو قطاع على القطاعات الأخرى (أو تأثير التضاعف)؛ ومكون المشاركة الذي يعكس استجابة الفقر الكلي لنمو إجمالي الناتج المحلي في القطاع الأصلي؛ والحجم النسبي للقطاع في الاقتصاد (كريستيانسين وآخرون ٢٠١١). وينظر تحليل الانحدار الذي يتناول كافة الدول إلى المكونات الأربعة.[١٢] ولتحديد الفروق بين العلاقة بين النمو الاقتصادي الكلي أو نمو قطاع ما وتغذية الأطفال في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران بالمقارنة ببقية دول العالم، تم تقدير عمليات تحليل الانحدار للعينتين الإقليميتين كل على حدة (جدول ٣).

وتوضح نتائج النموذج أنه على العكس من بقية دول العالم فإن النمو الكلي لا يترجم في صورة الحد من الفقر في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران. وتؤدي نسبة ١٪ في النمو الكلي في بقية دول العالم إلى خفض معدل انتشار تقزم الأطفال بنسبة ٠,١٢ نقطة مئوية، غير أن هذه العلاقة غير مهمة من الناحية الإحصائية في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران.[١٣] ويثير هذا الاستنتاج أسئلة مهمة حول كيفية توجيه النمو لصالح الفقراء في المستقبل. وللبدء في إيجاد إجابات على هذه الأسئلة فإن الخطوة التالية هي دراسة كيفية تأثير النمو داخل القطاعات المختلفة- مثل قطاعات الزراعة والتصنيع والصناعات غير التحويلية وقطاع الخدمات- على التغذية. ويمكن أن تساعد هذه النتائج في معرفة القطاعات الواعدة بشكل أكبر فيما يتعلق بالحد من الفقر لكن من الممكن أيضا أن تشير إلى القطاعات التي تحتاج إلى أن تصبح أكثر فاعلية في الحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي. ويوضح جدول ٣ أن النمو الذي يقوده قطاع التصنيع وقطاع الخدمات يؤدي إلى خفض معدلات نقص تغذية الأطفال في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران وهو ما يدل على أن النمو الذي ينتج عن هذين القطاعين يمكن أن يكون عنصرا مهما من عناصر الحد من الفقر وزيادة الأمن الغذائي.

وتمشيا مع نتائج الدراسات السابقة حول أثر النمو على الفقر (كريستيانسين وديمري وكول ٢٠١١؛ دياو ٢٠٠٧؛ البنك الدولي ٢٠٠٧ألف) فإن تأثير نمو قطاع الزراعة على تغذية الأطفال هو تأثير إيجابي وكبير على مستوى العالم (جدول ٣، ونموذج ٦). وفي المقابل فإن نمو قطاع الزراعة ليس له نفس الأثر الإيجابي على التغذية في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران. فالنمو الزراعي له آثار إحصائية سلبية كبيرة على تغذية الأطفال في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران بما يوحي بأن الزراعة لم تكن عنصرا من عناصر الحد من الفقر أو تعزيزالأمن الغذائي في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران مما يدل على وجود مجال لتحسين أثر القطاع على الفقر والأمن الغذائي (جدول ٣، نموذج ٣). ورغم ذلك، لابد أن نلاحظ أن مقاييس المرونة هذه تقيس العلاقات على مستوى المنطقة ويجب أن لا نبالغ في أهميتها بالنسبة للدول الفرادى. وفي الواقع فإن مقاييس المرونة والتي تمت مناقشتها آنفا تشير إلى عدم التجانس بشكل كبير بين دول المنطقة. ويبين جدول ٢ أن النمو الزراعي ارتبط بتقليل معدلات نقص التغذية لدى الأطفال في بعض البلدان في الماضي بما فيها مصر وإيران والمغرب والسودان وتونس.

هناك العديد من الأسباب الهيكلية التي تجعل قطاع الزراعة في المنطقة العربية ككل لا يعمل على الحد من الفقر ولا يؤدي إلى تحسين رفاهية الناس بصفة عامة. أولا، كما ذكرنا آنفا، تمثل الزراعة ١٥٪ من متوسط إجمالي الناتج المحلي في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران بل أقل من ذلك في الدول العربية فقط و أقل بكثير من مناطق العالم الأخرى وخاصة عند دراسة الدول منخفضة ومتوسطة الدخل فقط. ثانيا، كان النمو في قطاع الزراعة بطيئا أوسلبيا في العديد من الدول بمنطقة الدول العربية وتركيا وإيران في كلا من الدول التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي والدول التي حققت الأمن الغذائي للفرد (جدول ٢). وفي حين نجد أن هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى بطء عملية النمو فإن أحد الأسباب المهمة التي تؤدي إلى ذلك هي قلة الموارد المائية في أغلب الدول العربية والتي ستعيق عملية التنمية الزراعية بصورة أكبر في المستقبل. ثالثا، غالبية الأغذية وخاصة الأغذية الأساسية يتم استيرادها بما يحد من المزايا المحتملة التي يحصل عليها المستهلك نتيجة انخفاض أسعار الغذاء والتي عادة ما تصحب تحقيق زيادة في الإنتاجية الزراعية. وبعبارة أخرى، فإن تأثير الارتباط وتأثير المضاعفات للنمو في داخل الاقتصاد المحلي تأثير ضعيف. رابعا، ارتفاع أسعار الغذاء عالميا له تأثير سلبي على التغذية وهو ما يفسر العلاقة السلبية بين النمو الزراعي ونقص تغذية الأطفال. فعلى سبيل المثال، نجد أنه من

المحتمل أن تؤدي أي زيادة في أسعار الغذاء العالمية إلى تسريع وتيرة النمو الزراعي وزيادة معدلات سوء التغذية وهو تأثير من المرجح أن تزيد حدته في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران بالمقارنة ببقية دول العالم. وأخيرا، بينما لا يزال نصف عدد سكان المنطقة يعيشون في المناطق الريفية (شكل ١٠ في القسم التالي) فإن غالبية سكان الريف يتكسبون من القطاعات غير الزراعية.

وفي سوريا ومصر على سبيل المثال وهما دولتان تمثل الزراعة بهما حصة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي (٢١٪ و١٤٪) فإن الأسر المعيشية تحصل على ١٠٪ و١٥٪ من دخلها من مجال الزراعة على التوالي (شكل ٧). حتى الأسر المعيشية في المناطق الريفية تحصل على معظم دخلها من أنشطة غير زراعية: ٧٥٪ في سوريا و٧٣٪ في مصر (شكل ٧). وتختلف أنماط الدخل بسوريا ومصر بصورة كبيرة بين الأسر المعيشية في المناطق الريفية. ففي سوريا، فإن القطاعات الأكثر فقرا تحصل على غالبية دخلها من قطاع الزراعة أكثر من الأسر المعيشية ذات المستوى الأفضل اقتصاديا (٢٧٪). وفي مصر فإن الخمس الأغنى هو الذي يحصل على أكبر حصة من دخله من قطاع الزراعة. ويعتبر دخل الأنشطة غير الزراعية أعلى بكثير في البلدين ٤٥٪ و٥٥٪؛ وتحصل الأسر المعيشية على ١٨٪ و١٩٪ من دخلها من مصادر أخرى للدخل (تحويلات، دخل رأس المال، الخ) على التوالي.

وتؤكد دراسة تم إجراؤها مؤخرا باستخدام نموذج هيكلي لليمن على أن النمو في قطاع التصنيع والخدمات الخاص يؤدي إلى الحد من نقص السعرات الحرارية ونقص التغذية لدى الأطفال أكثر من النمو في قطاع الزراعة (ايكر وآخرون ٢٠١١). إن تحقيق نمو سنوي إضافي مقداره ١٪ في إجمالي الناتج المحلي مدفوعا بنمو في قطاعي الصناعة والخدمات الواعدة يؤدي إلى انخفاض سنوي في المتوسط لنسبة الأفراد الذين يعانون من نقص في السعرات الحرارية بنسبة ٠,٢٢ نقطة مئوية ونسبة الأطفال المتقزمين بنسبة ٠,٠٦ نقطة مئوية. ويرتفع معدل الخفض السنوي للنقص في السعرات الحرارية بنسبة ١٥٪ عن سيناريو النمو في القطاع الزراعي. وبالنسبة لمعدل خفض نقص التغذية لدى الأطفال من خلال سيناريو نمو القطاعات الواعدة فإنه يزيد بمقدار الثلث عن سيناريو نمو قطاع الزراعة. ومن الأسباب الأخرى لذلك بالإضافة إلى الأسباب الهيكلية المذكورة آنفا نجد في اليمن أن السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية ولا يعملون بمجال الزراعة – غير مزارعين- هم الذين يمثلون مجموعة السكان الأكثر عرضة لسوء التغذية.

شكل ٧ – حصة الدخل من مصادر مختلفة في مصر وسوريا

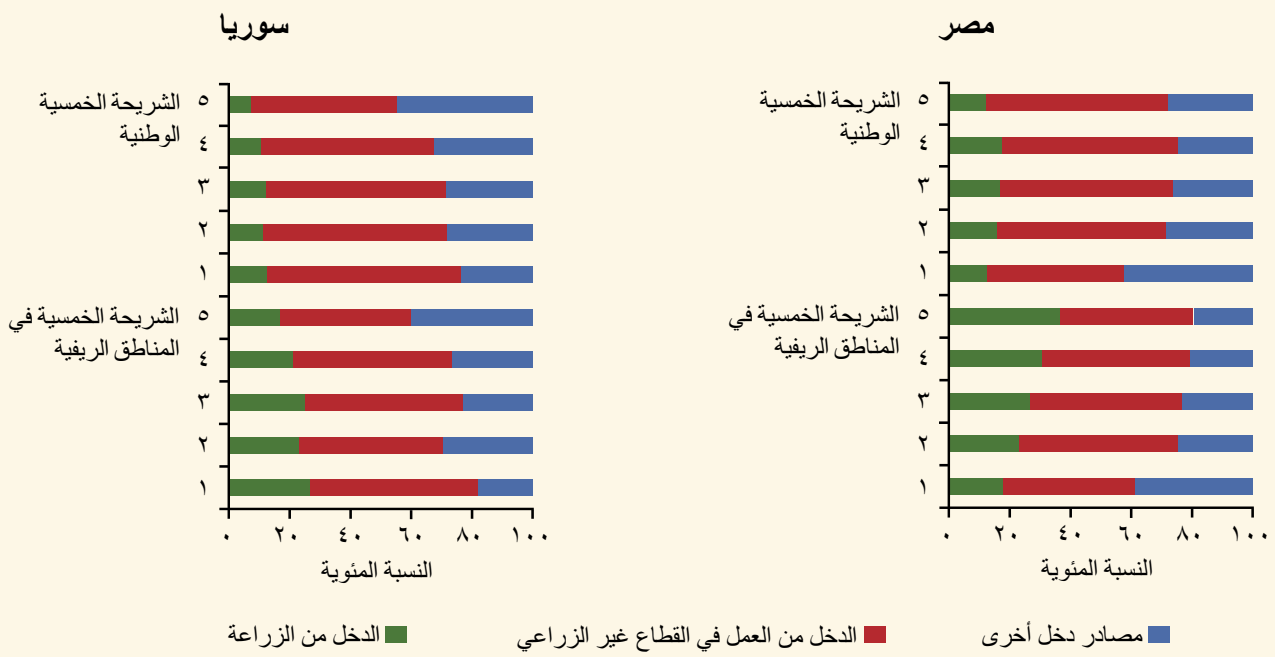

المصادر: المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٧؛ والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والإحصاء ٢٠١٠.

ملحوظة: ٥ أغنى خميس؛ ١ أفقر خميس

تأثير التخصيصات والنمو في الإنفاق العام

يعتبر الإنفاق العام أحد الأدوات الرئيسة التي تستخدمها الحكومات في دعم النمو الذي يقوده القطاع الخاص وفي تحقيق نتائج اجتماعية. أما الإنفاق الحكومي كحصة من إجمالي الناتج المحلي فهو الأعلى في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران وهو في تزايد سريع. وبالرغم من ذلك فمن المهم أن نلاحظ أن حجم الإنفاق الحكومي لا تتم ترجمته بالضرورة إلى فاعلية وكفاءة في الإنفاق. وتم إنفاق ٢٧٪ من إجمالي الناتج المحلي على الزراعة والتعليم والصحة والبنية التحتية والحماية الاجتماعية والقطاعات الأخرى في ٢٠٠٧ في المتوسط، و٢٩٪ في الدول العربية المنخفضة والمتوسطة الدخل (جدول ٤). ويعتبر الإنفاق في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران أعلى بكثير منها في المناطق الأخرى في العالم. ويتراوح متوسط الإنفاق العام في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وأفريقيا جنوب الصحراء، ومنطقة آسيا والمحيط الهادي بين ١٦٪ و١٨٪ من إجمالي الناتج المحلي. أما إجمالي الإنفاق للفرد في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران فقد ارتفع بنسبة ١٠٪ سنويا في التسعينيات (قاعدة بيانات إحصاءات الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية،٢٠١١) ثم انخفضت إلى ٥٪ سنويا مما جعل نمو الإنفاق الحكومي في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران نموا معتدلا بالمقارنة بالمناطق الأخرى من العالم. أما الإنفاق الحكومي في آسيا ومنطقة المحيط الهادي وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطي وأمريكا اللاتينية والكاريبي فقد ارتفع بنسبة ١٠٪ في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧ (جدول ٥).

وتختلف درجة الإنفاق العام بشكل كبير من دولة لأخرى في مجموعة الدول العربية وتركيا وإيران. وتختلف درجة الإنفاق بين الدول التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي والدول المؤمنة غذائيا بصفة خاصة. وقد قامت الدول التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي بإنفاق ما يوازي ٢٧٪ من إجمالي الناتج المحلي تقريبا في عام ٢٠٠٧ بالمقارنة بنسبة ٣٦٪ في الدول المؤمنة غذائيا (جدول ٤). وفي داخل الدول التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي، كان الإنفاق العام يرتفع بقدر طفيف في الدول المصدرة للنفط (٢٨٪) عنه في الدول المستوردة للنفط (٢٦٪). ونجد أعلى حصة إنفاق عام في اليمن حيث بلغت ٤٠٪ ويليها الأردن ٣٨٪ ثم دولتين يتوافر بهما أمن غذائي وهما عمان والكويت بنسبة ٣٧٪. وفي كافة الدول التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي، كان الإنفاق العام يمثل أكثر من ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٠٧ بينما تقوم جيبوتي وتونس وتركيا فقط بإنفاق أقل من ٢٥٪. وقد حقق الإنفاق العام نسبة نموا طفيفا بسرعة أكبر في الدول المؤمنة غذائيا (٧٪ سنويا) عنها في الدول التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي (٥٪ سنويا) في المتوسط، بالرغم من وجود اختلافات بين الدول (جدول ٥). وقد قامت جيبوتي فقط بخفض الإنفاق بينما قامت إيران والأردن بزيادة الإنفاق بنسبة ٩ إلى ١٠٪ سنويا. وعلى المستوى العام، تكمن الاختلافات الرئيسية بين الدول المصدرة للنفط والدول المستوردة للنفط. وقد زاد الإنفاق العام بنسبة ٦,٧٪ في الدول المصدرة للنفط والتي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي ونسبة ٥,٤٪ في الدول المؤمنة غذائيا بالمقارنة بنسبة ٤,٣٪ في الدول المستوردة للنفط التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي.

ويعتبر الإنفاق العام على الزراعة والتعليم والصحة والبنية الأساسية والحماية الاجتماعية من أهم العناصر التي تؤدي إلى الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي.[١٤] وبالنسبة لإجمالي الناتج المحلي الزراعي فإن الدول العربية وتركيا وإيران تخصص نفس القدر من الموارد للزراعة كما هو الحال في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل في المتوسط لكن هذه النسبة كانت أعلى بشكل كبير من نسبة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وأفريقيا جنوب الصحراء. ويصل متوسط الإنفاق الزراعي في كافة الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل إلى ٧,٢٪ من القيمة المضافة في مجال الزراعة بالمقارنة بنسبة ٧,٠٪ في كافة دول منطقة الدول العربية وتركيا وإيران ونسبة ٦,٩٪ في الدول العربية ذات الدخل المنخفض والمتوسط (جدول رقم ٤). وبالرغم من ذلك، توجد فروق كبيرة بين دول منطقة الدول العربية وتركيا وإيران. وتعتبر كثافة الإنفاق الزراعي منخفضة نسبيا في العديد من الدول التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي بما فيها اليمن (٣,٩٪) ولبنان (١,٢) والمغرب (٤,٤٪) وهو ما يشير إلى إمكانية حدوث ضعف في الإنفاق. علاوة على ذلك، فإن الإنفاق الزراعي قد انخفض بصورة كبيرة في غالبية دول منطقة الدول العربية وتركيا وإيران ويمكن أن يعطي تراجع حصة الزراعة في الاقتصاد بعض التفسير لهذا الأمر. وقد تراجع حجم الإنفاق للفرد على الزراعة في الدول العربية بنسبة ٣,٨٪ سنويا في حين زاد في المتوسط عندما تم إضافة إيران وتركيا إلى المتوسط الخاص بالمنطقة. وقد حققت إيران أعلى معدلات نمو سنوية في المنطقة وصلت إلى ١٧,٤٪. وعلاوة على إيران، فإن لبنان وتركيا على مستوى أقل، تعتبر الدول الوحيدة بين الدول التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي والتي قامت بزيادة إنفاقها الزراعي. أما كافة الدول الأخرى فقد قامت بخفض إنفاقها العام على الزراعة وقامت مصر وسوريا بأكبر معدل خفض للإنفاق في هذا القطاع.

وقامت مجموعة الدول العربية وتركيا وإيران والدول العربية ذات الدخل المنخفض والمتوسط بزيادة الإنفاق على التعليم أكثر من مناطق العالم الأخرى في المتوسط، غير أن الإنفاق على التعليم العام كان أبطأ بشكل كبير من بقية دول العالم. وتخصص مجموعة الدول العربية وتركيا وإيران ٣,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي للتعليم بالمقارنة بنسبة ٤,٢٪ في الدول العربية. وترتفع هذه الحصة إذا ما استثنينا الدول ذات الدخل المرتفع من المتوسط (جدول ٤). وقد قامت الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط فقط في أمريكا اللاتينية والكاريبي بإنفاق

نسبة أكبر من إجمالي الناتج المحلي على التعليم أكثر من الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط في مجموعة الدول العربية وتركيا وإيران (٣,٦٪ مقارنة بنسبة٢,٩٪)؛ وعند استثناء إيران وتركيا، لا توجد منطقة في العالم قامت بإنفاق نسبة أكبر من الدول العربية ذات الدخل المنخفض والمتوسط(٤,٣٪). ومن المثير للاهتمام أن الدول التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي تخصص حصة أكبر بقليل من إجمالي الناتج المحلي للتعليم أكثر من الدول المؤمنة غذائيا في المتوسط (٢,٩٪ بالمقارنة بنسبة ٢,٠٪)، وقامت الدول التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي بين الدول المستوردة للنفط بإنفاق نسبة من إجمالي الناتج المحلي تزيد بقليل عن تلك التي أنفقتها الدول المصدرة للنفط (٣,٠٪ بالمقارنة بنسبة ٢,٨٪). أما الدول التي قامت بإنفاق أكثر من ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي الخاص بها على التعليم فمنها اليمن، الأردن والمغرب، تونس. أما إيران ولبنان وسوريا وتركيا فقد أنفقت أقل من ٢٪ في عام ٢٠٠٧.

وكما هو الحال بالنسبة للإنفاق في مجال الزراعة، فإن استثمار جزء كبير من إجمالي الناتج المحلي في مجال التعليم ليس من الضروري أن يأتي بنتائج. فمعدلات تعليم الشباب، على سبيل المثال، لا تظهر أي علاقة واضحة بين الإنفاق والإنجازات التعليمية. ومن التفسيرات المحتملة لهذا وجود اختلافات في جودة

جدول ٤ – الإنفاق العام حسب القطاع، ٢٠٠٧ (٪)

	الزراعة	التعليم	الصحة	البنية التحتية	الحماية الاجتماعية	الإجمالي	الإنفاق على الزراعة نسبة إلى القيمة المضافة في مجال الزراعة
الدول التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي	٠,٧	٢,٩	٢,٥	٠,٩	٤,٧	٢٦,٦	٦,٩
الدول المصدرة للنفط	٠,٨	٢,٨	١,٧	١,٩	٦,٧	٢٨,١	٧,٩
الجزائر	٠,٧	٤,٤	١,٢	٣,٨	٤,٧	٣٠,٢	٨,٤
ايران	٠,٨	٢,١	١,٨	١,٣	٧,٨	٢٦,٦	٨,٠
اليمن	٠,٤	٥,٨	١,٤	٠,١	٠,٠	٤٠,٣	٣,٩
الدول المستوردة للنفط	٠,٧	٣,٠	٣,١	٠,٣	٣,٥	٢٥,٧	٦,٤
جيبوتي	٠,١	٣,٢	١,١	٠,٠	٠,٠	٢٢,٩	٣,٠
مصر	٠,٨	٣,٧	٣,٧	٠,٥	٧,٣	٢٦,٩	٥,٨
الأردن	٠,٦	٥,٣	٢,٧	١,٦	١٠,٦	٣٨,٠	٢٠,٦
لبنان	٠,١	٢,٣	٠,٧	٠,٥	٢,٥	٣٣,٦	١,٢
المغرب	٠,٦	٥,٦	٠,٨	٠,٢	٤,٥	٣٠,١	٤,٤
سوريا	١,٦	٢,٩	٠,٢	١,٦	٠,٤	٢٩,١	٨,٩
تونس	١,٥	٦,٤	١,٥	٠,٨	٧,٥	٢٤,٩	١٤,٦
تركيا	٠,٥	٢,٠	٣,٦	٠,٠	١,٥	٢٣,٥	٦,١
الدول المؤمنة غذائيا	٠,٢	٣,٧	١,٧	٠,٧	٦,١	٣٥,٦	٢٩,٢
الدول المصدرة للنفط	٠,٢	٣,٧	١,٧	٠,٧	٦,١	٣٥,٦	٢٩,٢
البحرين	٠,١	٣,٤	٢,٣	٠,٦	٠,٧	٢٥,٣	٢٠,٥
الكويت	٠,٢	٣,٣	١,٧	٠,٢	٩,٢	٣٦,٧	٧٢,٩
عمان	٠,٢	٤,٧	١,٥	١,٨	١,٧	٣٧,٣	١٣,٦
الدول العربية وتركيا وإيران (كل دول المنطقة)	٠,٧	٣,٠	٢,٥	٠,٩	٤,٨	٢٧,٣	٧,٠
كل الدول العربية	٠,٧	٤,٢	٢,٠	١,٣	٥,٥	٣٠,٤	٧,١
الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل	٠,٨	٢,٣	١,٣	٠,٥	١,٨	١٨,٩	٧,٢
الدول العربية وتركيا وإيران	٠,٧	٢,٩	٢,٥	٠,٩	٤,٧	٢٦,٦	٦,٩
الدول العربية	٠,٨	٤,٣	٢,١	١,٤	٥,٣	٢٩,٣	٦,٩
دول أسيا والمحيط الهادي	١,١	٢,٠	٠,٦	٠,٣	١,٤	١٧,٨	٧,٩
أوروبا الشرقية واسيا الوسطى	٠,٤	١,٢	٠,٩	١,١	١,٩	٢١,٣	٧,٦
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٠,٣	٣,٦	٢,٧	٠,٣	١,٣	١٥,٧	٤,٧
أفريقيا جنوب الصحراء	٠,٨	٢,٨	١,٢	٠,٦	٠,٨	١٧,٥	٢,٦

المصدر: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، ٢٠١١.

ملحوظة: إن متوسطات المجملات مرجحة بأوزان حسب حجم السكان.

الخدمة والمبالغ المنفقة لكل فرد. وعلاوة على ذلك فإن ميزانية التعليم في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران ككل وخاصة في الدول العربية قد انخفضت عما تم إنفاقه في كافة مناطق العالم. وقد ارتفع نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران والدول العربية بنسبة ٢,٤٪ و١,٠٪ سنويا في أعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٧ على التوالي بالمقارنة بنسبة ١٠,٩٪ في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، ٩,٤٪ في أوروبا الشرقية وأسيا الوسطي، ٨,٦٪ في آسيا ومنطقة المحيط الهادي، و٦,٧٪ في أفريقيا جنوب الصحراء (جدول ٥). وفي الجزائر والكويت تراجع الإنفاق على التعليم بنسبة ٣,٩٪ و٠,٩٪ على التوالي. وزاد الإنفاق على التعليم في مصر بنسبة متواضعة نسبيا قدرت بنحو ٠,٢٪ سنويا للفرد.

وقامت منطقة الدول العربية وتركيا وإيران بإنفاق حوالي ٢,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي على الصحة، وهي نسبة أعلي من نسبة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي لكنها أعلى من النسبة التي أنفقتها المناطق الأخرى (جدول ٤). وبالرغم من ذلك فقد ارتفعت نفقات الصحة للفرد بصورة أبطأ بكثير عن المناطق الأخرى في ٢٠٠٠-٢٠٠٧ مثل أنماط الإنفاق على التعليم (جدول ٥). وعلى مستوى المناطق، زاد الإنفاق العام في مجال الصحة بمعدل أقل فقط في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط في آسيا والمحيط الهادي (٥,٧٪ بالمقارنة بنسبة ٩,٥٪ في الدول

جدول٥: معدل النمو السنوي للإنفاق العام للفرد (نسبة مئوية)، ٢٠٠٠-٢٠٠٧

	الزراعة	التعليم	الصحة	البنية التحتية	الحماية الاجتماعية	الاجمالي	الإنفاق على الزراعة نسبة إلى القيمة المضافة في مجال الزراعة
الدول التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي	١,٠	٢,٥	٩,٥	٠,٦-	١٣,١	٥,٢	٠,٧
الدول المصدرة للنفط	٩,٧	١,٠	٤,٧	٠,١-	١١,٠	٦,٧	٧,٠-
الجزائر	٢,٣-	٣,٩-	١,٥	٢١,٣	٤,٥	١,٥	٥,١
ايران	١٧,٤	٥,٣	٥,٦	٧,٦-	١٢,٩	٩,٤	١٣,٥-
اليمن	٠,٣-	٤,٣	٤,٨	٢,٦	٣٢,٦-	٧,٥	٤,٨
الدول المستوردة للنفط	٢,٨-	٣,٥	١١,٦	٢,٦-	١٦,١	٤,٣	٤,٥
جيبوتي	١٣,٩-	١,٩	٣,٧-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٣-	٢١,٦
مصر	٦,١-	٠,٢	٠,٢	٢,٢-	٧٦,٦	٥,٥	٨,٥
الاردن	١,٨-	٧,٨	٤,١	١٦,٢	١٨,٣	٩,٩	١١,٢
لبنان	٤,٤	٣,١	٠,٧	٣,٠-	١٤,٨	٤,٥	٠,٦-
المغرب	٢,٠-	٤,٣	٣,٨	٢٠,٣-	١١,٢	٤,٦	٥,٩
سوريا	٣,٧-	٩,٦	٨,٥-	١,٥-	٧,٧	٣,٩	٤,٢
تونس	٢,٥-	٦,٣	١,٠	٥,٥	٨,١	٣,٩	٤,٦
تركيا	٠,١	٤,٧	٢٧,٨	١٣,٦-	١,١	٣,٥	٠,٩
الدول المؤمنة غذائيا	٤,٠	١,٧	١,٧	١٢,٤	١٠,١	٧,٢	٢,١-
الدول المصدرة للنفط	٤,٠	١,٧	١,٧	١٢,٤	١٠,١	٧,٢	٢,١-
البحرين	٢,٦	٦,٧	٨,٣	٥,٨	٢٢,٤	٦,٧	٠,٣
الكويت	١٠,٢	٠,٩-	١,٠	١,٩-	١١,٦	٧,٠	٥,٦-
عمان	٣,٤-	٥,١	٠,٢	٢١,٩	١,١-	٧,٨	٤,٤
الدول العربية وتركيا وإيران (كل دول المنطقة)	١,١	٢,٤	٩,٠	٠,١-	١٢,٨	٥,٤	٠,٦
كل الدول العربية	٣,٨-	١,٠	٠,٨	٩,٠	١٦,٧	٤,٨	٦,٣
الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل	٧,٠	٨,٠	١٢,٢	٥,٠	١١,٨	٩,١	٣,٠-
الدول العربية وتركيا وإيران	١,٠	٢,٥	٩,٥	٠,٦-	١٣,١	٥,٢	٠,٧
الدول العربية	٤,٠-	٠,٩	٠,٧	٨,٦	١٨,٨	٤,٢	٦,٥
دول أسيا والمحيط الهادي	٩,٣	٨,٦	٥,٧	٦,٥	١٣,٢	٩,٨	٤,٤-
أوروبا الشرقية واسيا الوسطى	٤,٩	٩,٤	١١,١	١٣,٠	٥,٨	١١,١	٣,٣-
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٠,٨-	١٠,٩	٢٤,٦	١,٢	١١,٥	١٠,٤	٤,٧
أفريقيا جنوب الصحراء	٦,٦	٦,٧	١١,٨	٤,٢	١٢,٩	٥,٤	٣,٧-

المصدر: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية IFPRI، ٢٠١١.

ملحوظة: إن متوسطات المجملات مرجحة بأوزان حسب حجم السكان.

ذات الدخل المنخفض والمتوسط في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران). بالإضافة إلى ذلك، فكما حدث بالنسبة للإنفاق على التعليم، تقوم الدول التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي بتخصيص نسبة من إجمالي الناتج المحلي للصحة أكبر من النسبة التي تخصصها الدول المؤمنة غذائيا وتقوم الدول المستوردة للنفط التي تواجه تحديات تتعلق بالأمن الغذائي بتخصيص نسبة أكبر من تلك التي تخصصها الدول المصدرة للنفط والتي تواجه تحديات تتعلق بالأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، هناك فروق كبيرة بين الدول:فالإنفاق على الصحة في تركيا ارتفع بمعدل سنوي كبير بلغ ٢٧,٨٪ للفرد خلال الفترة من ٢٠٠٠- ٢٠٠٧ محققة ثاني أعلى معدل إنفاق (٣,٦٪) بين دول منطقة الدول العربية وتركيا وإيران في ٢٠٠٧. وكان إنفاق مصر على الصحة، والذي كان أكبر بقليل من تركيا في عام ٢٠٠٧ (٣,٧٪) قد ارتفع بنسبة ٠,٢٪ في الفترة ذاتها. وقامت سوريا والإمارات العربية المتحدة بخفض شديد في الإنفاق في مجال الصحة وقد وصل الإنفاق في هذا المجال إلى أقل مستويات في المنطقة وهو ما يمثل فقط ٠,٢٪ في عام ٢٠٠٧. وفي لبنان أيضا، زاد معدل الإنفاق على الصحة بالنسبة للفرد بنسبة ٠,٧٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي وهي ثالث أقل نسبة في المنطقة. وبالإضافة إلى تركيا، قامت إيران والبحرين بزيادة الإنفاق على الصحة بأكثر من ٥٪ للفرد سنويا في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٧. وفي عام ٢٠٠٧، قامت الأردن والبحرين بالإضافة إلى مصر وتركيا بإنفاق أكثر من ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي لديهم على الصحة كما قامت لبنان والمغرب بالإضافة إلى سوريا والإمارات العربية المتحدة بإنفاق أقل من ١٪. وكما حدث في أنماط الإنفاق على التعليم، فإن المقارنات بين الإنفاق على الصحة والأداء فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية من ٤ إلى ٦ لا تشير إلى وجود أي علاقة واضحة بينهما، وهو ما يشير أيضا إلى وجود اختلافات واضحة في المبالغ التي تم إنفاقها لكل فرد وجودة الخدمات الصحية. وبالرغم من ذلك، فإن أداء جيبوتي الضعيف بالنسبة للعديد من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة قد تكون ناجمة عن استمرار ضعف الإنفاق في قطاع الصحة: فمنذ عام ٢٠٠٠ تراجع الإنفاق العام على مجال الصحة بمعدل سنوي مقداره ٣,٧٪ ووصل معدل الإنفاق إلى ١,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٧ وهو من بين أكثر المعدلات انخفاضا في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران وأقل من متوسط الإنفاق في أفريقيا جنوب الصحراء.

الإنفاق على البنية التحتية، والذي يشير هنا إلى مجالي النقل والاتصالات، في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران وخاصة في الدول العربية ذات الدخل المنخفض والمتوسط هو إنفاق مرتفع وفقا للمعايير العالمية. وبالرغم من ذلك، فإن منطقة الدول العربية وتركيا وإيران هي المنطقة الوحيدة التي انخفضت فيها الميزانيات المخصصة للبنية التحتية، حتى وإن كانت بنسبة قليلة (جدول ٤). وقد ظهر الانخفاض في الإنفاق على البنية التحتية بصفة خاصة في الدول المستوردة للنفط التي تواجه تحديات تتعلق بالأمن الغذائي حيث انخفض الإنفاق بنسبة ٢,٦٪ للفرد سنويا في حين ارتفع الإنفاق بصورة كبيرة بنسبة ١٢,٤٪في الدول المؤمنة غذائيا (المصدرة للنفط) (جدول ٥). وفي المجمل، فقد استطاعت ١٥ دولة من منطقة الدول العربية وتركيا وإيران تخفيض إنفاقها على البنية التحتية بالنسبة للفرد بما فيها إيران وجيبوتي ومصر ولبنان والمغرب وسوريا وتركيا والكويت. وحدث أكبر انخفاض في المغرب (٢٠,٣٪) وتركيا (١٣٪) في حين ارتفع الإنفاق على البنية التحتية بصورة كبيرة بأكثر من ١٥٪ للفرد سنويا في الجزائر والأردن وعمان.

أما منطقة الدول العربية وتركيا وإيران وخاصة الدول العربية ذات الدخل المنخفض والمتوسط فقد حققت أعلى معدلات الإنفاق على الحماية الاجتماعية. ووصلت إلى أكثر من ضعف مثيلتها في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطي وأكثر من أربعة أضعاف مثيلتها في أفريقيا جنوب الصحراء (جدول ٤). وفي منطقة الدول العربية وتركيا وإيران، كان الإنفاق على الحماية الاجتماعية من أكبر أوجه الإنفاق ووصل إلى متوسط قدره ٤,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي و٥,٣٪ في الدول العربية ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وارتفع الإنفاق على الحماية الاجتماعية في الدول المؤمنة غذائيا عنه في الدول التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي إلى نسبة تزيد عن ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في إيران ومصر وتونس والكويت بل ووصلت إلى ١٠٪ في الأردن. وفي الدول العربية ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ارتفعت الميزانية الاجتماعية بمعدل سنوي بلغ ١٨,٨٪ للفرد في الفترة بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٧ وبهذا تفوقت على أي وجه من أوجه الإنفاق العام في المنطقة علاوة على نمو الإنفاق العام في أي منطقة أخرى (جدول ٥). وفي حين نجد أن اليمن وحدها هي التي قامت بخفض الإنفاق على الحماية الاجتماعية بمقدار ٣٢,٦٪ للفرد سنويا وقامت عمان بتقليص إنفاقها ليبلغ معدل أكثر انخفاضا (١,١٪) فقد زاد الإنفاق في مصر بنسبة سنوية بلغت ٧٦,٦٪ وارتفع بمقدار ١٠٪ في إيران والأردن ولبنان والمغرب والبحرين والكويت.

وعادة ما يكون الوقود، في بعض البلدان، والدعم الغذائي من بين أكثر أوجه الإنفاق الاجتماعي المستهدفة بالرغم من الدليل الواضح على أن دعم الوقود بصفة خاصة يرهق الماليات العامة ويشوه الأسواق ويمثل أداة غير فعالة في محاربة الفقر. ففي مصر واليمن، علي سبيل المثال، يمثل دعم المنتجات البترولية ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي. ومن الدول الأخرى التي تحافظ على دعم كبير للوقود تونس والأردن والسودان وسوريا (صندوق النقد الدولي ٢٠١١ باء).[١٥] وعادة ما تستفيد الأسر الميسورة بشكل غير متكافئ من هذا الدعم في حين نجد أن إجراءات الحماية الاجتماعية المستهدفة أكثر فاعلية وكفاءة في حد الفقر(كودي وآخرون ٢٠٠٦، كودي وآخرون ٢٠١٠، بريسينجار وانجيلك وايكار ٢٠١١، باكون وكوجيما ٢٠٠٦). واستطاعت العديد من الدول، من بينها مصر وسوريا والأردن، الحفاظ أيضا على دعم غذائي يتراوح بين ١ إلى ٢٪ من إجمالي

الناتج المحلي وهو يوجه غالبا لصالح الفقراء. وفي مصر وسوريا، نجد أن دعم الغذاء والوقود (يمثل حوالي ٢٠٪ من الإنفاق العام) يبلغ أكثر من ضعف الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية والصحة مجتمعين. ومن الأدلة الأخرى على العلاقة بين مستوى الدعم ورفاهية الشعب، يشير شكل ٨ إلى مؤشر بديل من قاعدة بيانات مؤسسة جالوب العالمية لاستطلاعات الرأي. وتمشيا مع المعلومات المتاحة، فإن مقارنة الدعم بمستويات رضا الناس تشير إلى عدم وجود إتجاه واضح يربط بين مستوى الدعم في دولة ما وبين تصورالناس لكيفية معاملة الفقراء، بما يوحي أن مستويات الدعم لا ترتبط بصورة كبيرة برفع مستوى معيشة الفقراء.

وفي حين تشير المناقشة السابقة إلى وجود اختلافات وتغيرات في أولويات الإنفاق بين مناطق العالم المختلفة ومنطقة الدول العربية وتركيا وإيران، فإنها تحمل معلومات محدودة عن أثر الإنفاق العام. ولذا، يتناول التحليل التالي العلاقة بين الإنفاق العام والأداء الاقتصادي ويقدم إجابات لأسئلة مهمة مثل هل يدعم الإنفاق العام التنمية الاقتصادية في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران وإلى أي مدى يصل هذا الدعم؟[١٦]

وكما وجدنا بالنسبة للعلاقة بين التغذية والنمو، فإن العلاقة بين الإنفاق العام ونتائج النمو في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران تختلف بصورة كبيرة عن بقية دول العالم (جدول ٦). ويكون للزيادة في الإنفاق العام في كلا المنطقتين (الدول العربية وتركيا وإيران، وبقية دول العالم) تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي. وبالرغم من ذلك، فإن الأثر الإيجابي يكون أقل بكثير في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران وهو ما يثير أسئلة مهمة حول كفاءة الإنفاق العام. وللتوصل لمزيد من النتائج تم تصنيف الإنفاق الحكومي أولا إلى إنفاق على القطاع الاجتماعي (التعليم، والصحة والحماية الاجتماعية مجتمعة) والإنفاق على القطاع المنتج (الزراعة، والبنية التحتية مجتمعين) ثم الإنفاق على قطاعات فردية. وتشير النتائج إلى أنه في بقية العالم، يعتبر الإنفاق الإجتماعي أحد محفزات النمو. وبالرغم من ذلك، فإن هذه الآثار الإيجابية كانت محدودة في منطقة الدول العربية

شكل ٨ – الرضا عن الجهود التي تبذلها الحكومة للحد من الفقر بالمقارنة بالإنفاق على الدعم

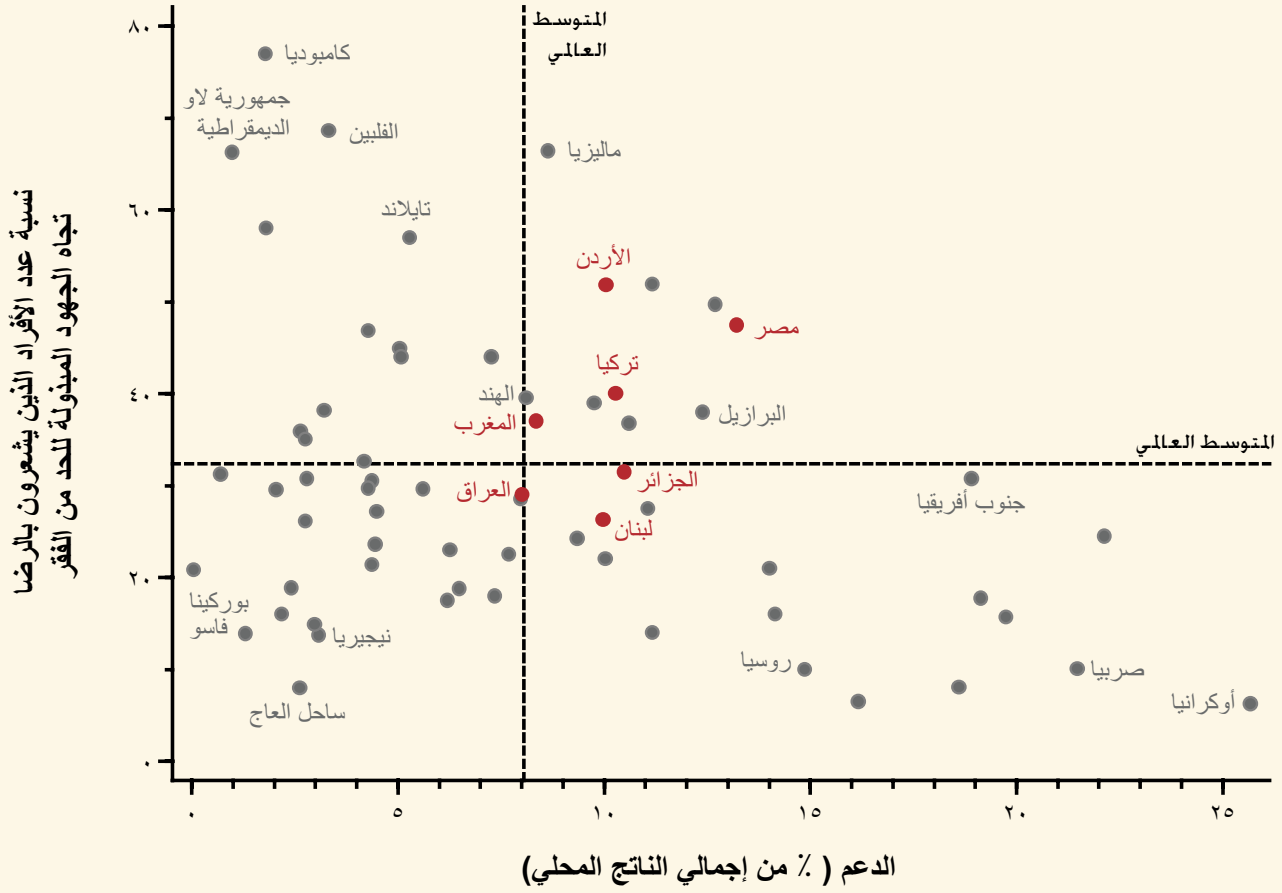

المصدر:مؤسسة جالوب العالمية لاستطلاعات الرأي، بيانات الآراء العالمية، ٢٠١١؛ والبنك الدولي ٢٠١١أ.

وتركيا وإيران وخاصة عند التركيز على الآثار قصيرة المدى (المشار إليها من خلال المُعاملات المسجلة). وتشير النتائج التي توصلنا إليها من خلال النموذج إلى أن إنفاق دولار عالمي إضافي في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران يؤدي إلى تحقيق نصف معدل النمو الذي يتحقق عند إنفاق نفس الدولار في بقية دول العالم وهو ما يشير إلى وجود حاجة لتحسين تخصيص الموارد وكفاءة الإنفاق على القطاع الاجتماعي في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران (جدول ٦). وعند إجراء مزيد من الدراسات على الإنفاق الاجتماعي حسب القطاع يتضح أن تأثير نمو الإنفاق الصحي إيجابي في كلا من منطقة الدول العربية وتركيا وإيران وبقية العالم ومتساوي في الحجم تقريبا. غير أنه بينما نجد أن الإنفاق على التعليم في بقية دول العالم هو أحد المحددات المهمة للنمو، فإن الإنفاق على التعليم في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران ككل له تأثير سلبي على النمو، وهو ما يثير تساؤلات خطيرة تتعلق بجودة النظم التعليمية بل مدى فاعلية تقديم الخدمات العامة.

جدول ٦- معاملات التكافؤ المقدرة (مرونة المدى القصير) لنماذج الإنفاق العام -النمو: منطقة "الدول العربية وتركيا وإيران" في مقابل بقية دول العالم.

	الإجمالي		الإجمالي في القطاعات الرئيسية		القطاعات الرئيسية	
	الدول العربية وتركيا وإيران	*بقية دول العالم*	*الدول العربية وتركيا وإيران*	*بقية دول العالم*	*الدول العربية وتركيا وإيران*	*بقية دول العالم*
النمو (للفرد)، تراجع (t-1)	٠,٩٦٤ ***	٠,٨٧٦ ***	٠,٩٩٣ ***	٠,٩٠٦ ***	٠,٩٤٨ ***	٠,٩٦٤ ***
الإنفاق العام (للفرد)						
إجمالي الإنفاق	٠,٠٢٧ *	٠,٠٨٥ *				
الإنفاق على القطاعات الاجتماعية			٠,٠٢٩ **	٠,٠٥٤ **		
الإنفاق على الصحة					٠,٠٢٠ ***	٠,٠١٦ **
الإنفاق على التعليم					٠,٠١٩- ***	٠,٠١٧ ***
الإنفاق على الحماية الاجتماعية					٠,٠٠٨ **	٠,٠٠٤-
الإنفاق على القطاعات المنتجة			٠,٠٠٣-	٠,٠١١		
الإنفاق على الزراعة					٠,٠٠٤-	٠,٠٠٩
الإنفاق على البنية التحتية					٠,٠٠٢	٠,٠١٢- **
أوجه أخري للإنفاق			٠,٠٠٦-	٠,٠٠٢	٠,٠٢١ **	٠,٠٢٠ ***
الثابت	٠,١٥٠ **	٠,٥٤٣ **	٠,٠٣٩-	٠,٥٤٣ ***	٠,٣١٣ ***	٠,١٤٧
اختبار اريلانو -بوند بالنسبة للعائد المطبق، AR(1) قيمة الاحتمال p	٠,٠٣١	٠,٠٠٨	٠,٠٢٩	٠,٠٠٧	٠,٠٢٨	٠,٠٠٣
اختبار اريلانو- بوند بالنسبة للعائد المطلق AR(2)، قيمة الاحتمال p	٠,٢٤٠	٠,١٠٤	٠,٢٦٨	٠,٠٣٣	٠,٢٦٥	٠,٠٢٣
حجم العينة	٣١٦	١,١٤٦	٣١٦	١,١٤٦	٣١٦	١,١٤٦
الأدوات	٨٢	٨٢	١٣٨	١٣٨	٢٢٢	١٣٨
الدول	١٤	٥٥	١٤	٥٥	١٤	٥٥

المصدر: البنك الدولي ٢٠١١؛ وشعبة الإحصاء بالأمم المتحدة (٢٠١١).

ملاحظة: المتغير المستقل هو نسبة النمو إجمالي الناتج المحلي للفرد. وتتحكم جميع النماذج في تأثير الاتجاهات السائدة في دول معينة. ويمكن ترجمة المعاملات المسجلة بصورة مباشرة كمعاملات مرونة قصيرة المدى مشيرة إلى تأثير الإنفاق العام المباشر على النمو. أما معاملات المرونة طويلة الأجل للإنفاق العام، والتي تقيس تأثير الإنفاق الحالي على النمو في سنوات متعاقبة، فيمكن استخلاصها من خلال تقسيم المُعاملات من خلال متغير متراجع النمو.

وتم إعداد النماذج أيضا باستخدام بيانات خاصة بالدول العربية فقط (باستثناء تركيا وإيران). وقد خرجت نتائج التقديرات في كلا الحالتين متشابهة مع التقديرات المسجلة ولذا لم يتم ذكرها هنا. علاوة على ذلك، يشير تعديل النماذج إلى أن وضع الدولة كمستوردة للنفط أو مصدرة للنفط وارتباطه بمخاطر انعدام لأمن الغذائي لا يمثل عاملا إحصائيا مهما في مواصفات النموذج.

* $p \leq ٠,١٠$

** $p \leq ٠,٠٥$

*** $p \leq ٠,٠١$

† إن المعاملات مهمة من الناحية الإحصائية (أي، $p \leq ٠,١٥$).

الملخص والتوصيات المتعلقة بالسياسات

استخدم هذا التقرير بيانات وأدوات جديدة لتحديد جوانب تركيز أساسية ثلاثة لصانعي السياسات والمجتمع المدني في الدول العربية التي تأثرت على نحو مباشر أو غير مباشر بالصحوة العربية. وترجح النتائج أن مستويات الفقر والتفاوت في الدخل أكثر إرتفاعا مما توحي به الأرقام الرسمية. كما تعتبر حالات عدم المساواة بين الشباب وكبار السن (فيما يتعلق بفرص العمل)، والرجال والنساء (فيما يتعلق بالمشاركة في العمل)، وبين المناطق الريفية والمناطق الحضرية (فيما يتعلق بالمستويات المعيشية) تعتبر من أعلى المعدلات في العالم. وثمة فروق بين دول المنطقة العربية وتركيا وإيران، مع تصنيف قطر والإمارات العربية المتحدة والكويت في الدول العشر الأولى فيما يتعلق بدخل الفرد، في حين تصنف جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا والسودان واليمن والعراق ضمن الثلث الأدنى من توزيع الدخل العالمي. بالإضافة إلى ذلك، ترتفع التفاوتات كثيرا في جميع مؤشرات الأهداف الإنمائية الرئيسة للألفية، لاسيما في تلك المرتبطة بالصحة مثل معدل وفيات الأطفال وانتشار نقص التغذية لدى الأطفال.

وبما أن مؤشرات الرخاء القائمة مثل فقر الدخل تبدو مضللة بالنسبة للعديد من الدول العربية ونظرا لأهمية الأمن الغذائي للمنطقة، يقدم هذا التقرير مخاطر انعدام الأمن الغذائي باعتبارها قياس جديد للرخاء، تجمع بين: (أ) الواردات الغذائية كحصة من إجمالي الصادرات بالإضافة إلى صافي التحويلات من الخارج و(ب) انتشار نقص التغذية لدى الأطفال (يقاس وفق تقزم الطفل). وثمة مزايا مفاهيمية وعملية مهمة لهذا المنهج التجميعي الكلي – الجزئي، إذ يتضمن ذلك تسجيل اعتمادية المنطقة العربية وتركيا وإيران العالية بشكل استثنائي على الواردات الغذائية (وبالتالي تعرضها لتقلبات أسعار الغذاء العالمية) وحقيقة أن البيانات بالنسبة لجميع الدول تقريبا متاحة لجمع هذا المؤشر الجديد. يصنف المؤشر الدول إلى خمس مجموعات استنادا إلى مستوى مخاطر انعدام الأمن الغذائي بها. وتواجه البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة مستويات منخفضة من مخاطر انعدام الأمن الغذائي، بينما تظهر الجزائر وإيران وليبيا وتركيا وتونس مخاطر انعدام أمن غذائي متوسطة، وتشهد جميع الدول الأخرى، في المقابل، مخاطر انعدام أمن غذائي خطيرة أو مقلقة أو مقلقة للغاية. ومن ضمن الدول التي تعاني من أشد مخاطر أمن غذائي اليمن والصومال، تليهما موريتانيا والسودان. كذلك هناك التمييز بين دول المنطقة العربية وتركيا وإيران على أساس كونها مستوردة أو مصدرة فقط للنفط. ويعد هذا التمييز مهما نظرا لأن النفط يوفر عوائد صادرات كبيرة لنصف الدول العربية ويحقق مرونة في المالية العامة للحكومات، وهو ما يمثل أهمية بالغة خاصة في أوقات ارتفاع أسعار السلع عالميا.

واتسم النمو الاقتصادي على مستوى الفرد ببطء الوتيرة على مدى العشرين عاما الماضية في العديد من دول المنطقة العربية وتركيا وإيران، حتى أنه كان سلبيا من ناحية الفرد في بعض الدول. وتركزت معدلات النمو السنوية المنخفضة جدا (أقل من ١٪ للفرد) أساسا في الدول المتأثرة بالصراعات، بما فيها العراق ولبنان والضفة الغربية وغزة والصومال. واتسم النمو في كل المنطقة بأنه متواضع على نحو خاص في مجالات الزراعة والتصنيع. ووصل متوسط النمو الزراعي في الدول التي تواجه مخاطر انعدام الأمن الغذائي إلى ٠,٣٪ للفرد في السنة، مع معدلات نمو سلبية في كل من الجزائر والعراق واليمن والأردن ولبنان وموريتانيا وسوريا والضفة الغربية وغزة. وبينما يمكن تفسير النمو الزراعي الهزيل جزئيا بقيود الموارد الطبيعية، كان النمو التصنيعي متراجعا أيضا مقارنة بمناطق أخرى في العالم. حيث نما التصنيع في دول المنطقة العربية وتركيا وإيران عند نسبة متواضعة بلغت ١٪ في السنة في المتوسط، وشهدت الكثير من الدول العربية نموا تصنيعيا سلبيا للفرد، بما في ذلك الجزائر والعراق واليمن وجزر القمر ولبنان وموريتانيا وسوريا والضفة الغربية وغزة والكويت. وتتضمن الدول التي تتمتع بأفضل معدلات تصنيع إيران والسودان والأردن والبحرين وعمان.

وتظهر نتائج هذا التقرير أيضا أن النمو الاقتصادي لاينساب إلى الفقراء في الدول العربية مثلما يحدث في باقي دول العالم. في مناطق العالم الأخرى، يقلل نمو إجمالي الناتج المحلي للفرد البالغ ١٪ انتشار نقص التغذية لدى الأطفال بنسبة ٠,١٢٪ في المتوسط؛ غير أن الدليل الإحصائي لم يظهر نفس العلاقة بين نمو إجمالي الناتج المحلي والحد من نقص التغذية لدى الأطفال في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران.

بالإضافة إلى ذلك، لا تنطبق العلاقة القوية والإيجابية بين النمو الزراعي والحد من نقص التغذية لدى الأطفال، الموجودة في مناطق العالم الأخرى، على منطقة الدول العربية وتركيا وإيران. وثمة أسباب عديدة هيكلية لتفسير لماذا لا تترجم الزراعة في العديد من الدول العربية إلى الحد من الفقر، وتتضمن تلك النمو الزراعي البطئ في معظم الدول على مدى العشرين عاما الماضية، وحقيقة أن الفقراء في المناطق الريفية يجنون أغلبية دخلهم من أنشطة غير زراعية، واكتشاف أن الأشد فقرا ليسوا دائما من يعتمدون أكثر على الزراعة. ففي مصر، على سبيل المثال، لا تجني نسبة العشرين في المائة (٢٠٪) الأكثر فقرا من الأسر المعيشية الريفية سوى ١٨٪ من دخلهم من الزراعة، بينما يجني العشرون في المائة (٢٠٪) الأغنى من الأسر المعيشية الريفية ٣٦٪ من دخلهم من الزراعة. غير أنه من المهم ملاحظة أن ثمة اختلافات بين الدول التي لم يتمكن التحليل الاقتصادي القياسي عبر الدول من تسجيلها تسجيلا كاملا. فعلى سبيل المثال، سيتعين أن تنهض الزراعة بدور مهم في الحد من الفقر في البلدان التي تتمتع بإمكانية زراعية كبيرة، مثل السودان؛ ولاتزال الزراعة تعمل كشبكة أمان اجتماعي في بلدان مثل مصر، لاسيما في أوقات الأزمات. أما فيما يتعلق بالنمو القائم على التصنيع وقطاع الخدمات (لاسيما النمو الذي يقوده القطاع الخاص)، تتشابه منطقة الدول العربية وتركيا وإيران مع باقي دول العالم، وتشير النتائج إلى أن تلك القطاعات تعزز تحسين رخاء الفقراء. وأثبت هذا النوع من النمو، مضافا للتغيير الهيكلي المعزز بالإنتاجية، نجاحه في الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية على نحو أكثر شمولا في العديد من دول أميركا اللاتينية والدول الآسيوية، وتركيا أيضا.

ويعتبر الإنفاق الحكومي أداة مهمة لتأييد النمو المعتمد على القطاع الخاص ولتحسين الأمن الغذائي. وتوجه دول الدخول المنخفضة والمتوسطة في العالم العربي (ومنطقة الدول العربية وتركيا وإيران) الحصة الأكبر من إجمالي الناتج المحلي بها إلى الإنفاق العام مقارنة بجميع دول الدخول المنخفضة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم. وكما هو متوقع، يعتبر الإنفاق الحكومي الأعلى في الدول المؤمنة غذائيا. وضمن مجموعة الدول التي تواجه تحديات في مجال الأمن الغذائي، كان الإنفاق الحكومي من جانب الدول المصدرة للنفط أعلى ونما أسرع في أثناء السنوات الماضية مقارنة بالدول المستوردة للنفط. وتخصص دول المنطقة العربية وتركيا وإيران كمجموعة حوالي نفس الكمية من الموارد للزراعة (بالتناسب مع إجمالي الناتج المحلي الزراعي) كما هو الحال في مناطق العالم الأخرى. غير أن لبنان والمغرب واليمن تنفق القليل على الزراعة، وهو ما يشير إلى إمكانية ضعف الإنفاق. ويتشابه الإنفاق على البنية التحتية مع أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى؛ ولكن ضمن المنطقة، ثمة اتجاهات مختلفة في الدول المؤمنة غذائيا والأخرى غير المؤمنة غذائيا، حيث هبط الإنفاق بنسبة ٢,٦٪ للفرد في السنة في الدول غير المؤمنة غذائيا المستوردة للنفط، بينما ارتفع الإنفاق إرتفاعا هائلا بنسبة ١٢,٢٪ في الدول المؤمنة غذائيا (المصدرة للنفط). وبالنسبة للتعليم والصحة، تنفق دول المنطقة العربية وتركيا وإيران أكثر على التعليم وأقل على الصحة مقارنة بمتوسط جميع الدول ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة، لكن الموازنات في كلتا المجموعتين تقلصت خلال السنوات الأخيرة. وفي اتجاه يختلف عن الإنفاق الكلي، حقق إنفاق الدول المؤمنة غذائيا على التعليم والصحة نموا أقل مما هو عليه في الدول غيرالمؤمنة غذائيا، بينما حقق إنفاق الدول المستوردة للنفط نموا أسرع من الدول المصدرة للنفط. وتعد دول المنطقة العربية وتركيا وإيران الأعلي بكثير من حيث الإنفاق على الحماية الاجتماعية مقارنة بجميع مناطق العالم، وهو ما يعزى إلى القطاع العام الكبير والمنافع المرتبطة مثل المعاشات. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر دعم الوقود، وفي بعض الدول، الغذاء غالبا أكثر إرتفاعا من الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية والصحة، وغالبا ما تتسم هذه الدعومات بعدم الكفاءة أو الفاعلية. وعلى الرغم من تلك المستويات المرتفعة نسبيا من الإنفاق العام، يسهم الإنفاق العام الكلي في منطقة الدول لعربية وتركيا وإيران إسهاما أقل في النمو الاقتصادي مقارنة بباقي دول العالم. وترجح تلك النتائج وجود نطاق واسع لتحسين كفاءة وفاعلية الإنفاق العام، الذي سنتناول بشأنه قياسات مختارة بتفصيل أكبر تحت بند أولوية السياسات ٣.

تبرز توصيات أساسية عدة متعلقة بالسياسات من هذا التحليل، بما فيها الحاجة الملحة إلى ما يلي: (١) تطوير البيانات والقدرة على صناعة قرار قائم على الدليل، (٢) رعاية النمو الذي يعزز الأمن الغذائي، و(٣) مراجعة التخصيص والكفاءة المرتبطين بالإنفاق العام. وبينما تنطبق تلك الأولويات في العموم على جميع دول المنطقة العربية وتركيا وإيران، تبرز الحاجة الملحة بشكل أكبر للتصرف في الدول غيرالمؤمنة غذائيا وربما تختلف القياسات في الدول التي تعاني من مخاطرانعدام أمن غذائي على المستوى الكلي مقارنة بما تعانيه

على المستوى الجزئي. غير أنه من المهم أن نلاحظ أن المدى الذي يمكن أن تطبق عنده تلك الإصلاحات والإصلاحات الأخرى المرجوة هو مدى محدود لعدة أسباب. ينطوي "الإصلاح" على إيحاءات سلبية للكثير في العالم العربي، والسبب الرئيسي يرجع إلى أن السياسات كانت غالبا ما تصمم وتنفذ باستخدام منهج من أعلى إلى أسفل، وبعض الإصلاحات، بما فيها تحرير التجارة والخصخصة، تخطت سابقا الأغلبية وعادت بالنفع فقط على قلة قليلة. بالإضافة إلى ذلك، كان الكثير من الناس، في مصر وتونس وغيرهما، يأملون في الحصول على مزيد من الوظائف والتمتع بحياة أفضل حين خرجوا إلى الشوارع، وهم لا يجدون الآن سوى وظائف أقل وفقر متزايد. وتزداد محدودية المساحة المتاحة لصانعي السياسات من خلال حقيقة أن الصحوة العربية حدثت (ولاتزال تحدث) وسط أزمة عالمية، حيث من المحتمل أن تبطئ أزمة الديون في أوروبا وأميركا النمو الاقتصادي العالمي وربما تحد من آفاق التجارة والدعم المالي الخارجي للمنطقة. وعلاوة على تدفقات المعونة الأجنبية المحدودة إلى الداخل، خلفت إجراءات المالية العامة الموسعة، مثل الزيادات في أجور القطاع العام والدعم الحكومي في الفترة التي سبقت الصحوة العربية وفي أثنائها، خلفت الحكومات، لاسيما الدول المستوردة للنفط، مثقلة بعجز مالية عامة كبير ومتزايد، وبذا مساحة محدودة لإجراءات تنشيط الاقتصاد.

وتأخذ أولويات السياسات التالية والتوصيات ذات الصلة تلك الحقائق السياسية والاقتصادية المحددة في الاعتبار. ولذا تركز أساسا على إجراءات لا تمثل أي أعباء مالية إضافية على الأفراد وتعتبر إلى حد كبير محايدة أي لا تثقل على الميزانية العامة.

١– تحسين البيانات والقدرة على صناعة القرار المستند على الدليل

من المهم أن يبني صانعو السياسات والناخبون قراراتهم على حقائق واقعية، لأن القرارات المستندة على بيانات خاطئة يمكن أن تؤدي إلى خسائر مالية كبيرة وأن تضر الاقتصاد والأفراد. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإقرار بأن بعض الأرقام الرسمية (مثل مؤشرات الفقر وتفاوت الدخل الرسمية) قد تقوض مدى المشاكل التي تواجهها الكثير من الدول العربية سيساعد في تعزيز مصداقية صانعي السياسات وسيسمح لهم بوضع أهداف يمكن أن تسهم في تقييم التقدم المستقبلي على نحو أكثر واقعية. ونتيجة لتلك الأسباب، ينبغي أن تطور الدول وتحسن من عملية إتاحة البيانات وإمكانية الحصول عليها وجودة البيانات.

غالبا ما توجد البيانات ولكن الحكومات والأجهزة ذات الصلة تعمل على حجبها. إن البيانات القائمة، مثل مسوح الأسر المعيشية، والمؤشرات الاجتماعية، والحسابات القومية، وأسعار المستهلك وغيرها، يجب أن تتاح مباشرة على الانترنت. ولقد أجرت دول عديدة مثل مصر والمغرب وتونس وسوريا واليمن مسوح موازنة الأسرة المعيشية في السنوات الأخيرة، وهي المصادر الأساسية لتقدير الفقر وإجراء تحليلات سياسات ذات صلة. غير أنه لا يتاح أي منها على العامة حتى أن المحللين المحليين غالبا ما يعانون من النفاذ المحدود للغاية إلى مجموعات البيانات الخام. إن المؤشرات الأساسية لتقييم مدى التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية لا تتوفر للعديد من الدول. على سبيل المثال، تقدم قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي ٢٠١١) تقديرات التفاوت في الدخل الحديثة على المستوى الوطني للنصف فقط من جميع دول المنطقة العربية وتركيا وإيران، بينما تتاح بيانات الفصل الريفي – الحضري لعدد أقل من الدول. ومثال آخر هو أن بيانات الحسابات القومية تنشر غالبا مع فترات تأخير طويلة (في بعض الأحيان بعد سنوات عديدة) ولا تنتج إلا سنويا بدلا من كل ثلاثة أشهر، كما هو معتاد في معظم دول الدخول المتوسطة والمرتفعة. وتتسم البيانات الخاصة بأسعار المستهلكين على مستويي السوق المحلية والوطنية، والتي هي مهمة لمخاطر انعدام الأمن الغذائي وتحليل الأثر، بأنها لا يمكن النفاذ إليها. ينبغي نشر مثل تلك البيانات بطريقة منسقة ومتسقة في قواعد بيانات الكترونية وطنية وإقليمية وعالمية.

بالإضافة إلى عدم إمكانية الحصول على البيانات، فإن جودة البيانات تهم بالنسبة لتحليل السياسة. وعلى المدى القصير، يمكن أن تعوض البيانات البديلة عن غياب البيانات الموثوقة. وكما أوضحنا في هذا التقرير، تتضمن مصادر البيانات البديلة تلك مسوح السكان والصحة، والمسوح متعددة المؤشرات، واستطلاع جالوب العالمي، وكلها متاحة بالنسبة للعديد من دول المنطقة العربية وتركيا وإيران. وعلى المدى المتوسط إلى الطويل، يتعين على الدول أن تحسن قدرة الموظفين بالمكاتب الإحصائية والوزارات والأجهزة ذات الصلة لجمع وتحليل وتقييم البيانات ذات الصلة. لقد تحسنت التقنيات الجديدة مثل المساعد الرقمي الشخصي، ونظم التموضع العالمية، والبرمجيات الصديقة للمستخدم، وأسطح التفاعل المرنة تحسنا هائلا في أثناء السنوات الماضية وغالبا ما تحوي بداخلها آليات مراقبة الجودة. ويمكن أن يحسن كثيرا التركيز على المكاتب الإقليمية الوطنية ودون الوطنية، من حيث تدريب

الموظفين، من جودة البيانات خلال جمع البيانات ومعالجتها. كما أنه ثمة مساحة كبيرة للتعاون الإقليمي نظرا لتعدد البيانات عبر القطرية (التجارة والهجرة وتدفق المياه وغيرها) وإمكانية تبادل المعرفة ونقلها.

ومن شأن تقديم بيانات موازنة الحكومة، مرتبة حسب مجموعات، ووظائف، ومستويات دون وطنية مفصلة، أن تعزز بشكل كبير تحليل الإنفاق العام والتخصيص. ولا تتاح البيانات المتعلقة بالإنفاق على الزراعة والبنية التحتية والتعليم والصحة والجوانب الأخرى إلا من خلال قطاعات مجملة (بما فيها البيانات المستخدمة لتحليل الإنفاق العام في هذا التقرير). وينبغي أن توسع الدول تلك البيانات لتشمل تحليلا مفصلا لقطاعات فرعية يسمح بمزيد من التحليل المحدد للعوائد على الاستثمارات. على سبيل المثال، سيكون من المثير للاهتمام بالنسبة للمحللين وصانعي السياسات أن يعرفوا أى نوع من إنفاق البنية التحتية – مثل الاستثمارات في الطرق، أوالري، أوشبكات الكهرباء، أوالسكك الحديدية أو الموانئ – هو الأكثر فاعلية لتعزيز النمو أو الحد من الفقر. ويتمثل مجال آخر مفيد لتوسيع نطاق جمع بيانات الإنفاق العام في الإقرار بالتوزيع دون الوطني لموارد الحكومة، وهو لا يدرج في معظم قواعد البيانات. ويمكن أن يساعد مثل هذا النوع من المعلومات في تحديد التحيزات المحتملة في التخصيص الريفي – الحضري، وأن يكشف عن التوزيع حسب المحافظات، وأن يدعم عموما استراتيجيات التنمية دون الوطنية.

٢ – رعاية النمو الذي يعزز الأمن الغذائي

تعتبر رعاية النمو الاقتصادي أساسية لتعزيز الأمن الغذائي، غير أن هناك أنواعا مختلفة من النمو قد تؤدي بشكل أكبر إلى تعزيز الأمن الغذائي على المستوى الكلي أو مستوى الأسرة المعيشية أو كليهما. ولتحسين الأمن الغذائي على المستوى الكلي، يحسن النمو المعتمد على الصادرات من وضع ميزان المدفوعات ويحقق إيرادات بالنقد الأجنبي للواردات الغذائية. إن تعزيز الأمن الغذائي على مستوى الأسرة المعيشية يتطلب النمو الشامل، الذي يؤدي إلى توليد الوظائف والدخل للفقراء. كما أن النمو، إذا اقترن بنظم ضريبية مناسبة، يحقق إيرادات حكومية يمكن توجيهها للإنفاق العام على الأمن الغذائي.

إن دعم النمو الذي يعزز الأمن الغذائي على المستوى الكلي ينطوي على أهمية خاصة لتلك الدول التي تعاني من ضعف هائل على المستوى الكلي، مثل الجزائر ومصر والأردن ولبنان والسودان وسوريا واليمن وجزر القمر وجيبوتي وموريتانيا والمغرب والضفة الغربية وغزة (الشكل ألف ١-١). ومن المحتمل أن يعتمد إيجاد الطريق "الصحيح" نحو النمو القائم على الصادرات على الظروف الأولية للدول، مثل الموقع الجغرافي والأوقاف الطبيعية، ضمن عوامل أخرى. وفيما يتعلق بالموقع الجغرافي، يمكن أن تستفيد دول البحر المتوسط من قربها من أوروبا، وهي سوق صادرات للسلع والخدمات "التقليدية" مثل الفاكهة والخضروات الطازجة أو المعلبة والسياحة. بالإضافة إلى ذلك، ثمة سوق متنامية للصادرات غير التقليدية مثل الطاقة المتجددة. ويمكن أن تستخدم دول البحر المتوسط إمكانيتها الهائلة لإنتاج الطاقة الشمسية لتلبية هذا الطلب المتزايد. كما أن النفاذ إلى البحر يجعل العديد من الدول العربية أماكن جاذبة لبناء تجمعات مناطق صناعية خاصة. ويمكن أن تطبق الدروس المستفادة من تجربة مصر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمنطقة الاقتصادية الخاصة في شمال غرب السويس على قطاعات مثل المنسوجات والملابس، ومعدات البترول، وتجميع السيارات، والمعدات الكهربائية. وتبرز تلك الدروس أهمية ترقب آفاق التخطيط طويلة المدى (١٠ – ١٥ عاما من البداية وحتى التشغيل الكامل)، بما فيها المناطق الاقتصادية الخاصة في استراتيجيات التوسع العمراني والاستراتيجيات الوطنية، كما تبرز أهمية سن تشريعات وتشييد بنية تحتية مؤدية لتلك الخطط (براوتيجام وزياويانج ٢٠١١).

يتعين أن تصبح رعاية النمو الذي يحسن الأمن الغذائي على مستوى الأسرة المعيشية أولوية رئيسة، لاسيما في البلدان التي تعاني من مستويات عالية من الفقر، بما في ذلك جيبوتي ومصر والعراق والسودان والصومال وليبيا وموريتانيا وسوريا واليمن (شكل الف ١–٢). وتظهر النتائج التي خلص إليها التقرير الحالي أن النمو المعتمد على قطاعي التصنيع والخدمات هو الأكثر مناصرة للفقراء (جدول ٣)، لكن العديد من الدول شهدت نموا تصنيعيا هزيلا وكانت آثار الحد من الفقر للقطاع التصنيعي في دول المنطقة العربية وتركيا وإيران أضعف مما هي عليها في باقي دول العالم. وهكذا، تحتاج دول المنطقة العربية وتركيا وإيران تحليلا على المستوى القطري لاكتشاف القيود الحائلة دون تسريع النمو وتحديد الأسباب المتعلقة بالدولة من حيث عدم وصول النمو إلى الفقراء بنفس المدى الذي يصل به في مناطق العالم الأخرى. على سبيل المثال، يرجح تشخيص النمو في مصر أن البيروقراطية والخدمات المالية غير الكفؤة، ومستويات الدين العام المرتفعة، وغياب التعليم هي من القضايا الأساسية التي تقيد النمو القائم

على القطاع الخاص (إندرز ٢٠٠٧). وبالنسبة للمغرب، تتضمن القيود الأساسية التغطية التعليمية النسوية المنخفضة، والقدرة المؤسساتية الضعيفة، ومحفزات الصادرات المتحيزة (لوبيز-كاليكس ٢٠٠٥). وبالنسبة للدول المصدرة للنفط، تعد إدارة آثار الداء الهولندي – مثل أسعار الصرف المغالى في قيمتها والتشوهات في أسواق العمل، وكليهما يعرضان للخطر تنافسية القطاع التصنيعي المحلي – حجر زاوية أساسي في سياسة النمو المناصر للفقراء. إضافة إلى ذلك، وحتى يصبح النمو شاملا، تحتاج الحكومات أن توسع نطاق برامج شبكة الأمان الاجتماعي المستهدفة في الدول حيث هي قائمة بالفعل وإنشاء مثل تلك البرامج في الدول التي تفتقر برامج شبكة الأمان المؤسسة. وتعد برامج الأشغال العامة كثيفة العمالة، والتحويلات النقدية المشروطة والتحويلات العينية، والتأمين ضد البطالة، أمورا ضرورية لحماية غير المؤمنين غذائيا. وينبغي أن تقترن شبكات الأمان بفاعلية بإجراءات التدخل الحساسة للنوع الاجتماعي التي تزيد القدرة الإنتاجية وتحسن صحة وتغذية الأسر المعيشية والأفراد المستضعفين (فان وآخرون ٢٠١١).

إن رعاية النمو الشامل المعتمد على الصادرات واستهداف التحويلات إلى الأسر المعيشية الفقيرة يتطلبان تحسينات كبيرة في المؤسسات وأطرالعمل القانونية للشركات والأفراد. يتعين أن تغلق "فجوة الحوكمة" الموجودة في جميع دول المنطقة من خلال التحسينات بشكل عام في الإدارة العامة والمساءلة العامة. ومن الضروري بناء مؤسسات حاكمة سليمة في العالم العربي حتى تستطيع تقديم الفرص وإتاحتها وتحسينها للأفراد والشركات الخاصة للإسهام في التنمية البشرية والاقتصادية.

وقد ينهض النمو الزراعي بدور في تعزيز الأمن الغذائي على المستوى الكلي إما من خلال النمو في الصادرات الزراعية أو إنتاج الأغذية للسوق المحلية. كذلك يمكن أن يوفر دخلا للفقراء في المناطق الريفية. غير أن اكتشاف أن النمو الزراعي غير موجه للفقراء في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران يستدعي مراجعة أدوار القطاع، التي طالما تضمنت خلق الوظائف للفقراء، وتوفير شبكة أمان في أوقات الأزمة، وتنمية المناطق المتأخرة، وتقديم الخدمات البيئية. ولايزال التحول الهيكلي داخل القطاع يتمتع بإمكانية خلق الوظائف، لاسيما للعمال الأقل مهارة الذين يكونون فقراء عادة. علي سبيل المثال، يرتفع عدد العمال المطلوبين لإنتاج الخضراوات إرتفاعا مستمرا مقارنة بالمطلوبين لزراعة الحبوب، مما يوفر فرصا كبيرة للدول التي تتمتع بحصة كبيرة من إنتاج الحبوب المروي، مثل مصر وسوريا، للتحول إلى المحاصيل النقدية الموجهة للتصدير. بالإضافة إلى ذلك، لاتزال الزراعة على أيدي صغار الملاك توفر شبكة أمان مهمة للمزارعين وأفراد أسرهم، لاسيما في أوقات الأزمات. وحتى يتسنى دعم تنمية المناطق الريفية والمناطق المتأخرة وتقديم خدمات بيئية، ينبغي على الحكومات العربية أن تحول السياسات والاستثمارات إلى الزراعة والأنشطة الريفية ذات الصلة من خلال إجراءات "الإطار الأخضر" المستهدفة، بما فيها برامج التنمية الإقليمية الشاملة دون الوطنية، والبحث والتطوير (مينوت وآخرون ٢٠١٠). وتمثل تونس والمغرب مثالين لدول لديها بقطاعات الصناعات الزراعية وصادرات مهمة تستوعب الفوائض المهمة في العمالة الريفية، وهو ما قد يمثل دروسا مهمة تستفيد منها الدول العربية الأخرى. وينبغي أن تتضمن برامج التنمية دون الوطنية، على سبيل المثال بالنسبة لصعيد مصر أو شمال شرق سوريا، سلاسل توريد زراعية – بما في ذلك، تعزيز الإنتاجية الزراعية في المحاصيل عالية القيمة، بما يربط المزارعين بالأنشطة الزراعية، ويعزز دخول جمعيات المنتجين إلى الأسواق، ويقدم الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم – بوصفها مكونات أساسية (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD ٢٠١١).

عند تصميم استراتيجيات النمو القطرية، ينبغي أن تدمج التحديات الصاعدة دمجا وثيقا لأنها يمكن أن تعرض النمو للخطر الشديد. وتظهر التوقعات أنه في جميع الدول العربية، فيما عدا جيبوتي ولبنان، ربما تسوء ندرة المياه أكثر، بما يؤدي إلى أن تعاني تلك الدول من ندرة مياه حادة بحلول عام ٢٠٥٠ (شكل الف ٣–١). ومن المحتمل أن يضع النمو السكاني المرتفع المستمر ضغطا إضافيا على المياه والموارد الطبيعية الأخرى، لكنه قد يقدم فرصا للتنمية من خلال الكثافة الأعلى والتخصص والمسافات الأقصر. وبفرض أن المناطق الحضرية لن تستطيع أن تستوعب تزايد سكان الريف بسرعة، يتعين أن تستمر التنمية الريفية في الاضطلاع بدور مهم (الشكلين الف ٣–٢ و الف ٣–٣). وبالإضافة إلى تقييد النمو الاقتصادي، قد تزيد ندرة الموارد الطبيعية والآثار القوية المتوقعة للتغير المناخي من حدة الصراعات في المنطقة، التي تسجل بالفعل أعلى عدد وأشد صراعات في العالم (جدول الف ٣–١). ويوضح الدليل أن الدول في طور التحول السياسي (مثل مصر وتونس وليبيا) غالبا ما تواجه مخاطر الصراعات الأشد (كولبير وهوفلر ١٩٩٨). وفي سياق الصحوة العربية، يشير المتشائمون عادة إلى تجارب أوروبا الشرقية وأفريقيا جنوب الصحراء حيث أدت فراغات السلطة إلى زيادة في الحروب

المدنية التي قادتها المجموعات المسلحة (كالدور ٢٠٠٦؛ دافيلد ٢٠٠١). وتشير النظرة الأكثر تفاؤلا إلى فرص جديدة تنشأ عن سقوط الأنظمة السلطوية، بما فيها الزخم الفريد للإصلاحات السياسية والاقتصادية؛ غير أن الأمر يحتاج إلى مزيد من البحث لدعم صانعي السياسات في سعيهم لقيادة عملية انتقالية سلمية وناجحة. وفي هذا السياق، يتعين الإجابة عن تساؤلين مرتبطين مهمين: (١) ما هي الأسباب الرئيسة للصراعات في الدول العربية؟ و(٢) ما هي التدابير التي يمكن أن تزيل تلك الأسباب؟

٣ – مراجعة كفاءة ومخصصات الإنفاق العام

تحتاج الدول العربية إلى تقييم كفاءة ومخصصات الإنفاق العام، على نحو عاجل. وعموما، فإن معظم الدول المصدرة للنفط، التي تتمتع بمساحة للإنفاق من المالية العامة، ستجد من الأسهل التعويض عن عدم الكفاءة بزيادة الإنفاق، بينما من المحتمل أن تعتمد الدول المستوردة للنفط، التي تعاني من عجز المالية العامة، اعتمادا أساسيا على إعادة التخصيص للإنفاق وتحسين كفاءة الإنفاق. غير إنه ينبغي أن يكون لدى كل من الدول المستوردة للنفط والمصدرة له اهتمام حقيقي بتحقيق عوائد أكبر على إنفاقهم. وتؤثر مجموعة واسعة من العوامل المرتبطة بدولة بعينها على كفاءة الإنفاق العام، مثل مستوى التنمية الاقتصادية، وحجم القطاع العام، وكفاءة القطاع العام، والحوكمة، والاستقرار السياسي، وتأمين حقوق الملكية وغيرها. وكما هو الحال في استراتيجيات النمو، يتعين أن تفسر الخطط الاستثمارية الظروف القطرية الخاصة، والأهم، ينبغي أن ترتبط ارتباطا وثيقا باستراتيجيات النمو على مستوي القطاعات الفرعية والمستوى دون الوطني للتأكد من تحقيق أقصى أثر فيما يتعلق بالإتساق والتنمية.

وبوصفها عنصرا أساسيا في زيادة الكفاءة، تحتاج الخدمات العامة إلى إصلاح من أجل تقديم خدمة أفضل للأفراد وتحقيق النتائج المرجوة. وتظهر نتائج هذا التقرير أن الإنفاق على القطاع الاجتماعي، والأهم، الإنفاق على التعليم، هي الأقل فاعلية بكثير في دول المنطقة العربية وتركيا وإيران مقارنة بباقي دول العالم (جدول ٦). وتتسق تلك النتيجة مع الفكرة المترددة دوما أن النظام التعليمي في معظم الدول العربية قد أفرز مدارسا وجامعات تفتقر إلى التكنولوجيا الجيدة، أوالمقررات الدراسية المناسبة، أو المعلمين الذين لديهم الدافعية المطلوبة، مما يفرز خريجين كثر ذوي تطلعات مهنية عالية لكنهم يفتقرون إلى المهارات الملائمة لأسواق العمل. وفي ضوء أن التعليم يمثل أساس تحقيق النمو الشامل، فإنه يتعين على صناع السياسات أن يجعلوا التعليم أولوية حتى يتسنى معالجة الفجوات المهارية القائمة، ويستجيبوا بشكل أفضل لمؤشرات أسواق العمل، ويحفزوا القدرات القائمة على المعرفة، بما يتواءم مع الفرص المتاحة في الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى الاقتصاد المحلي والإقليمي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ٢٠٠٩). على سبيل المثال، تتطلب استراتيجية النمو التي تقوم على النمو المستند على التصنيع لتحسين الأمن الغذائي، كما اقترحت نتائج هذا التقرير، بناء نظام تعليم مهني قوي وتنافسي وذي صلة. ومن منظورالطلب، يتعين أن يكون البديل للتعليم العام – التدريب المهني – ذا قيمة وتنافسيا. وينبغي أن توظف الحكومات وسائل الإعلام الوطنية للتخلص من المفهوم السلبي الحالي عن التعليم المهني ومستقبله الوظيفي. ومن خلال خطة وطنية، ينبغي أن توضح الحكومة أن نظامي التعليم – العام والمهني – يكملان بعضهما البعض في الأهداف الإنمائية الوطنية. وبالنسبة للتعليم العام، ينبغي تعديل المنهج الدراسي في جميع المستويات التعليمية لكي يصبح تنافسيا، ليس فقط على المستوى الوطني وإنما على المستوى الدولي. كما ينبغي تعزيز العمل بالقطاع العام وأن تصبح مرتبات المدرسين والمعلمين وتدريباتهم تنافسية من أجل مواءمة حوافز المعلم مع تطلعات الحكومة والأفراد من أجل تحقيق الرخاء.

قد تقدم هذه الأولويات نقطة بداية للحكومات، سواء الانتقالية أو المنتخبة حديثا، لتحسين حياة الأفراد. وتكمن الحاجة الملحة الآن في إجراء حوار وطني حول الرؤية المشتركة للمجتمع، ليس فقط من حيث ما يتعلق بالنظم السياسية، ولكن من حيث مسارات التنمية الاقتصادية. ينبغي أن تسأل الدول حكوماتها ومواطنيها أسئلة رئيسة: ما الذي ينبغي أن يكون عليه الاقتصاد في خلال ٢٠ عاما؟ ما هو نوع العلاقة التي ينبغي أن تربط الدولة بالاقتصاد العالمي والدول المجاورة؟ ما هو كم التفاوت في الدخل وإعادة التوزيع المقبول والضروري؟ وينبغي أن تجيب استراتيجيات التنمية القائمة على الرؤية المشتركة عن أسئلة معينة: أي الأهداف قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل ينبغي تحقيقها؟ وما هي الطرق الواقعية لتحقيقها؟ سيتطلب التصميم والتنفيذ الناجحين لتلك الاستراتيجيات قيادة استشرافية وقوانين ومؤسسات سليمة، وسياسيين يخضعون للمساءلة، ويستمعون إلى أصوات الناس، وإلى مجتمع مدني صبور ومتقبل لمبادئ الديموقراطية. لقد صحا العالم العربي وحان الوقت ليخطو الخطوات التالية.

ملحق ١
تصنيف مخاطرانعدام الأمن الغذائي

جدول ألف ١-١ تكوين مؤشر مخاطر انعدام الأمن الغذائي وترتيب الدول في منطقة "الدول العربية وتركيا وإيران"

	الواردات الغذائية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	إجمالي الصادرات من السلع والخدمات (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	التحويلات من الخارج (صافي التدفقات إلى الداخل) (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	الأمن الغذائي الكلي (الواردات الغذائية / (إجمالي الصادرات + صافي التحويلات من الخارج)	الأمن الغذائي الجزئي (نسبة الأطفال المتقزمين)	الأمن الغذائي الكلي (متوسط المؤشرات الكلية والجزئية)	حالة الأمن الغذائي
الدول المصدرة للنفط							
الجزائر	٣,٥	٤٧,٢	١,٤	٧,٣	١٥,٦ **	١١,٤	خطير
البحرين	٢,٥	٩٦,٥	٨,٦-	٢,٩ *	٩,٠ **	٥,٩	منخفض
إيران	٠,٨	٣٢,٣	٠,٤	٢,٤	١٦,٦ **	٩,٥	متوسط
العراق					٢٧,٥ [٣]		خطير
الكويت	١,٤	٦٥,١	٦,٢-	٢,٤ *	٣,٨ [٤]	٣,١	منخفض
ليبيا	٢,٣	٦٨,٧	١,٢-	٣,٤	٢١,٠ [٥]	١٢,٢	متوسط
عمان	٣,١	٥٧,٦	٨,٢-	٦,٢ *	٩,٦ **	٧,٩	منخفض
قطر	١,٢	٥٧,٥		٢,٠ *	٤,٠ **	٣,٠	منخفض
السعودية	٢,٤	٦٥,٣	٤,٤-	٤,٠ *	٩,١ **	٦,٥	منخفض
السودان	٢,٠	١٩,٦	٤,١	٨,٤	٣٧,٩ [٣]	٢٣,٢	مقلق
الإمارات العربية المتحدة	٣,١	٨٩,٣		٣,٤ *			منخفض
اليمن	٧,٥ [١]	٣٨,٠ [١]	١١,٠ [١]	١٥,٤	٥٩,٦ [٣]	٣٧,٥	مقلق للغاية
الدول المستوردة للنفط							
جزر القمر	٨,٣	١٤,٣	٢,٦	٤٩,٢	٤٧,٠ **	٤٨,١	مقلق للغاية
جيبوتي	٢١,٨	٤٨,٥	٣,٠	٤٢,٣	٣٢,٦ [٣]	٣٧,٤	مقلق للغاية
مصر	٣,٢	٣١,١	٥,٣	٨,٧	٣٠,٧ [٦]	١٩,٧	خطير
الأردن	٩,٦	٥٢,٩	١٥,٧	١٣,٩	٨,٣ [٤]	١١,١	خطير
لبنان	٥,٣	٢٢,٩	٩,٥	١٦,٥	١٥,٠ **	١٥,٧	خطير
موريتانيا	١١,٠	٥٣,٢	٠,١	٢٠,٦	٢٤,٢ [٦]	٢٢,٤	مقلق
المغرب	٣,٦	٣٥,٨	٨,٣	٨,٢	٢١,٦ **	١٤,٩	خطير
الصومال					٤٢,١ [٣]		مقلق
سوريا	٣,٨	٣٦,٨	٢,٠	٩,٧	٢٨,٦ [٣]	١٩,٢	خطير
تونس	٣,٨	٥٤,٦	٤,٨	٦,٥	٩,٠ [٣]	٧,٧	متوسط
تركيا	٠,٥	٢٣,٠	٠,٢	٢,٠	١٣,٩ **	٨,٠	متوسط
الضفة الغربية وغزة	١٠,٠ [٢]	١٤,٠ [٢]	١٧,٤ [٢]	٣١,٩	١١,٨ [٥]	٢١,٩	خطير

المصدر: البنك الدولي، ٢٠١١أ؛ ومنظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١١باء.

(*) الدول ذات الدخول المرتفعة؛ (**) المتوقع لعام ٢٠٠٨.

آخر التقديرات: (١) = ٢٠٠٣، (٢) = ٢٠٠٥، (٣) = ٢٠٠٦، (٤) = ٢٠٠٩، (٥) = ٢٠٠٧، (٦) = ٢٠٠٨.

شكل ألف ١-١: خريطة انعدام الأمن الغذائي الكلي منطقة "الدول العربية وتركيا وإيران"

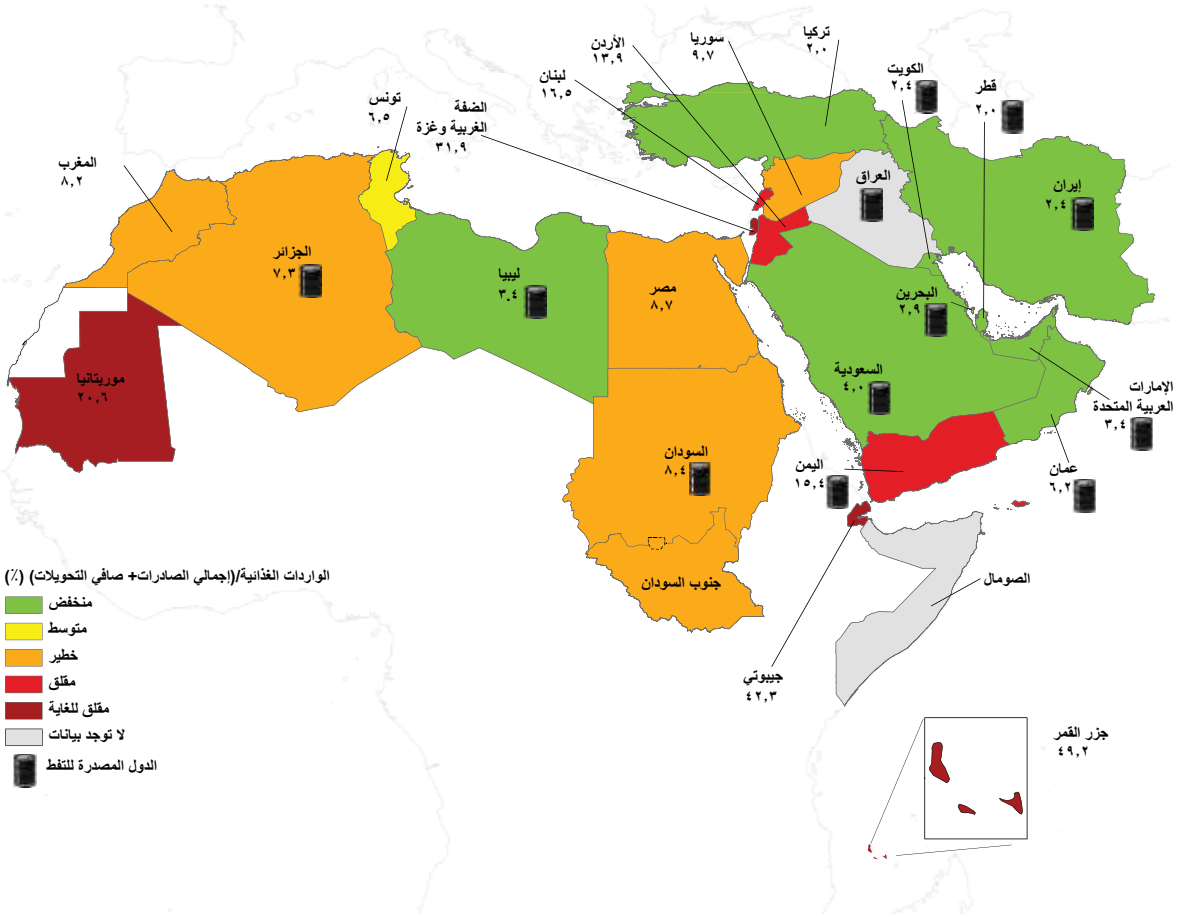

المصدر: حسابات المؤلفين مستندة إلى بيانات من منظمة الأغذية والزراعة ٢٠١١ باء، والبنك الدولي، ٢٠١١أ.

الشكل الف ١–٢ خريطة انعدام الأمن الغذائي الجزئي منطقة "الدول العربية وتركيا وإيران"

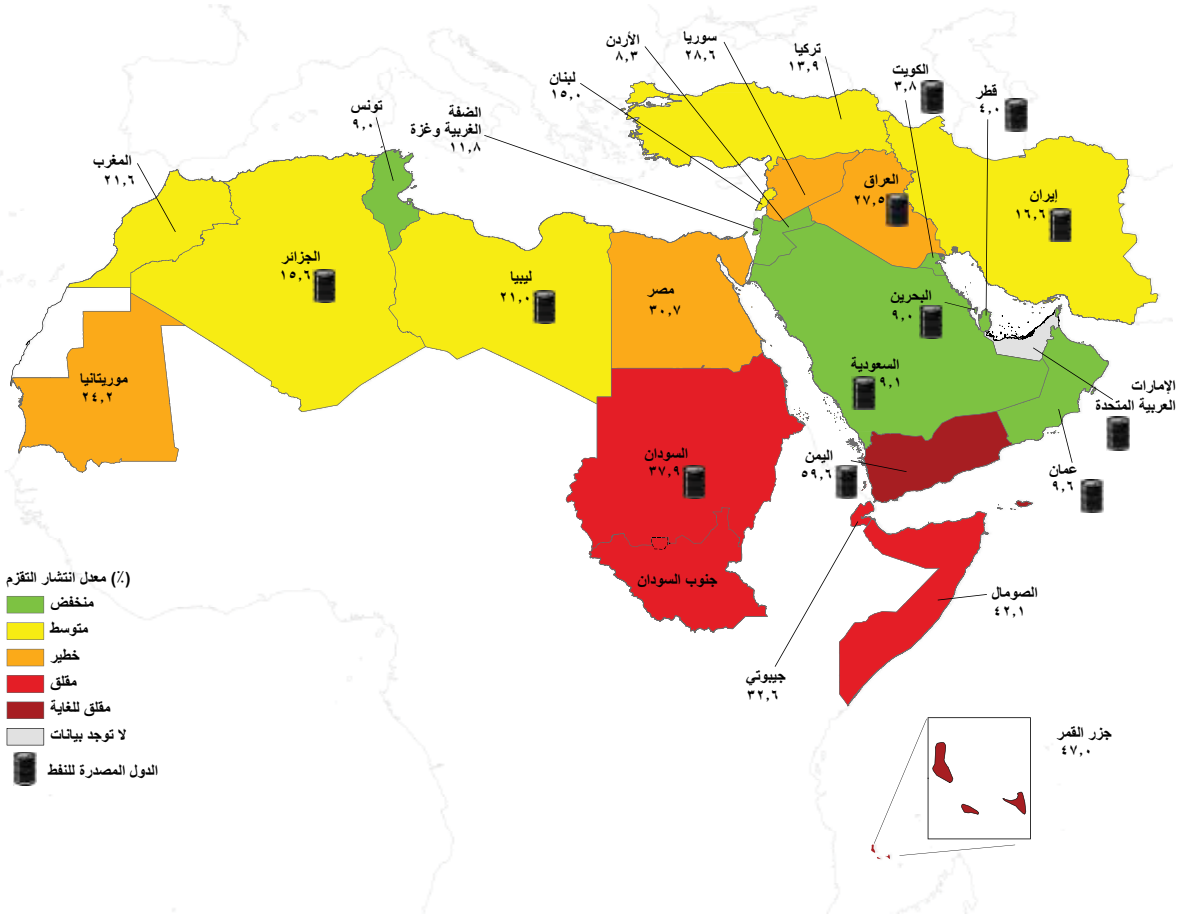

المصدر: حسابات المؤلفين مستندة إلى بيانات من منظمة الأغذية والزراعة ٢٠١١باء، والبنك الدولي، ٢٠١١أ.

ملحق ٢

منهجية تقديرات الاقتصاد القياسي

يتضمن هذا الملحق تفسيرات لمواصفات نماذج النمو – التغذية، والنمو - الإنفاق العام، والتغذية - الإنفاق العام، الواردة بالقسم ٣، "تحليل أثر النمو الاقتصادي والإنفاق العام". كما يقدم وصفا مختصرا للنظرية الأساسية. ويهدف الملحق عموما إلى تحليل أثر التنمية الاقتصادية على الفقر على المستوى دون الوطني، لاسيما بالنسبة لمنطقة الدول العربية وتركيا وإيران (الدول العربية بالإضافة إلى تركيا وإيران). ولما كانت هناك شكوك جادة بشأن موثوقية قياسات فقر الدخل المعتادة بالنسبة للعديد من الدول في المنطقة، فإن معدل انتشارالفقر يستبدل بمعدل انتشار نقص التغذية لدى الأطفال. وعموما، ثمة قناتان أساسيتان تترجم من خلالهما التنمية الاقتصادية إلى نتائج تغذية محسنة (والحد من الفقر): أولهما، قد يؤدي النمو في إجمالي الناتج المحلي إلى دخول أعلى للأسر المعيشية، ونفاذ اقتصادي أفضل للسكان الذين يعانون من نقص التغذية إلى الطعام المغذي والخدمات المرتبطة بالتغذية، وبالتالي، حالة تغذية محسنة. وثانيهما، قد تحسن الاستثمارات في القطاعات العامة المرتبطة بالتغذية، مثل الصحة والتعليم، نفاذ الأفراد المادي للخدمات المتاحة، وتحسن إتاحة وجودة الخدمات المطلوبة وبالتالي نتائج التغذية. كما يمكن أن تسهم الاستثمارات في القطاعات العامة في النمو الاقتصادي – على سبيل المثال، من خلال بناء مستشفيات ومدارس جديدة. ويركز هذا التحليل على العلاقات بين النمو والتغذية، والنمو والإنفاق العام.

ويتحدد اختيار النماذج المستخدمة لتحليل العلاقات بإتاحة (وجودة) البيانات الوطنية ودون الوطنية، لاسيما بالنسبة للدول العربية. ويفكك التحليل الروابط بين النمو الاقتصادي، والإنفاق العام، ونتائج التغذية، وبذا يضع نموذجا لتأثير النمو على التغذية وآخر لتأثير الإنفاق العام على النمو - كل على حدة. وتعد نماذج التقدير المطبقة نماذج مصغرة تناسب استكشاف العلاقات بين المتغيرات. ولما كان تركيز هذا التحليل إقليميا (ونظرا لمحدودية البيانات على المستويات دون الوطنية)، تستخدم البيانات عبر الدول لإيجاد وتفسير الاختلافات في العلاقات بالنسبة لمنطقة الدول العربية وتركيا وإيران مقارنة بباقي دول العالم. وتفيد مقارنة منطقة الدول العربية وتركيا وإيران بباقي دول العالم، على وجه الخصوص، من حيث تبني الدروس المستفادة من المناطق الأخرى، وهكذا، تتمثل الأسئلة البحثية الإرشادية في الآتي:

١. هل يسهم النمو الاقتصادي الكلي والنمو القطاعي في نتائج التغذية بهوامش مختلفة في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران مقارنة بباقي دول العالم؟

٢. هل يسهم الإنفاق العام في النمو الاقتصادي الكلي بهوامش مختلفة في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران مقارنة بباقي دول العالم، وما هو أثر الإنفاق في القطاعات العامة المهمة؟

١– نموذج النمو – التغذية

من المتعارف عليه في أدبيات اقتصاد التغذية أن هناك علاقة سببية بين التنمية الاقتصادية ونتائج التغذية المحسنة، حسب الخطوط الموضحة بإطار العمل المفاهيمي بالشكل ٢. وأظهرت الدراسات العديدة السابقة أن الحالة الغذائية للأطفال تتحسن مع تزايد دخول الأسر المعيشية على نحو إحصائي مهم وعند هوامش متناقصة، فإن النمو في الدخل للحد من نقص التغذية لدى الأطفال محدود للغاية (ألديرمان وآخرون ٢٠٠٦؛ بيرمان وولف ١٩٨٤؛ كريستيانز وألديرمان ٢٠٠٤؛ حداد وآخرون ٢٠٠٣). وثمة عوامل أخرى مهمة بالنسبة لتغذية الأطفال وربما تكون أكثر أهمية من دخول أسرهم المعيشية. وتتضمن تلك التعليم والمعرفة الخاصة للآباء، لاسيما أم الطفل؛ والمساواة بين الرجل والمرأة؛ وانتشار الأمراض المعدية وتطعيم الأطفال؛ والنفاذ إلى مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي النظيف؛ والرعاية الصحية الجيدة للأم والطفل (بيرمان وديولاليكار ١٩٩٠؛ بلاك وآخرون ٢٠٠٣؛ بلوك ٢٠٠٤؛ جليوي ١٩٩٩؛ سميث وآخرون ٢٠٠٥؛ توماس ١٩٩٠). وتميل الكثير من هذه العوامل إلى أن تتحسن أيضا مع النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وتوضح بعض الدراسات الأحدث أن النمو الاقتصادي الكلي الذي يقاس باعتباره إجمالي

الناتج المحلي للفرد يترجم فعلا إلى الحد من نقص التغذية لدى الأطفال على مستوى السكان (على سبيل المثال، هيداي ٢٠١١؛ إيكر وآخرون ٢٠١١).

ولتقدير آثار النمو على التغذية مع مرور الوقت، يطبق التحليل الحالي نماذج بمتغيرات في الفروق الأولى، على عكس معظم الدراسات السابقة، التي تستخدم منهج المستويات. ففي التقديرات القائمة على الفرق الأول وفي السياق القطري، يدرج متغير التغذية التابع والمتغير/المتغيرات المحددة، التي تقيس الدخل الوطني أو القيمة المضافة للقطاع، في النموذج بقيم نسبية (على سبيل المثال، معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي للفرد) بدلا من القيم المطلقة (على سبيل المثال، إجمالي الناتج المحلي للفرد بالدولارات الدولية)، كما هو الحال في التقيرات القائمة على المستويات. غير أن منهج المستويات ينطوي علي نقطتين سلبيتين (هيداي ٢٠١١): أولهما أن تفسير المستويات يرتبط بالمدى الطويل جدا. على سبيل المثال، يناسب منهج المستويات في تفسير الفروقات في مستويات نقص التغذية عبر الدول، التي تصاعدت على مدى القرون والعقود وليس السنوات، لكنه لايناسب تقدير التغييرات النسبية في معدل انتشار نقص التغذية نظرا للنمو الاقتصادي، كما يتضح في هذا التقرير. وثانيهما أن منهج المستويات يسمح بالتعليل فقط للآثار الثابتة المحددة بدولة بعينها وليس بآثار الاتجاه الخاص بدولة بعينها، التي قد تحدث في بيانات سلسلة زمنية. وبالتالي، إذا ارتبطت تلك الآثار المحددة بمتغير الخطأ، تصبح النتائج متحيزة (كريستيانسن وديمري وكول ٢٠١١). والمثال على هذا التحيز أن نقص التغذية المزمن واسع الانتشار في دولة ما يؤثر على الأداء الاقتصادي لتلك الدولة على المدى الطويل نظرا لانخفاض القدرة البشرية والإنتاجية (فوجل ١٩٩٤). أما تقديرات الفرق الأول الخاصة بنا فتتغلب على تلك النواقص.

وباستخدام بيانات السلسلة الزمنية من عينة قطرية، طبقت التقديرات في الفروقات الأولى حديثا لتقدير آثار النمو على انتشار فقر (الدخل) (كريستيانسن وديمري وكول ٢٠١١) وعلى النحو المعدل، لتقدير آثار النمو على انتشار نقص التغذية لدى الأطفال مع التركيز على الهند (هيداي ٢٠١١). وتتبنى التقديرات في هذا التقرير المنهج الأساسي لتلك الدراسات السابقة لكنها تستخدم مواصفات نموذجية معدلة لسياق غرض الدراسة.

إذا كانت أى قياس تفكيكي للتغذية وأي قياس للدخل القومي دولة ما، i. (نقطة) مرونة التغذية (مستويات) فيما يتعلق بالدخل (مستويات) في الدولة iis التي تعرف على النحو التالي

$$\eta_i = \left(\frac{dN_i}{N_i}\right)/\left(\frac{dY_i}{Y_i}\right) = \frac{dlnN_i}{dlnY_i}$$

يقسم التغيير المتناسب في التغذية على التغيير المتناسب في الدخل. للتغييرات البسيطة، يمكن تقريب مرونة التغذية – الدخل عن طريق:

$$dlnN_i = \eta_i dlnY_i . \qquad (١)$$

ووفقا لكريستيانسن وديمري وكول (٢٠١١)، تمثل مرونة دخل التغذية (η_i) في المعادلة (١) بمكون المشاركة و$dlnY_i$ بمكون النمو الخاص بتغييير التغذية ($dlnN_i$) في الدولة i. وبما أن عمليات النمو لا تنتج كلها قدرا متساويا من النمو الكلي وقدرا متساويا من تغيير التغذية، فإن النمو الكلي يقسم إلى نمو زراعي ونمو غير زراعي. ثم يقسم النمو غير الزراعي أيضا إلى صناعات تصنيعية وأخرى (غير تصنيعية)، وإلى نمو قطاع الخدمات. واعتمادا على هيكل الاقتصاد في دولة ما، ومستوى نموها والمدى الذي يترجم إليه نمو القطاع إلى تغييرات تغذية (البنك الدولي ٢٠١١)، فقد يختلف مكوني المشاركة والنمو اختلافا كبيرا عبر القطاعات. وبالتالي، يمكن تقريب النمو في الدخل القومي (Y_i) من خلال مجموع نسبة معدلات نمو القطاعات المرجحة بأوزان (كريستيانسن وديمري وكول ٢٠١١)، ومن ثم يمكن إعادة كتابة المعادلة (١) على النحو التالي:

$$dlnN_i = \sum_x (\eta_{ix} s_{ix}\, dlnY_{ix}), \qquad x = Ag, nAg; Ag, Ma, In, Se. \qquad (٢)$$

في المعادلة (٢)، تشير η_{ix} لمكون المشاركة للقطاع x في اقتصاد الدولة i، وتمثل s_{ix} نسبة مساهمة القطاع x's في الدخل القومي i (Y_i) و$dlnY_{ix}$ تمثل معدل النمو القطاعي. وعند تحليل النمو الأول، يقسم النمو الكلي إلى النمو في المجالين الزراعي وغير الزراعي. وفي التحليل الثاني، يقسم إلى النمو في قطاعات الزراعة، والتصنيع، وصناعات أخرى، والخدمات.

ويقيس مكون المشاركة القطاعية (η_{ix}) استجابة التغذية الكلية للنمو الكلي الذي يتحقق في القطاع الخاص به، أي، التحكم في أثر نمو القطاع بما يتواءم وحجم القطاع (كريستيانسن وديمري وكول ٢٠١١). وهو يوضح إلى أى مدى يعتمد الأطفال ناقصي التغذية على النمو الكلي الذي يحققة هذا القطاع. وتحقق المعاملات الناتجة عن الانحدارات هذه المرونة "المنخفضة" فقط مباشرة. من المهم عند السؤال عن أي قطاع ينبغي أن يوليه الاستثمار وسياسة النمو أولوية عند تقليل معدل نقص التغذية لدى الأطفال أن يكون هذا بهدف السياسة. حين تساوي مكونات المشاركة لجميع القطاعات ($\eta_{Ag} = \eta_{nAg}$; $\eta_{Ag} = \eta_{Ma} = \eta_{In} = \eta_{Se}$)، لا يصبح مصدر النمو مهما بعد الآن لتحديد أثر التغذية للنمو ومن ثم تنهار المعادلة (٢) أمام المعادلة (١). ومن ثم، قد يختلف أثر التغذية للنمو في قطاع بعينه ($dlnY_{ix}$) مقارنة بغيره في قطاع آخر بسبب اختلاف حجم القطاع أو إذا كانت القطاعات من نفس الحجم، بسبب اختلاف الآثار الهامشية لمعدلات نمو القطاع (المتساوية) على التغذية (كريستيانسن وديمري وكول ٢٠١١). وتعتبر الأخيرة هي الحالة التي يوظف عندها أحد القطاعات أفرادا يعانون من نقص تغذية أكثر من غيرهم، على سبيل المثال.

في هذا التحليل، يقاس مدى نقص التغذية بانتشار معدل التقزم لدى الأطفال، المعبر عنه بنسبة مئوية، ويقاس مستوى الدخل القومي بوصفه إجمالي الناتج المحلي للفرد، وتحدد نسب القطاع في الاقتصاد الكلي بنسبة القيمة المضافة للقطاع على إجمالي الناتج المحلي. ويتاح إجمالي الناتج المحلي والقيمة المضافة للقطاع سنويا، بينما يجرى مسح تقزم الأطفال، على نحوغير منتظم وغير متكرر عبر الدول المختلفة (حوالي كل خمس سنوات في المتوسط). ونظرا لأن المتغير التابع تم قياسه بالفعل بقيمة نسبية، أي نسبة الأطفال المقزمين في جميع مجموعات الأطفال، يعدل النموذج الأساسي للمعادلتين (١) و(٢) تعديلا طفيفا للتقدير. فوفقا لهيداي (٢٠١١)، تقدر معادلات النموذج التجريبي على النحو التالي:

$$\Delta N_{it} = \eta \Delta lnY_{it} + \varphi N_{it-1} + \gamma Z_i + u_{it} \quad (٣)$$

و

$$\Delta N_{it} = \sum_x (\eta_x s_{xt-1} \Delta lnY_{ixt}) + \varphi N_{it-1} + \gamma Z_i + u_{it},$$

$$\text{with } x = Ag, nAg; Ag, Ma, In, Se, \quad (٤)$$

حيث ΔN_{it} هي تغيير النقطة المئوية في انتشار التقزم لدى الأطفال في الدولة i والفترة الزمنية t، وlnY_{it} وlnY_{ixt} هما معدلا النمو الكلي والمعني بالقطاع، على التوالي، في نفس الفترة الزمنية. وتنتج هذه المواصفة النموذجية معاملات آثار النمو – التغذية (η, η_x) التي يمكن تفسيرها مباشرة كمرونة (نقطة) النمو – التغذية. وتمثل تلك المرونة متوسط تغيير النسبة المئوية في معدل انتشار التقزم بسبب ١٪ نمو إجمالي ناتج محلي أو ١٪ نمو إجمالي ناتج محلي كلي يحققه قطاع معين، على التوالي. وبما أن تغيير النسبة المئوية في التقزم لدى الأطفال قد يكون عرضة لمستوى تقزم أولي، وبفرض تراجع الهوامش في الحد من نقص التغذية لدى الأطفال، يدرج انتشار معدل التقزم الأولي للفترة t (أي معدل الانتشار بنهاية الفترة $(t-1)$) (N_{it-1}) في المعادلات كمتغير محدد. غير أن تقديرات النماذج ربما لاتزال متحيزة بسبب المتغيرات المحذوفة/غير الملاحظة التي ترتبط مع المتغيرات المحددة بينما تؤثر أيضا على المتغيرات التابعة. ولضبط آثار الاتجاه المرتبطة بالدولة تلك بشكل عام، تزاد المعادلات بمجموعة من المتغيرات الثنائية الخاصة بدولة معينة (Z_i).[١٧] ومثال على هذا التحيز المتصاعد مع مرور الوقت في أن معدل تطعيم الأطفال المتزايد قد يكون نتيجة للنمو المتسارع بسبب التمويل المتنامي لحملات صحة الطفل؛ ويحفز التطعيم الجهاز المناعي للأطفال

لمقاومة الأمراض التي تسبب فقدا للمواد المغذية (عن طريق الإسهال، على سبيل المثال) والتي تقلل من امتصاص المواد المغذية وتتسبب في فقدان الشهية، بحيث تحسن معدلات التطعيم الأعلى الحالة الغذائية للأطفال بشكل أكبر، بالإضافة إلى آثار التغذية الإيجابية الناتجة مباشرة عن الدخول الأعلى. وفي المعادلتين (٣) و(٤)، تمثل η (and η_x)، φ وγ المعاملات التي تحددها الانحدارات، وتمثل u_{it} قيمة الخطأ غير المؤثر في المتغيرات الأخرى.

ولتحديد الإختلافات في علاقات النمو – التغذية في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران مقارنة بباقي دول العالم، تجرى النماذج الممثلة لعينة دول المنطقة العربية وتركيا وإيران وباقي دول العالم منفصلة. ويحلل النمو في مكونات القطاع الخاص به، من حيث الخطوات، حتى تقدر العلاقة بالتتابع بالنسبة (١) للنمو الكلي؛ (٢) للنموالزراعي وغير الزراعي؛ و(٣) لنمو قطاعات الزراعة، والتصنيع، والصناعة الأخرى، والخدمات.

ويمكن الحصول على معدلات انتشار التقزم لدى الأطفال وإجمالي الناتج المحلي والقيمة المضافة للقطاع (كحصة من إجمالي الناتج المحلي) من بنك بيانات مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي ٢٠١١). وتستكمل بيانات التقزم ببيانات من إيكر وآخرين (٢٠١١) لليمن؛ وتستكمل بيانات إجمالي الناتج المحلي والقيمة المضافة للقطاع ببيانات من قاعدة بيانات شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة (شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة ٢٠١١). ولما كانت بيانات إجمالي الناتج المحلي تختلف جزئيا بين بنك بيانات مؤشرات التنمية العالمية وقاعدة بيانات الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، تحسب القيم المفقودة استنادا إلى قيم المستويات من السنوات المتاحة في بنك بيانات مؤشرات التنمية العالمية وتحسب معدلات التنمية من قاعدة بيانات الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة. وفي الحالات التي كان معدل انتشار التقزم لدى الأطفال متاحا قبل أو بعد فترة ملاحظة إجمالي الناتج المحلي، تضاف معدلات التقزم لتستخلص تقديرات التقزم لبداية أونهاية العام من فترة ملاحظة إجمالي الناتج المحلي. وتوزن جميع التقديرات بحجم السكان في سنوات الملاحظة مقسمة على عدد السنوات الملاحظة من أجل الحصول على متوسط استنادا إلى حجم السكان وتوضيحا للطبيعة غير المتوازنة للعينة.

وتعاني النماذج من العديد من نقاط القصور المهمة، والتي تبرز من نقاط القصور في البيانات، ويتعين أن تؤخذ تلك في الاعتبار عند تفسير نتائج التقديرات. ولا تحدد النماذج القنوات التي يترجم من خلالها نمو إجمالي الناتج المحلي ونمو القطاع إلى الحد من نقص التغذية لدى الأطفال. على سبيل المثال، لا يمكن تحديد مقدار تغذية الأطفال المحسنة الناتجة عن زيادة الإنفاق على الغذاء، بسبب دخول الأسر المعيشية الأعلى، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال النفاذ المحسن إلى التعليم والرعاية الصحية أو تغيير المعايير. ويمكن أن ندمج متغيرات بديلة عديدة للقنوات المختلفة مثل معدلات التعلم ومعدلات التطعيم ومعدلات انتشار الحصول على المياه والصرف الصحي المحسنين، وقياسات المساواة بين الرجل والمرأة، وهكذا. غير أن تلك قد تقلل عدد الملاحظات إلى حد كبير لأنها غير متاحة دائما، وفي حالة العديد من دول المنطقة العربية وتركيا وإيران، مفقودة تماما. علاوة على ذلك، يمكن أن تتسبب إضافة تلك المتغيرات في مشكلة داخلية، لأن هذه المؤشرات تميل إلى التحسن مع النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الإنفاق العام على التعليم والصحة والبنية التحتية. وهكذا، بحذف تلك المتغيرات، يركز النموذج على الصلة بين التغذية والدخل. لا يمكن دراسة آثار التغذية للنمو في القطاعات غير الرسمية نظرا لغياب البيانات. وأخيرا، وعلى الرغم من حقيقة أن التقديرات في الفروقات الأولى تكون عادة أقل عرضة للمشاكل الداخلية من التقديرات القائمة على المستوى، من غير الممكن (غير المحبذ) أن نضبط جميع المصادر المحتملة للتحيزات الناتجة.

٢ – نموذج النمو – الإنفاق العام

يمكن أن ترعى الحكومات النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمارات والاستهلاك، وهو ما يتطلب نفقات عامة أعلى، كما يمكنها أن ترتب الأولويات للقطاعات من خلال تعديلات في مخصصات الإنفاق العام. ولقد خضعت آثار النمو للأنواع المختلفة من الإنفاق العام لدراسة موسعة بالنسبة للعديد من الدول النامية، بما فيها الدول العربية مثل مصر (فان وآخرون ٢٠٠٧). كما حللت بعض الدراسات، بما فيها ديفارجان وآخرون (١٩٩٦)، وجريجوريو وجوش (٢٠٠٩)، ولوبيز (٢٠٠٤)، علاقات بين النمو والإنفاق العام في سياق قطري. ويسهم التحليل الحالي إلى تلك المجموعة من الأدبيات ويتبنى منهجا مؤسسا لتقدير النموذج التجريبي. وتقدم وظيفة الإنتاج العامة التي تفسر الدخل القومي كنتيجة للأنواع المختلفة من مدخلات رأس المال (بما فيها

"رأس المال" البشري والاجتماعي والمادي) الأساس النظري لنماذج النمو – الإنفاق العام (فان وآخرون ٢٠٠٢).

يتضمن تقدير آثار سياسة المالية العامة على النمو الكثير من متطلبات البيانات والاهتمامات الاقتصادية القياسية (رودمان ٢٠٠٦). أولا، تتسم عملية النمو بأنها ديناميكية، حيث يتأثر النمو الحالي بالنمو في الماضي؛ وهو ما يدعو إلى استخدام بيانات السلسلة الزمنية وإدراج النمو في أثناء الفترة/الفترات السابقة كمنحدر/منحدرات في المعادلة. ثانيا، قد تكون هناك آثار فردية ثابتة موزعة توزيعا تعسفيا في البيانات، وهو ما يعد في صالح الأوضاع متعددة الأبعاد، حيث يمكن استخدام التغير مع مرور الوقت لتحديد المؤشرات، لكنه ليس في صالح الانحدارات القطاعية، التي يتعين أن تفترض أسسا الآثار الثابتة. ثالثا، قد تكون بعض المنحدرات داخلية. بالإضافة إلى المتغير/المتغيرات المحددة للنمو السابق، يمكن أن يؤدي كون الإنفاق الحكومي الحالي منحدرا إلى نتائج متحيزة ما لم تعلل. ويمكن افتراض أن الإنفاق الحكومي الحالي محدد مسبقا لكنه ليس داخليا بشكل كبير، لأن النمو وتوقعات النمو السابقة يؤثران على تخصيص الموازنة الجارية.

وبالنظر إلى تلك السمات، تقدم نماذج البيانات متعددة الأبعاد الديناميكية الخطية، التي تتضمن فترات تأخر المتغير التابع كمتغيرات تساعد في التنبؤ بالنتائج، وتشتمل على آثار غير ملاحظة للمستوى اللوحي، منهج تقدير مناسب. استخلص آريانو وبوند (١٩٩١) مقدر طرق العزوم المعممة (GMM) الثابت لتلك النماذج، وهو ما يطلق عليه غالبا "فرق طرق العزوم المعممة". ولتقديم بديل أقوى، أضيف أريانو وبوفر (١٩٩٥) إلى مقدر آريانو – بوند، وتم تطويره تطويرا كاملا من خلال بلوندل وبوند (١٩٩٨). وتعرف هذه النسخة بـ "نظام طرق العزوم المعممة". وصمم كلا المقدرين للوحات الديناميكية التي تتسم بعدد كبير من ملاحظات المتغيرات اللوحية وعدد قليل من ملاحظات الفترة الزمنية وقد تتضمن آثارا ثابتة منفصلة عنهم، وهي أخطاء غير عادية مختلفة التباين ومرتبطة داخليا وليس عبر الملاحظات الفردية للمتغير اللوحي (رودمان ٢٠٠٦).[١٨] وحيث إن المقدرات صممت للاستخدام العام، فهي لا تفترض أن الأدوات الجيدة متاحة خارج مجموعة البيانات المباشرة، بل أن الأدوات المتاحة فقط "داخلية"، وقد بنيت استنادا إلى فترات تأخرالمتغيرات المساعدة (رودمان ٢٠٠٦). وقد أصبحت نماذج البيانات متعددة الأبعاد الديناميكية بالفرق أو نظام طرق العزوم المعممة نماذج نمو – إنفاق عام شائعة بشكل كبير واستخدمها جريجوريو جوش (٢٠٠٩) في إطار العمل القطري وكذلك لوبيز (٢٠٠٤)، على سبيل المثال. ويقدم رودمان (٢٠٠٦) تمهيدا لنماذج البيانات متعددة الأبعاد الخطية ومقدرات فرق أو نظام طرق العزوم المعممة كما طور كود مرن من خلال برنامج STATA الإحصائي لتقدير نماذج نظام طرق العزوم المعممة (xtabond2). ويطبق هذا التحليل مقدر نظام طرق العزوم المعممة لأنه يقلل تحيز العينة المحدودة، ويزيد الكفاءة ويقوي أي أنماط من اختلاف التباين والارتباطات المتقاطعة.

ووفقا لرودمان (٢٠٠٦)، يعرض نموذج لوح البيانات الحركي الأساسي كالتالي:

$$y_{it} = \beta_1 x_{it} + \beta_2 w_{it} + u_{it}, \quad u_{it} = v_i + \varepsilon_{it}. \tag{٥}$$

وترمز المؤشرات i وt إلى الفرد وملاحظة الفترة الزمنية. وتمثل المتغير التابع، وy_{it} تتالف من آثار المستوى الفردي غير الملاحظة. v_i وتدل x_{it} على متجه المتغيرات الخارجية فقط (لا تعتمد على أي من ε_{it} الحالي أو السابق)، بينما تدل على متجه المتغيرات المحددة مسبقا (التي قد تتضمن فترة تأخر المتغير التابع) والمتغيرات الداخلية، وجميعها قد ترتبط بآثار المستوى الفردي.[١٩] تعتبر كلا من β_1 وβ_2 متجهي للمؤشر المقدر، وε_{it} قيمة الخطأ غير المؤثر في المتغيرات الأخرى. وتتمثل الافتراضات الأساسية في الآتي:

$$E(v_i) = E(\varepsilon_{it}) = E(v_i * \varepsilon_{it}) = 0$$

$$E(\varepsilon_{it} * \varepsilon_{js}) = 0 \qquad i, j, t, s, \quad i \neq j. \tag{٦}$$

ويزيل تحويل المعادلة (٥) إلى فروقات أولى مصدرا محتملا لتحيزالمتغير المحذوف/غير الملاحظ في التقدير من خلال حذف v_i من المعادلة. غير أن المتغيرات الفرقية المحددة مسبقا وإن كانت ليست خارجية فقط تجعلها داخلية (رودمان ٢٠٠٦). وبالتالي تساعد مقدرات الفرق ونظام طرق العزوم المعممة المتغيرات الفرقية التي ليست خارجية فقط، من خلال جميع فترات التأخرالمتاحة في المستويات. كما وضع آريانو وبوند (١٩٩١) اختبارا للارتباط الذاتي في الفروقات الأولى يمكنه أن يجعل بعض فترات التأخرغير صالحة كأدوات وأن يحدد أي إحصاءات تعرض تلقائيا عند استخدام كود برنامج STATA الإحصائي لرودمان.[٢٠]

وتتمثل أحد نقاط الضعف في مقدر آريانو – بوند الأصلي في أن المستويات المتأخرة تعد أدوات مساعدة ضعيفة للفروقات الأولى إذا كانت المتغيرات قريبة لتحرك عشوائي (رودمان ٢٠٠٦). بالإضافة إلى ذلك، فإن تحويل الفرق قد يزيل الآثار طويلة الأجل المدرجة بالبيانات الخام من معادلة التقدير؛ وتسجل التقديرات الناتجة الآثار قصيرة الأجل فقط (هنا، ضمن سنة موازنة واحدة) (هسياو ١٩٨٦؛ مونل ١٩٩٢). غير أنه إذا أضيفت المعادلة الأصلية في المستويات إلى النظام، يمكن وضع أدوات مساعدة إضافية، وهو ما يزيد كفاءة التقدير (آريانو وبوفر ١٩٩٥). وتتكون هذه المعادلة من متغيرات في المستويات مساعدة بفترات تأخر من الفروقات الأولى الخاصة بها وتتطلب افتراض أن الفروق غير مرتبطة بآثار المستوى الفردي غير الملاحظة (v_i). وهكذا يستخدم مقدر نظام طرق العزوم المعممة كلا المستويين لمساعدة المتغيرات الداخلية، بينما يستخدم فرق مقدر طرق العزوم المعممة الفروقات الأولى فقط.

يؤدي كود رودمان الإحصائي لنظام طرق العزوم المعممة اختبارات لقيود التحديد الزائد مع تقديم إحصاءاتها دون تغيير. وتتمثل الاختبارات المؤداة في اختبار سارجان لقيود التحديد الزائد والفرق في اختبارات سارجان لخارجية المجموعات الفرعية المساعدة لمواصفة التقدير القياسية واختبار هانسن (بالإضافة إلى اختبار سارجان) لقيود التحديد الزائد والفروق في اختبارات هانسن لخارجية المجموعات الفرعية المساعدة للتقدير القوي ذي الخطوة الواحدة، الذي يمثل القياس المستخدم في هذا التحليل.

وفي نموذج التقدير، يمثل المتغير التابع (y_{it} في المعادلة ٥) إجمالي الناتج المحلي السنوي للفرد بالنسبة للدول، والذي يدرج أيضا في المعادلة كفترة تأخر للعام السابق على الجانب الأيمن من المعادلة وبالتالي كمتغير داخلي (مضمن في المتجه w_{it} في المعادلة ٥). وتعد النفقات الحكومية للفرد (و الإجمالي الفرعي للمفردة) المتغير المحدد للفائدة الأساسية والمفترض أن يكون محددا مسبقا ولكنه ليس خارجيا تماما (متضمن في المتجه w_{it} في المعادلة ٥). ويحدد التأخر في إجمالي الناتج المحلي ومتغيرات الإنفاق الجاري لاستخدامها كأساس لأدوات مساعدة على طراز طرق العزوم المعممة، كما ورد في هولتز-إياكن ونيووي وروزان (١٩٨٨) وآريانو وبوند (١٩٩١).[٢١] كما يحدد أيضا أن الأداة المساعدة الواحدة لكل متغير ومسافة تأخر تحسب، بدلا من واحدة لكل متغير، الفترة الزمنية، ومسافة التأخر، كما هو الحال في المواصفة القياسية في كود رودمان الإحصائي وفق برنامج STATA. ولتعليل الصدمات الخارجية بوجه عام، والتي تؤثر على اقتصادات الدول وتختلف مع مرور الوقت (مثل التغييرات في أسعار الفائدة العالمية أو الأسعار)، يستحدث متجه المتغيرات الثنائية الذي يحدد سنوات الملاحظة في معادلة التقدير، ويعامل على أنه خارجي تماما، ومحدد باعتباره مجموعة من المتغيرات تعمل كأدوات مساعدة قياسية. وترجح كلا من إحصاءات اختبار آريانو – بوند للارتباط الذاتي وإحصاءات اختبار سارجان/هانسن لقيود التحديد الزائد أن الأغلبية من جميع النماذج الواردة في هذا التقرير تنتج تقديرات صحيحة إحصائيا.[٢٢] وتدرج جميع المتغيرات المستمرة في النموذج بلوغاريتمات (من مستويات)، بحيث يمكن تفسير معاملات التكافؤ المقدرة مباشرة كمرونة قصيرة المدى. بالإضافة إلى ذلك، يمكن حساب مرونة النمو طويل الأجل فيما يتعلق بنفقات الحكومة بسهولة من خلال تقسيم معامل/معاملات التكافؤ المقدرة لمتغير/متغيرات النفقات الحكومية على واحد ناقص معامل التكافؤ المقدر لمتغير النمو المتأخر (إذا كانت معاملات التكافؤ مهمة إحصائيا).

ويتبع تحليل النمو والإنفاق العام نفس المبادئ من التحليل القائم على الخطوات كما هو الحال في تحليل التغذية والنمو. وتقدر العلاقة بين النمو والإنفاق العام لدول المنطقة العربية وتركيا وإيران وباقي دول العالم بشكل منفصل، بينما يجرى الانحدار تتابعيا لما يلي (١) إجمالي النفقات الحكومية الجارية؛ (٢) نفقات القطاعات الاجتماعية والقطاعات المنتجة وغيرها من نفقات القطاعات؛ و(٣) نفقات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والزراعة والبنية التحتية وغيرها من نفقات القطاعات. وتوصف نفقات القطاعات تلك بالجدول ألف ٢–١ بالتفصيل.

تتاح بيانات الإنفاق العام من قاعدة بيانات إحصاءات الإنفاق العام للتنمية الاقتصادية، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية. وتعد بيانات إجمالي الناتج المحلي هي نفسها المستخدمة في نموذج التغذية والنمو. وترجح جميع التقديرات وفق حجم السكان في سنوات الملاحظة مقسمة على عدد السنوات الملاحظة للحصول على متوسط سكان قائم على الحجم ولتوضيح الطبيعة غير المتوازنة للعينة.

تنطوي النماذج على العديد من نقاط القصور التي تبرز أساسا من قصور البيانات، ويتعين أن تؤخذ في الاعتبار عند تفسير نتائج التقدير. يعتبر عدد الدول المتاحة بها البيانات صغير نسبيا، مع وجود ١٤ من منطقة الدول العربية وتركيا وإيران و٥٥ من الدول ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة في باقي دول العالم. وبالنظر إلى النمو السنوي والتفقات الحكومية الجارية، تتصل التقديرات بالمدى القصير عن المدى الطويل. غيرأن العوائد على الاستثمار، لاسيما لمشروعات البنية التحتية الكبيرة مثل الموانئ والمطارات وشبكات الطرق، تظهر سنوات عديدة بعد الاستثمار المبدئي وعلى مدى فترة زمنية طويلة قد تخرج عن الأفق الزمني لهذا التحليل. ونظرا لنقص البيانات، لا يمكن للتحليل أيضا أن يميز بين نسب النفقات الرأسمالية والنفقات المتكررة، وما لها من آثار نمو مختلفة كثيرا، ولا يمكن إدخال استثمارات القطاعات الخاصة. وأخيرا، يمكن ربط نفقات القطاع العام وقد تؤدي إلى تقديرات متحيزة في معظم مواصفات النماذج غير الإجمالية.[٢٣]

الجدول ألف ٢–١: تعريف بنود الإنفاق العام (وفقا لتصنيف إحصاءات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي)

القطاع	التعريف
الصحة	إدارة أو تشغيل أو دعم سياسات الصحة الكلية وخططها وبرامجها وموازناتها؛ وإعداد التشريعات وتطبيقها ووضع معايير قياسية لتقديم الخدمات الصحية، وإنتاج ونشر المعلومات العامة والتوثيق الفني والإحصاءات حول الصحة.
التعليم	تشمل مصروفات الحكومة على التعليم بما في ذيك نفقات الخدمات المقدمة للتلاميذ والطلاب الفرادى ونفقات الخدمات المقدمة على أساس جماعي.
الحماية الاجتماعية	دفعات التحويل، بما فيها دفعات عينية (لتعويض تخفيض/خسارة الدخل أو قدرة الكسب غير الملائمة)؛ وإدارة وتشغيل شؤون الضمان الاجتماعي التي تتضمن أساسا تقديم المنافع عند الخسارة الناجمة عن مرض أو ولادة أو العجز المؤقت، الناتجة عن الحوادث الصناعية أو الحوادث الأخرى – وتشمل منافع الأمومة؛ وإدارة وتشغيل خطط التقاعد والمعاشات أو خطط العجز للموظفين الحكوميين، كلا من المدنيين والعسكريين وورثتهم؛ وإدارة وتشغيل ودعم منافع كبار السن والعاجزين أو الوزثة؛ منافع تعويض البطالة؛ بدلات العائلة والأطفال؛ وشؤون الرعاية الاجتماعية وخدماتها (مؤسسات إقامة الأطفال وكبار السن، والأشخاص المعاقين ومؤسسات الإقامة الأخرى).
الزراعة	إدارة الشؤون والخدمات المتعلقة بالزراعة والحراجة وصيد الأسماك والصيد؛ والحفاظ على الأرض الزراعية والمياه واستصلاحها أو توسيعها؛ والإشراف على الصناعة الزراعية وتنظيمها؛ وتشغيل أو دعم الزراعة؛ ومنح التعويضات أوالمنح أوالقروض أوالدعم للمزارعين فيما يتعلق بالأنشطة الزراعية؛ بناء أو تشغيل وحدة التحكم في الفيضانات والري وأنظمة الصرف؛ إنتاج ونشر المعلومات العامة والتوثيق الفني والإحصاءات المتعلقة بالشؤون والخدمات الزراعية؛ وإعطاء المنح أوالقروض أو الدعم لدعم الأنشطة التجارية الزراعية.
البنية التحتية	إدارة الشؤون والخدمات المتعلقة بتشغيل واستخدام وبناء وصيانة الطرق والمياه والسكك الحديدية والنقل الجوي وخطوط الأنابيب وأنظمة الاتصالات والمرافق؛ الإشراف على المواصلات وتنظيمها ومستخدمي الاتصالات؛ بناء أو تشغيل النقل وأنظمة الاتصالات والمرافق؛ إنتاج ونشر المعلومات العامة والتوثيق الفني والإحصاءات عن النقل وعمليات أنظمة الاتصالات وعن أنشطة البناء.

المصدر: صندوق النقد الدولي IMF، ٢٠١١ ألف..

الشكل ألف ٣-١: نظرة على الاجهاد المائي وآفاق النمو الاقتصادي في منطقة Arab-TI

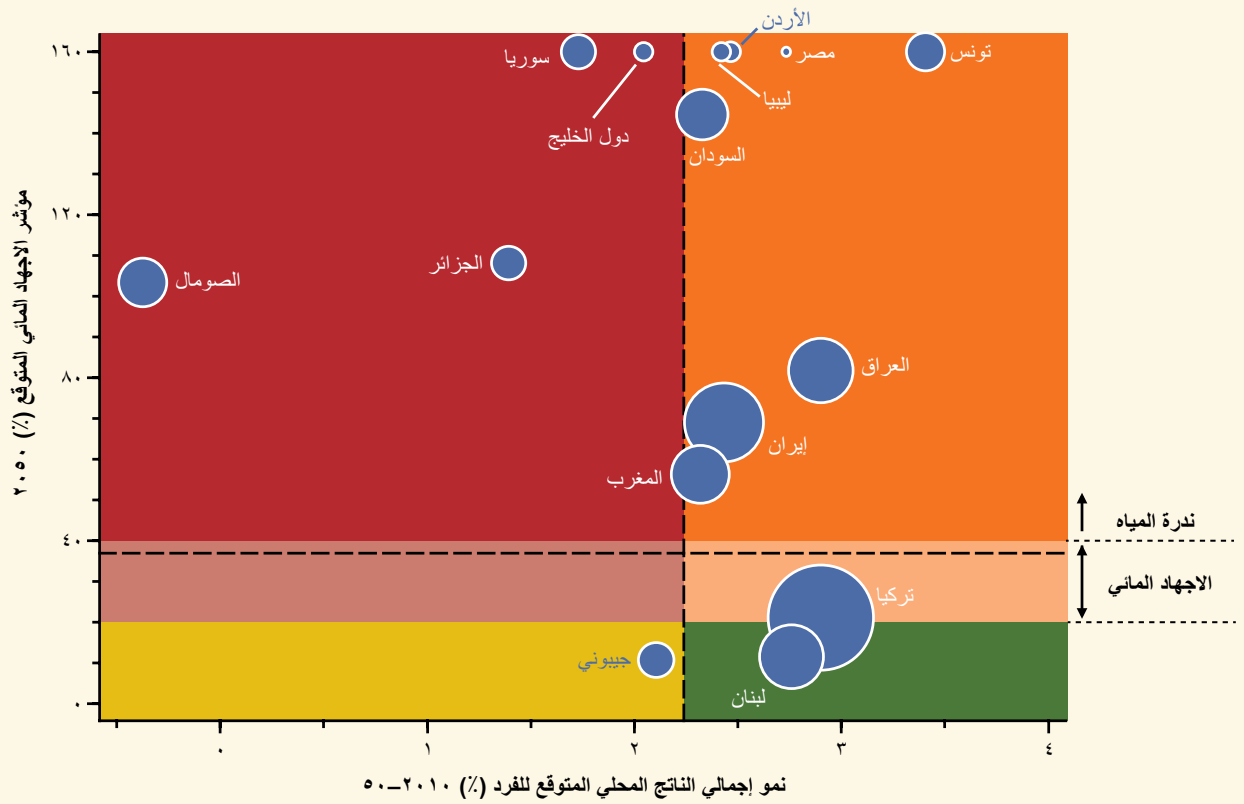

المصدر: استنادا إلى النموذج الدولي لتحليل سياسة السلع الزراعية والتجارة، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، وبيانات من البنك الدولي، ٢٠١١أ؛ ومنظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١١ألف.

ملحوظة: تضمنت دول الخليج الفارسي هنا البحرين والكويت والسعودية وعمان وقطر والإمارات العربية المتحدة واليمن. والبيانات عن جزر القمر وموريتانيا والسودان والضفة الغربية وغزة غير متوافرة.

يوضح الرسم البياني من الفقاعات العلاقة بين الاجهاد المائي في دول المنطقة العربية وتركيا وإيران في عام ٢٠٥٠ والنمو الاقتصادي الطويل الأجل في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى ٢٠٥٠. ويقاس الاجهاد المائي في دولة ما وفق مؤشر الاجهاد المائي – وهو مؤشر إجمالي مرات سحب المياه كحصة من الموارد المائية المتجددة الداخلية، وضعته Veolia Water (٢٠١٠). وتعتبر الدولة تعاني من "الاجهاد المائي" إذا أخذ مؤشر الاجهاد المائي قيما بين ٢٠ و٤٠٪؛ وتعتبر الدولة تعاني من "ندرة المياه" إذا أخذ المؤشر قيما تعلو ٤٠٪. ويظهر هذان الحدين كخطوط أزرق سماوي أفقية ويمثلان درجات استدامة مرات سحب المياه من أحواض النهر داخل حدود الدولة. وينبغي ملاحظة أن العديد من دول المنطقة العربية وتركيا وإيران تسحب عادة حصصا كبيرة من مياهها من الأنهار التي تملأ معظمها في دول أخرى، كما هي الحال في مصر، وتحلي مياه البحر، كما تفعل العديد من دول الخليج الفارسي، ولا تظهر تلك في قياسات موارد المياه الداخلية للدول. ويقطع الريم البياني بشكل تعسفي ا عند مستوى مؤشر الاجهاد المائي ١٦٠٪ وتوضع الدول الحرجة عند الحد الأقصى. وتعتبر قيم مؤشر الاجهاد المائي لعام ٢٠٥٠، المخططة على طول المحور y في الرسم البياني، ومتوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للفرد بين ٢٠١٠ و٢٠٥٠، المخطط على طول المحور x، تعد تقديرات مستمدة من النموذج الدولي لتحليل سياسة السلع الزراعية والتجارة، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، باستخدام تطبيق عالمي من ١١٥ دولة ومنطقة اقتصادية.

جدول ألف ٣-١: الصراعات في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران

	أحداث العنف السياسي الكبرى – الإدارة السياسية IV								
	عدد الصراعات المجتمعية والصراعات بين الدول (متوسط الكثافة ١ – ١٠)				عدد الصراعات المجتمعية والصراعات بين الدول				
	١٩٨٠–١٩٨٩		١٩٩٠–١٩٩٩		٢٠٠٠–٢٠٠٨		٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠٠٩–٢٠١١
الدول غير المؤمنة غذائيا	٤٥	(٥,٨٢)	٦٠	(٤,٠٢)	٤٠	(٤,٠٨)	٤	٤	٧	١٥
الدول المصدرة للنفط	١٦	*(٧,٣٨)*	٣٦	*(٤,٥٨)*	٢٨	*(٤,٠٠)*	٣	٣	٤	١٠
الجزائر	٠		٩	(٤,٠٠)	٥	(٤,٠٠)	٠	٠	٠	٠
إيران	٨	(٨,٥٠)	٨	(٤,٠٠)	٠		٠	٠	٠	٠
العراق	١	(٨,٠٠)	٨	(٤,٥٠)	٩	(٤,٣٣)	١	١	١	٣
ليبيا	٠		٠		٠		٠	٠	١	١
السودان	٧	(٦,٠٠)	١٠	(٦,٠٠)	٩	(٥,٣٣)	١	١	١	٣
اليمن	٠		١	(١,٠٠)	٥	(١,٠٠)	١	١	١	٣
الدول المستوردة للنفط	٢٩	*(٤,٩٧)*	٢٤	*(٣,١٧)*	١٢	٤,٢٥	١	١	٣	٥
جزر القمر	٠		٠		٠		٠	٠	٠	٠
جيبوتي	٠		٤	(١,٠٠)	٠		٠	٠	٠	٠
مصر	٠		٨	(١,٠٠)	٠		٠	٠	١	١
الأردن	٠		٠		٠		٠	٠	٠	٠
لبنان	١٠	(٨,٢٠)	٢	(٧,٠٠)	٣	(٢,٠٠)	٠	٠	٠	٠
موريتانيا	١	(٢,٠٠)	٠		٠		٠	٠	٠	٠
المغرب	١٠	(٣,٠٠)	٠		٠		٠	٠	٠	٠
الصومال	٢	(٥,٠٠)	١٠	(٥,٠٠)	٩	(٥,٠٠)	١	١	١	٣
سوريا	٦	(٣,٣٣)	٠		٠		٠	٠	١	١
تونس	٠		٠		٠		٠	٠	٠	٠
الدول المؤمنة غذائيا	١٠	(٣,٢٠)	١٢	(٣,٣٣)	١٠	(١,٠٠)	٠	٠	٠	٠
الدول المصدرة للنفط	٠	٠,٠٠	٢	*(٥,٠٠)*	٥	*(١,٠٠)*	٠	٠	٠	٠
البحرين	٠		٠		٠		٠	٠	٠	٠
الكويت	٠		٢	(٥,٠٠)	٠		٠	٠	٠	٠
عمان	٠		٠		٠		٠	٠	٠	٠
قطر	٠		٠		٠		٠	٠	٠	٠
السعودية	٠		٠		٥	(١,٠٠)	٠	٠	٠	٠
الامارات العربية المتحدة	٠		٠		٠		٠	٠	٠	٠
الدول المستوردة للنفط	١٠	*(٣,٢٠)*	١٠	*(٣,٠٠)*	٥	*(١,٠٠)*	٠	٠	٠	٠
تركيا	١٠	(٣,٢٠)	١٠	(٣,٠٠)	٥	(١,٠٠)	٠	٠	٠	٠
الدول العربية بالإضافة إلى إيران وتركيا *	٢	(٥,٣٥)	٢,٨	(٣,٩٠)	٢,١	(٣,٤٦)				
آسيا والمحيط الهادي	٤,٥	(٤,٤٢)	٣,٨	(٣,٩٥)	٢,٧	(٣,٥٣)				
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	٠,٦	(٣,١٨)	١,٢	(٢,٨٦)	٠,٤	(٢,٧٨)				
أميركا اللاتينية والكاريبي	٢,٦	(٣,٦٢)	١,٥	(٣,٤٢)	٠,٦	(٢,٨٨)				
أفريقيا جنوب الصحراء	٢,١	(٤,٠٠)	٣,١	(٣,٣١)	١,٨	(٢,٨٩)				

المصدر: مركز السلام الممنهج، الإدارة السياسية IV – مجموعة بيانات أحداث العنف السياسي الكبرى، تم الحصول على البيانات في آب/أغسطس ٢٠١١.

ملحوظة: الدول التي بها صراعات هي تلك التي حدثت فيها أحداث عنف سياسي كبرى. وتعد أحداث العنف السياسي الكبرى مواقف تتسم بالاستخدام الممنهج والمستمر للعنف القاتل من قبل الجماعات المنظمة، والتي تؤدي إلى ٥٠٠ حالة وفاة مباشرة على الأقل. وتتضمن تلك الأحداث العنف الدولي، والحروب الدولية، وحروب الاستقلال، والعنف المدني، والحرب الأهلية والعنف العرقي والحرب العرقية. انظر http://www.systemicpeace.org/ لمزيد من المعلومات.

ونظرا لأن بيانات أحداث العنف السياسي الكبرى تمتد حتى عام ٢٠٠٨، فقد حُدثت الأرقام بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بجمع أحداث الصراع الموثقة التي حدثت بين ٢٠٠٩ و٢٠١١ لكل دولة في المنطقة. واسترجعت البيانات من مصادر متنوعة تتراوح بين وكالات الأنباء إلى المعاهد البحثية. وعولمت أحداث الصراع المحددة باتباع نظام ترميز كما هو وارد بكتاب ترميز أحداث العنف السياسي الكبرى، بتناول أحداث الصراع الجديد والمستمر التي أدت إلى ٥٠٠ حالة وفاة مباشرة على الأقل.

شكل ألف ٣-٢: توقعات النمو السكاني والتوسع العمراني حتى عام ٢٠٢٥ "لمنطقة الدول العربية وتركيا وإيران"

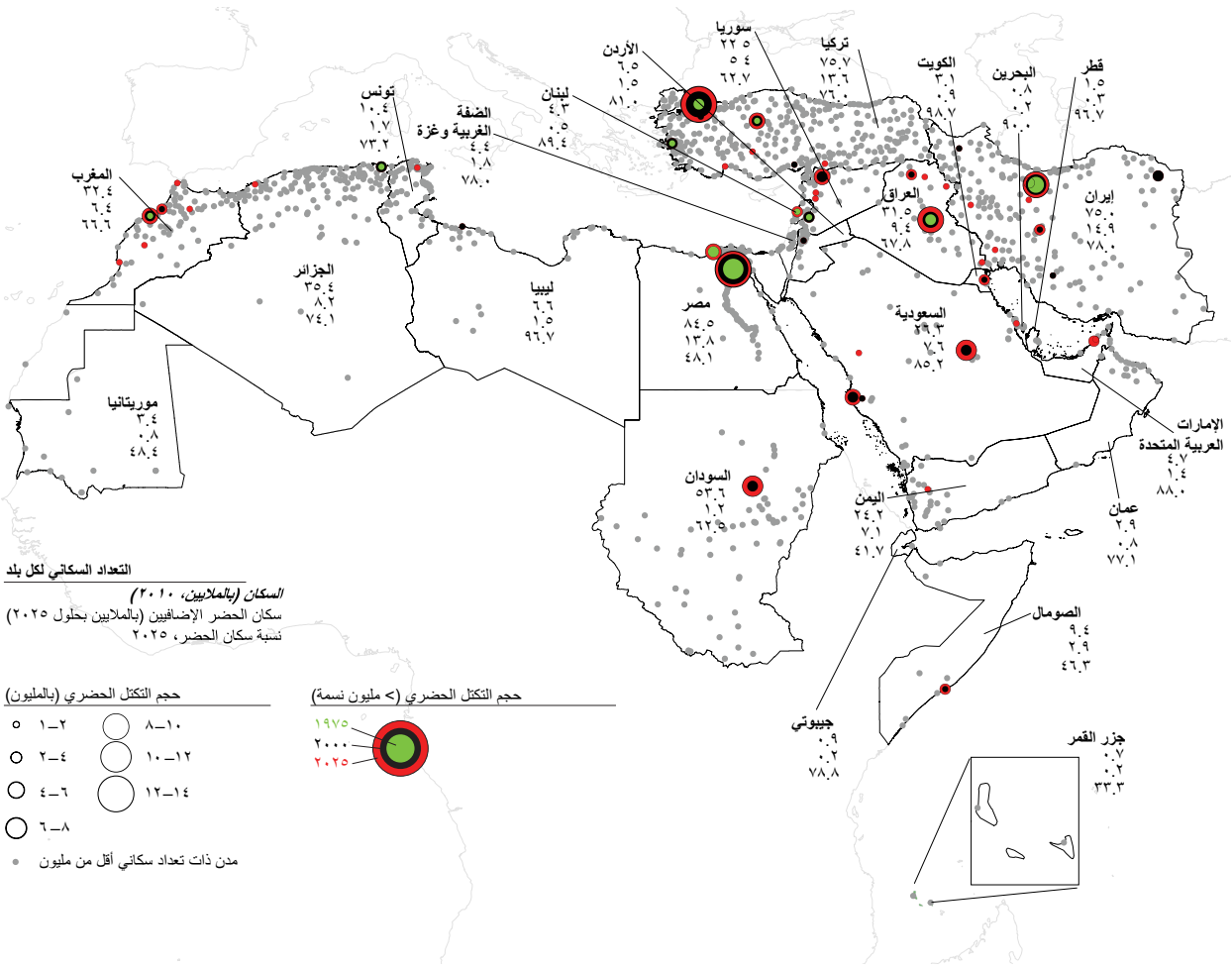

المصدر: تستند خريطة المؤلفين إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ٢٠٠٩.

الشكل ألف ٣-٣: نظرة على السكان الريفيين في منطقة الدول العربية وتركيا وإيران

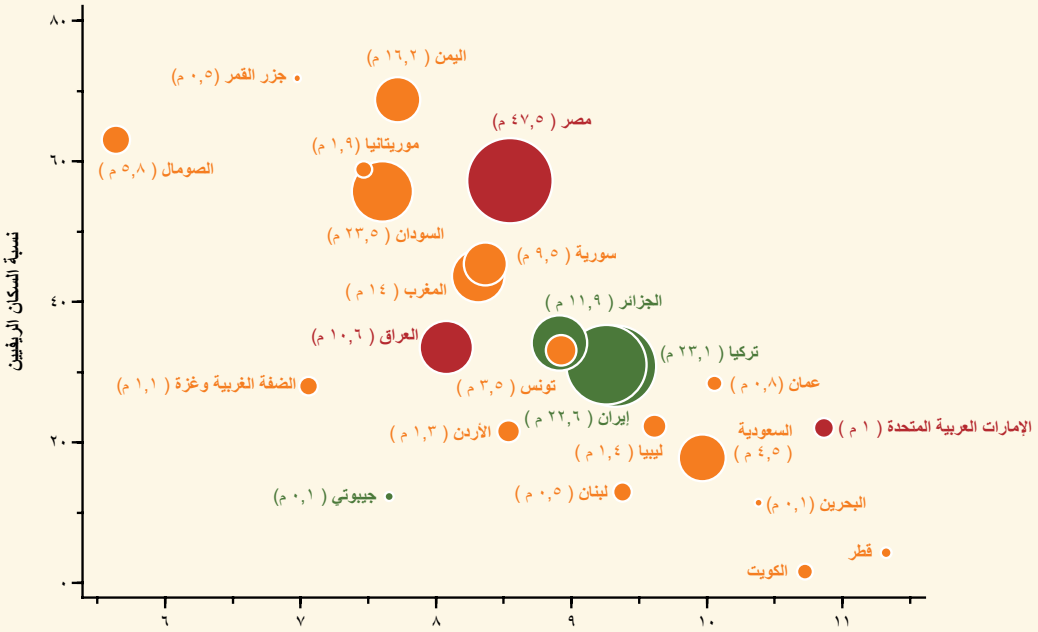

سجل إجمالي الناتج المحلي للفرد (تعادل القدرة الشرائية، الدولار الدولي الثابت ٢٠٠٥)

المصدر: يستند الرسم البياني للمؤلفين إلى البنك الدولي ٢٠١١أ.

ملحوظة: يعرض الرسم البياني جوانب العلاقة بين نسبة السكان الريفيين والدخل القومي على أساس رباعي الأبعاد. أولا، يوضح موقع الدولة على الخريطة العلاقة بين نسبة السكان الريفيين والدخل القومي للفرد في هذا البلد، ويقاس من خلال إجمالي الناتج المحلي للفرد حسب تعادل القدرة الشرائية بالدولار الدولي لعام ٢٠٠٥، المخطط على المحور X، باللوغاريتمات (حتى تظهر العلاقة اللوغاريتمية بين الدول خطية في الرسم البياني). ثانيا، يعكس حجم الفقاعة حجم إجمالي السكان دولة ما في ٢٠٠٩ ويوضع العدد المطلق للسكان الريفيين في كل دولة داخل قوسين. ويتسم حجم الفقاعة (وليس المنطقة المتقاطعة من الفقاعة) بالتناسب مع حجم السكان. ثالثا، توضح الدرجة اللونية للفقاعة نمو السكان الريفيين من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٩ بالنسبة إلى إجمالي النمو السكاني؛ يوضح اللون الأخضر انخفاض السكان الريفيين، والبرتقالي نمو السكان الريفيين، ولكن على مدى أقل من إجمالي السكان، والأحمر نمو السكان الريفيين نموا هائلا يفوق المتوسط الوطني.

الحواشي

١. تستورد المنطقة ٣٠٪ من قمح العالم. ولقد ارتفعت أسعار القمح العالمية ٤٠٪ أكثر على مدى فترة الشهور الستة من خريف ٢٠١٠ وحتى بدايات ٢٠١١، وارتفعت ٧٥٪ من مارس ٢٠١٠ إلى مارس ٢٠١١ (صندوق النقد الدولي ٢٠١١باء؛ البنك الدولي ٢٠١١ألف).

٢. اخترنا أن نقارن بلدان المنطقة العربية وتركيا وإيران مع المجموعة المرجعية من الدول ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة، على الرغم من أن بلدان المنطقة العربية وتركيا وإيران تتضمن أيضا دول ذات دخل مرتفع. ويعزى ذلك إلى أن، من حيث السكان، الغالبية العظمى من سكان دول المنطقة العربية وتركيا وإيران يعيشون في بلدان ذات دخول منخفضة ومتوسطة وأقل من ٨٪ يعيشون في دول الدخل المرتفع.

٣. يشتمل التقدير على خطوتين، في الخطوة الأولى نطبق الانحدارات غير المعلمية ثم نرسم بيانيا النتائج لنحصل على الدليل على الصورة الوظيفية العامة للعلاقات. وتطبق الانحدارات المرجحة بأوزان محلية على بيانات إجمالي الناتج المحلي للفرد وانتشار الفقر ونقص التغذية لدى الأطفال على التوالي من جميع البلدان محل العينة (ومن كل السنوات المتاحة، في الفترة من ١٩٦٦ إلى ٢٠١٠)، باستخدام برنامج STATA الإحصائي لتحليل البيانات [تمهيد القيم الإحصائية المبعثرة المرجحة بأوزان]. (عرض الحزمة المختار لمنحنى تمهيد لويس هو ٠,٨ وهى حزمة العرض القياسية للحالة. ولا ترد النتائج المستخلصة من الانحدارات غير المعلمية في هذه الوثيقة، بل يمكن الحصول عليها من المؤلفين عند الطلب.) ومع الأخذ في الاعتبار شكل المنحنيات لكلتا العلاقتين، انحدارات الدرجة الأولى كثيرة الحدود الجزئية تطبق على البيانات العينة بأكملها والعينة الفرعية لبلدان المنطقة العربية وتركيا وإيران في الخطوة الثانية من أجل تحديد الصورة الوظيفية المعينة ورسم الخطوط المتوقعة للعلاقات بيانيا.

٤. تشير جميع العملات الدولارية لعملات الدولار الدولية لعام ٢٠٠٥، ما لم ينص على خلافه.

٥. انظر القسم الفرعي التالي من أجل الأسباب التي أدت إلى استخدام معدل انتشار نقص التغذية لدى الأطفال كمؤشر للظروف المعيشية للفقراء.

٦. من غير المحتمل أن يكون انتشار نقص التغذية لدى الأطفال خاضعا لتقدير مبخس حاد على نحو ممنهج في مجموعة المنطقة العربية وتركيا وإيران لأن المبادئ التوجيهية للنمو الجسدي للأطفال موحدة عالميا، كما أن معدلات الانتشار تتحدد بربط القياسات الإنسانية الفردية بمتوسطات مجموعة مرجعية دولية.

٧. "إن الفقر هو حرمان صريح من حيث الرخاء، ويتضمن هذا دخولا منخفضة وعدم القدرة على الحصول على السلع والخدمات الأساسية اللازمة للعيش بكرامة (البنك الدولي ٢٠١٢؛ بتصرف من Haughton and Khandker ٢٠٠٩).

٨. لمزيد من المعلومات حول مؤشرات نقص التغذية لدى الأطفال المختلفة، انظر منظمة الصحة العالمية (١٩٩٥) ومنظمة الصحة العالمية (٢٠٠٦).

٩. يظهر الشكل ألف ١-١ والشكل ألف ١-٢ في الملحق ١ مؤشرات المستويين الكلي والجزئي، على التوالي، في خريطتين منفصلتين.

١٠. إن كافة معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الواردة في التقرير هي أرقام حقيقية.

١١. لا يمكن الحصول على المعلومات من خلال تطبيق نماذج الانحدار في مختلف البلدان لانها تفترض وجود متوسط علاقة عامة بين البلدان المختلفة.

١٢. انظر الملحق ٢ للحصول على وصف مفصل لنماذج التقدير.

١٣. مستويات الأهمية بالنسبة للمعاملات التقديرية في النموذج الخاص بمنطقة الدول العربية وتركيا وإيران يمكن أن تتأثر بالعدد القليل نسبيا للملاحظات المتاحة.

١٤. انظر ملحق رقم ٣ للتعرف على وصف مفصل لتكوين فئات حسابات الإنفاق العام.

١٥. في رد فعل للحركات الثورية الأخيرة في المنطقة، قامت العديد من الحكومات بزيادة الدعم، وهو ما لم يظهر في البيانات المقدمة هنا (Breisinger et al. (٢٠١١)).

١٦. نوقشت المنهجية بالتفصيل في الملحق ٢.

١٧. تم اختبار النموذج أيضا دون آثار الاتجاه القطري وبقيمة ثابتة لكنه أدى لنتائج متشابهة. ولم تورد التقديرات لكن يمكن الحصول عليها من المؤلفين عند الطلب.

١٨. تتضمن العينة الكاملة المستخدمة في هذا التحليل بيانات من ٦٩ دولة وحد أقصى من السنوات وصل إلى ٢٨ سنة (١٩٨٠ – ٢٠٠٧).

١٩. يمكن أن ترتبط المتغيرات المحددة مسبقا بالأخطاء السابقة، بينما يمكن أن ترتبط المتغيرات الداخلية بالأخطاء الحالية والسابقة.

٢٠. يتسم مقدر نظام طرق العزوم المعممة بالثبات فقط إذا لم يكن هناك ارتباطا تسلسليا من الدرجة الثانية في قيمة الخطأ غير العادي لمعادلات الفروقات الأول.

٢١. يتمثل المنهج البديل في افتراض أن النفقات الحكومية خارجية. غير أن ذلك يتطلب تحول متغيرات النفقات. ويتمثل المنهج القياسي في حساب رصيد النفقات بافتراض الفائدة الثابتة ومعدلات الخصم وتحليل التغيرات في رصيد النفقات بدلا من التغيرات في النفقات الجارية (على سبيل المثال، Fan et al. (٢٠٠٢)، Fan et al. (٢٠٠٠)). ويستبعد هذا المنهج في التحليل الحالي لافتقاره لمعلومات مهمة من البيانات المتاحة. إذ يتطلب التصميم الدقيق للأرصدة بيانات تفصيلية عن تكوين ونوع النفقات الحكومية مثل حصص الاستثمار والنفقات الاستهلاكية لجميع الدول وبالقطاع والنفقات الاستثمارية حسب نوع الاستثمار.

٢٢. تورد إحصاءات اختبار آريانو – بوند في جدول ٦. وتظهر أن الارتباط الذاتي يصبح مشكلة في النماذج مع المستويات الأعلى من الفصل لاسيما في النماذج التي تستخدم عينة جميع الدول غير التابعة لمنطقة الدول العربية وتركيا وإيران. غر أن المواصفة الواردة اختيرت لجميع التقديرات لأغراض الحفاظ على وحدة التقرير (وبالتالي إمكانية المقارنة بين النماذج) والنسب الأدنى من الارتباط الذاتي الكلي المكتشف. ولم ترد إحصاءات اختبار سارجان/هانسن، لكن يمكن الحصول عليها من المؤلفين عند الطلب.

٢٣. انظر أيضا إلى الحاشية السابقة.

المراجع

Abdih, Y. 2011. "Closing the Jobs Gap." *Finance & Development*. June. www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2011/06/pdf/abdih.pdf.

Alderman, H., J. Hoddinot, and B. Kinsey. 2006. "Long Term Consequences of Early Childhood Malnutrition." *Oxford Economic Papers* 58 (3): 450–474.

Arellano, M., and S. Bond. 1991. "Some Tests of Specification for Panel Data: Monte Carlo Evidence and an Application to Employment Equations." *Review of Economic Studies* 58: 277–297.

Arellano, M., and O. Bover. 1995. "Another Look at the Instrumental Variable Estimation of Error-Components Models." *Journal of Econometrics* 68 (1): 29–51.

Bacon, R., and M. Kojima. 2010. *Phasing Out Subsidies: Recent Experiences with Fuel in Developing Countries*. Public Policy for the Private Sector. Washington, DC: World Bank.

Behrman, J. R., and A. B. Deolalikar. 1990. "The Intrahousehold Demand for Nutrients in Rural South India: Individual Estimates, Fixed Effects, and Permanent Income." *Journal of Human Resources* 25 (4): 665–696.

Behrman, J. R., and B. L. Wolfe. 1984. "More Evidence on Nutrition Demand: Income Seems Overrated and Women's Schooling Underemphasized." *Journal of Development Economics* 14: 105–128.

Bibi, S., and M. K. Nabli. 2009. *Equity and Inequality in the Arab Region.* Policy Research Report 33. Cairo, Egypt: Economic Research Forum.

Black, R. E., S. S. Morris, and J. Bryce. 2003. "Where and Why Are 10 Million Children Dying Every Year?" *Lancet* 361: 2226–2234.

Block, S. A. 2004. "Maternal Nutrition Knowledge and the Demand for Micronutrient-Rich Foods: Evidence from Indonesia." *Journal of Development Studies* 40 (6): 82–105.

Blundell, R., and S. Bond. 1998. "Initial Conditions and Moment Restrictions in Dynamic Panel Data Models." *Journal of Econometrics* 87: 115–143.

Brautigam, D., and T. Xiaoyang. 2011. "African Shenzhen: China's Special Economic Zones in Africa." *Journal of Modern African Studies* 49 (1): 27–54.

Breisinger, C., W. Engelke, and O. Ecker. 2011. *Petroleum Subsidies in Yemen: Leveraging Reform for Development*. Policy Research Working Paper WSP 5577. Washington, DC: World Bank.

Breisinger, C., M. H. Collion, X. Diao, and P. Rondot. 2011. "Impacts of the Triple Global Crisis on Growth and Poverty in Yemen." *Development Policy Review* 29 (2): 155–184.

Breisinger, C., T. Zhu, P. Al-Riffai, G. Nelson, R. Richardson, J. Funes, and D. Verner. 2011. *Global and Local Economic Impacts of Climate Change in the Syrian Arab Republic and Options for Adaptation.* IFPRI Discussion Paper 1091. Washington, DC: International Food Policy Research Institute.

CAPMAS (Central Agency for Public Mobilization and Statistics). 2010. *Household Income, Expenditure and Consumption Survey, 2008/2009.* Cairo, Egypt.

Center for Systemic Peace. 2011. Polity IV–Major Episodes of Political Violence (MEPV) dataset. Accessed August 2011.

Christiaensen, L., and H. Alderman. 2004. "Child Malnutrition in Ethiopia: Can Maternal Knowledge Augment the Role of Income?" *Economic Development and Cultural Change* 42: 287–312.

Christiaensen L., L. Demery, and J. Kuhl. 2011. "The (Evolving) Role of Agriculture in Poverty Reduction--An Empirical Perspective." Journal of Development Economics 96 (2): 239–254.

Clark, H. 2011. "After the Arab Spring: Towards Political and Economic Inclusion." Speech given at the Academy of Educational Development, Washington, DC. www.beta.undp.org/undp/en/home/presscenter/speeches/2011/06/22/clark-after-the-arab-spring-toward-political-and-economic-inclusion.html.

Coady, D., M. El-Said, R. Gillingham, K. Kpodar, P. Medas, and D. Newhouse. 2006. *The Magnitude and Distribution of Fuel Subsidies: Evidence from Bolivia, Ghana, Jordan, Mali and Sri Lanka.* Working Paper. Washington, DC: International Monetary Fund.

Coady, D., R. Gillingham, R. Ossowski, P. Piotrowski, S. Tareq, and J. Tyson. 2010. *Petroleum Product Subsidies: Costly, Inequitable, and Rising.* Staff Position Note. Washington, DC: International Monetary Fund.

Collier, P., and A. Hoeffler. 1998. "On the Economic Causes of Conflict." *Oxford Economic Papers* 50: 563–573.

Devarajan, S., V. Swaroop, and H. Zou. 1996. "The Composition of Public Expenditure and Economic Growth." *Journal of Monetary Economics* 37: 313–344.

Diao, X., P. Hazell, D. Resnick, and J. Thurlow. 2007. *The Role of Agriculture in Development: Implications for Sub-Saharan Africa.* IFPRI Research Report No. 153. Washington, DC: International Food Policy Research Institute.

Diaz-Bonilla, E., M. Thomas, and S. Robinson. 2002. *Trade Liberalization, WTO, and Food Security*. Trade and Macroeconomics Division Discussion Paper No. 82. Washington, DC: International Food Policy Research Institute.

Duffield, M. 2001. *Global Governance and the New Wars: The Merging of Development and Security*. London: Zed Books.

Ecker, O., and C. Breisinger. Forthcoming. *The Food Security System: A New Conceptual Framework*. Washington, DC: International Food Policy Research Institute.

Ecker, O., C. Breisinger, and K. Pauw. 2011. *Growth Is Good but Is Not Enough for Improving Nutrition*. Paper prepared for the 2020 Conference "Leveraging Agriculture for Improving Nutrition and Health," New Delhi, India, February 10–12.

Ecker, O., C. Breisinger, C. McCool, X. Diao, J. Funes, L. You, and B. Yu. 2010. *Assessing Food Security in Yemen: An Innovative Integrated, Cross-Sector, and Multilevel Approach.* IFPRI Discussion Paper 982. Washington, DC: International Food Policy Research Institute.

The Economist. 2011a. "The Awakening." February 10. Accessed December 27, 2011. www.economist.com/node/18180416.

———. 2011b. "Throwing Money at the Street." March 10. Accessed December 27. www.economist.com/node/18332638?story_id=18332638.

EIU (Economist Intelligence Unit). 2011. Country Reports: Algeria, Bahrain, Comoros, Djibouti, Egypt, Iran, Iraq, Jordan, Kuwait, Lebanon, Libya, Malta, Mauritania, Morocco, Oman, Qatar, Saudi Arabia, Syria, Tunisia, UAE, Yemen. January, February, March, April.

Enders, K. 2007. *Egypt: Searching for Binding Constraints on Growth*. IMF Working Paper. Middle East and Central Asia Department. Washington DC: International Monetary Fund.

ESCWA (Economic and Social Commission forWestern Asia). 2011. *Trends and Impacts in Conflict Settings: Conflict and MDGs*. Issue No. 2. New York: United Nations.

Fan, S., P. Hazell, and S. Thorat. 2000. Government Spending, Growth and Poverty in Rural India. *American Journal of Agricultural Economics* 82 (4): 1038–1051.

Fan, S., M. Torero, and D. Headey. 2011. *Urgent Actions Needed to Prevent Recurring Food Crises*. IFPRI Policy Brief 16. Washington, DC: International Food Policy Research Institute.

Fan, S., L. Zhang and X. Zhang. 2002. *Growth, Inequality, and Poverty in Rural China: The Role of Public Investment*. IFPRI Research Report 125. Washington, DC: International Food Policy Research Institute.

Fan, S., P. Al-Riffai, M. El-Said, B. Yu, and A. Kamaly. 2007. "Public Spending, Growth, and Poverty Reduction in Egypt: A Multi-Level Analysis." In *Public Policy and Poverty Reduction in the Arab Region*, edited by A. Ali and S. Fan. Safat, Kuwait: The Arab Planning Institute.

FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations). 2011a. AQUASTAT: FAO's Information System on Water and Agriculture. www.fao.org/nr/water/aquastat/main/index.stm.

———. 2011b. FAOSTAT. Accessed December 27. http://faostat.fao.org/default.aspx.

Fogel, R.W. 1994. "Economic Growth, Population Theory, and Physiology: The Bearing of Long-Term Processes on the Making of Economic Policy." *American Economic Review* 84 (3): 369–395.

Friedman, T. "I Am a Man." *New York Times*. May 14.

Galal, A. 2011. *Egypt Post January 2011: An Economic Perspective*. Economic Research Forum Policy Perspective No. 3. Giza, Egypt: Economic Research Forum.

Gallup World Poll. 2011. World View Data. Accessed February 12.

Glewwe, P. 1999. "Why Does Mother's Schooling Raise Child Health in Developing Countries? Evidence from Morocco." *Journal of Human Resources* 34 (1): 124–159.

Gregoriou, A., and S. Ghosh. 2009. "The Impact of Government Expenditure on Growth: Empirical Evidence from a Heterogeneous Panel." *Bulletin of Economic Research* 61 (1): 95–102.

Haddad, L., H. Alderman, S. Appleton, L. Song, and Y. Yohannes. 2003. "Reducing Child Malnutrition: How Far Does Income Growth Take Us?" *World Bank Economic Review* 17 (1): 107–131.

Harrigan, J., and H. El-Said. 2008. *Aid and Power in the Arab World: IMF and World Bank Policy-Based Lending in the Middle East and North Africa*. New York: Palgrave McMillan.

———. 2010. "The Economic Impact of IMF and World Bank Programs in the Middle East and North Africa: A Case Study of Jordan, Egypt, Morocco and Tunisia, 1983–2004." *Review of Middle East Economics and Finance* 6 (2). http://www.bepress.com/rmeef/vol6/iss2/art1.

Haughton, J., and S. R. Khandker. 2009. *Handbook on Poverty and Inequality*. Washington, DC: World Bank.

Headey, D. 2011. *Turning Economic Growth into Nutrition-Sensitive Growth*. Paper prepared for the 2020 Conference "Leveraging Agriculture for Improving Nutrition and Health," New Delhi, India, February 10–12.

Holtz-Eakin, D., W. Newey, and H. S. Rosen. 1988. "Estimating Vector Autoregressions with Panel Data." *Econometrica* 56 (6): 1371–1395.

Hsiao, C. 1986. *Analysis of Panel Data*. Econometric Society Monographs No. 11. New York: Cambridge University Press.

IDEAS–RePEc. 2011. "Research Papers in Economics." Accessed August 16. http://ideas.repec.org/.

IFAD (International Fund for Agricultural Development). 2011. *Enabling Poor Rural People to Improve Their Food Security and Nutrition, Raise Their Incomes and Strengthen Their Resilience: Strategic Framework Covers the Period 2011–2015*. Rome.

IFPRI (International Food Policy Research Institute). 2011. Statistics of Public Expenditure for Economic Development (SPEED). Online database. Accessed December 22. www.ifpri.org/blog/speed-public-expenditure-data-now-online.

IMF (International Monetary Fund). 2011a. "Government Finance Statistics." Accessed December 27. www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/gfs.htm.

———. 2011b. *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia*. Washington, DC.

Kaldor, M. 2006. *New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era*. Cambridge, England, UK: Polity.

Loefgren, H., and A. Richards. 2003. *Food Security, Poverty, and Economic Policy in the Middle East and North Africa*. Discussion Paper 111. Washington, DC: International Food Policy Research Institute.

López, R. 2004. *Effect of the Structure of Rural Public Expenditures on Agricultural Growth and Rural Poverty in Latin America.* IDB Publications 50958. Washington, DC: Inter-American Development Bank.

López–Cálix, J. 2005. *Growth Diagnostics: The Case of Morocco*. Accessed November 23, 2011. http://siteresources.worldbank.org/INTPREMNET/Resources/489836-1123682017954/Morocco_GrowthDiagnostic.pdf.

Micklewright, J., and S. Ismail. 2001. "What Can Child Anthropometry Reveal about Living Standards and Public Policy? An Illustration from Central Asia." *Review of Income and Wealth* 47 (1): 65–80.

Minot, N., M. Chemingui, M. Thomas, R. Dewina, and D. Orden. 2010. *Trade Liberalization and Poverty in the Middle East and North Africa*. Research Monograph. Washington, DC: International Food Policy Research Institute.

Moradi, A., and J. Baten. 2005. "Inequality in Sub-Saharan Africa: New Data and New Insights from Anthropometric Estimates." *World Development* 33 (8): 1233–1265.

Munnel, A. 1992. "Infrastructure Investment and Economic Growth." *Journal of Economic Perspective* 6 (4): 189–198.

Nabli, M. 2011. "After the Arab Spring: What's Next for the Economies of the Middle East and North Africa." Speech given at The Brookings Institution, Washington, DC, September 23.

Reinhard, I., and K. B. S. Wijayarathe. 2000. *The Use of Stunting and Wasting as Indicators of Food Insecurity and Poverty*. Working Paper 27. Trincomalee, Sri Lanka: Integrated Food Security Programme.

Rodrik, D. 2010. "Structural Transformation and Economic Development." Paper presented at the Economic Policy Research Foundation of Turkey (TEPAV), Ankara, December 22.

Roodman, D. 2006. *How to Do xtabond2: An Introduction to "Difference" and "System" GMM in Stata*. Working Paper 103. Washington, DC: Center for Global Development.

Shafik, N. 2011. "Beyond the Arab Spring: Restoring Economic Confidence, Meeting Social Needs." Paper presented at the 2011 Annual Meetings Seminar at the International Monetary Fund, Washington, DC, September 24.

Smith, L.C., M.T. Ruel, and A. Ndiaye. 2005. "Why Is Child Malnutrition Lower in Urban Than in Rural Areas? Evidence from 36 Developing Countries." *World Development* 33(8): 1285–1305.

Syria Central Bureau of Statistics. 2007. *Family Income and Expenditure Survey (FIES) 2006–07*. Damascus: Syrian Arab Republic, Office of the Prime Minister.

UNDP (United Nations Development Programme). 2002. *Arab Human Development Report: Creating Opportunities for Future Generations*. New York.

———. 2009. *Arab Human Development Report.* New York.

United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division. 2009. *World Urbanization Prospects, the 2009 Revision: Highlights*. New York: United Nations.

UNSTAT (United Nations Statistical Division database). National Accounts Main Aggregates Database. http://unstats.un.org/unsd/snaama/Introduction.asp. Accessed October 2011.

Veolia Water. 2010. *Finding the Blue Path for a Sustainable Economy*. A White Paper. Accessed December 27, 2011. www.veoliawaterna.com/north-america-water/ressources/documents/1/19979,IFPRI-White-Paper.pdf.

Wagstaff, A. 2011. "The (Gradual) Democratization of Development Economics." *Let's Talk Development: A Blog Hosted by the World Bank's Chief Economist*. Accessed December 27. http://blogs.worldbank.org/developmenttalk/the-gradual-democratization-of-development-economics.

WHO (World Health Organization). 1995. *Physical Status: The Use and Interpretation of Anthropometry.* WHO Technical Report 854. Geneva.

———. 2006. *WHO Child Growth Standards: Length/Height-for-Age, Weight-for-Age, Weight-for-Length, Weight-for-Height, and Body Mass Index-for-Age: Methods and Development*. Geneva.

———. 2011. Global Database on Child Growth and Malnutrition. http://www.who.int/nutgrowthdb/en/. Accessed October 2011.

Wilson, J. P., and H. J. Bruins. 2005. "Food Security in the Middle East since 1961." The Jacob Blaustein Institute for Desert Research, Ben-Gurion University. Accessed December 27, 2011. http://ressources.ciheam.org/om/pdf/a65/05002195.pdf.

World Bank. 2000. *World Development Report 2000*. Washington, DC.

———. 2004. *Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa: Toward a New Social Contract*. MENA Development Report. Washington, DC.

———. 2007. *World Development Report 2008: Agriculture for Development.* Washington, DC.

———. 2008. *World Development Report 2009*: *Reshaping Economic Geography*. Washington, DC.

———. 2011a. *World Development Indicators*. Washington, DC.

———. 2011b. Worldwide Governance Indicators database. Accessed December 27. http://data.worldbank.org/data-catalog/worldwidegovernance-indicators.

———. 2012. Poverty and Inequality Analysis Portal. http://go.worldbank.org/VFPEGF7FU0. Accessed October 2011.

World Bank, FAO, and IFAD. 2009. *Improving Food Security in Arab Countries*. Washington, DC: World Bank.

Yu, B., L. You, and S. Fan. 2009. *Towards a Typology of Food Security in Developing Countries*. Discussion Paper 945. Washington, DC: International Food Policy Research Institute.

نبذة عن المؤلفين

Clemens Breisinger زميل باحث في قسم استراتيجية التنمية والحوكمة،
Olivier Ecker زميل باحث ما بعد الدكتوراة في قسم استراتيجية التنمية والحوكمة،
Perrihan Al-Riffai محللة باحثة في قسم استراتيجية التنمية والحوكمة،
Bingxin Yu زميلة باحثة في قسم استراتيجية التنمية والحوكمة، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية IFPRI.

INTERNATIONAL FOOD POLICY RESEARCH INSTITUTE
2033 K STREET, NW
WASHINGTON, DC 20006-1002 USA
الهاتف: ٥٦٠٠-٨٦٢-٢٠٢-١+
سكايب: ifprihomeoffice
فاكس: ٤٤٣٩-٤٦٧-٢٠٢-١+
البريد الإلكتروني: ifpri@cgiar.org

www.ifpri.org

ISBN 978-0-89629-546-9